





Copyright © King Saud University

عن فخر الدين بن محمد بن
علي بن الحسين
الطوسي

74

80

1497719

فاه. ثلثون واحد - قدم الثمانمائة
 ثمانمائة الفين على شرح الرفع ١٦٧
 من الفص
 من الفص
 ٦٩
 الفين ١٦٧

شکریہ

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه نستعين اللهم بيسر ولا تعسر
 الحمد لله الذي اذا قل من اجابهم حلاوة التحقيق وحيل لهم من
 العناية خير رفيق وشرح صدورهم لسلك سبيل التصديق
 لتصدق الصلاة والدم علي سيدنا محمد الرسل الخير فرب
 وعلم الله واصحابه الجاهل بنيتهم اليه السبب المبرق صلاة ولا
 دايمن بتلازمين الي يوم الفرع والضيقة **باب** يقول
 العيد الفقير الي مولاه القلي محمد ابن احمد التميمي علي البهوتي الحنبلي
 بصر الله بعبود نفسه وجعل يومه خير من اسماء هذه تشرع
 توافقه وحقائق فائقة علي شرح شيخ الاسلام ملك العلماء
 علم ذم التصانيف البارعة الكثيرة والتأليف النافعة الشهيرة
 انيل الدين الابهري الشهير بابا غوجي جردتها من خط شجناوا
 ستادنا علامة زمانه وفريد عصره واوانه بقية المحققين ونعية
 المدققين شهاب الملة والدين احمد ابن محمد الغنيمي الانصاري
 الخرجي احله الله ارضوانه واسكنه فردا ببحر جنانه واعلم اني انقل
 ما اراد سطورا برقته ولا احذف منه شيئا ولو استغني عن كتابته
 واذا كتبت كتابتين فالنسخ علي محل واحد اصدرا حديثا باللفظ قوله
 والباقي بلفظ وكتب ايضا ما نصه نقله الله عليه الرحمن فيما صنع يحوا
 نتي شيخه العلامة احمد ابن قاسم المبادي علي شرح التلخيص
 ومن الله سبحانه استمد التوفيق واساله الهداية الي اقوم
 طريقه قال رحمه الله سبحانه ونفعني **باب** ان الفتاوى المولفة
قوله بعد الخطبة لانه حينئذ لم يكن لها وجود في الخارج **قوله**

ان الفتاوى المولفة **قوله** قبلها لان الاشارة حينئذ بعد
 استتمها في الوجود **قوله** هذا ايضا غوجي ياربه الي ان ابا غوجي
 خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا ايضا غوجي ياربه الي ان ابا غوجي
 ابي الحليات الحسني في بعض الشروح ابا غوجي مبتدأ خبر محذوف
 ابي ما يجب استحضاره ابا غوجي وهو لفظ يوناني علم الحليات
 الحسني **قوله** وهو لفظ يوناني عبارة بعضا من ارجين وهو
 لفظ يوناني علم لها استنول اليها من اسم مدونها اوقارها الاول لكنه
 صار اليوم علما لهذه الرسالة ايضا والكتاب المنقسم اليها الذاتي والعرضي
 القسمين للعلمي القسم وللغير القسم للفظ الدال علي معنى وجب التعرض
 لمباحث الالفاظ من حيث دلالتها علي المعنى فوجب اولا تعريف
 الدلالة ثم تعيها التهي ومنه قد تعلم ان اسم الاشارة في قول الشيخ
 الاتي سمي ذلك راجع الي معنى الحليات ورجوعه الي المدخل لا يخفى
 بعده عند المتأمل **قوله** اخرى قدمه علي النوع لان الجرد
 جز النوع وبعضهم علي نظر الي ان ما صدق عليه الجنس وما هو
 قليل اولي بالتقديم واخر الفصل عن النوع مع كونه جزءا فكانت
 ينبغي بتقديمه لبعض ما ذكر في الجنس لان النوع يقع في جواب ما هو
 والفصل لا يقع فيه والواقع فيه اولي بالتقديم واخر الخاص في العرض
 العام لانها عارضان والمعرض سعدم علي المعارض وقدم الخاصة
 علي العرض العام لوقوعها في جواب ابي شي هو والمعرض العام لا يقع
 في الجواب اصلا ولا يما صدق عليه الخاصة اقل ما صدق عليه العرض
 العام والقليل قبل الكثير وهذه مناسبات تذكر بعد الوقوع تشجينا **قوله**

في قوله
 في قوله
 في قوله

لاذنه من الطلاب **قوله** اي سخن الدخول في المنطق هو المبدأ بمكان
الدخول في المنطق الكلمات المحررة الموصلة الى القول الشارح فنقط
او ما يعيها والقضايا الموصلة الى القول الشارح فنقط ما يعيها بالمتعلقات
الموصلة الى القياس **قوله** سمي ذلك به باسم الحكيم الذي يشارق بعضهم نقل
المنطقيون وجعلوه علما للكليات المحررة وسبب تسميتها به انه كلما
من الحكم المتقدمين اودع الكلمات الخمد عند شخص اسمه ايا
غوجي وسافر وكان ذلك الشخص يطالع الكلمات المحررة فما كان له
قوة عليا يستخرج جميع ما فيها ثم يحاكم الحكيم فقرها ايا غوجي عليه
فكان يخاطبه في اتا ودرسه بيا ايا غوجي هكذا سرار افصار علما
لها وقل انه علم الحكيم استخراج الكلمات المحررة ودفعها الى ان قال
والوجه المشهور في تسميتها ان ايا غوجي في الاحل اسم للورد الذي
له خمسة اوراق ثم نقل الى هذه الكلمات لتساوية بين المنقول
والمنقول عنه فتكون التسمية حينئذ تسمية للشئ باسم
مشبهه والله اعلم النفي واقول علمي هذا الوجه الاخير يلبي
ان يجوز فيه الصرف وعدمه **قوله** الذي استخرجه واختاره في اول
من وضع المنطق قبل ارسطاطليس وقبل ارسطو او هو المشهور
انظر الايدي **قوله** باسم تعلم الي اخره يفهم منه ان للعلم هنا لك
ليس هو الحكيم المستخرج وكذلك يفهم من غير عبارة الشيخ رحمه الله
قوله كانت يخاطبه معلمه بالخرى عبارة بعض الشارحين يخاطبه ائنا
درسه بيا ايا غوجي هكذا سرار افصار علما لها وهذا الوجه
منقول عن فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى **قوله** ولا كانت الى

اخره قال بعضهم لا توقفت افادة المعاني واستفادتها على
الالفاظ صار يباحث الالفاظ بناء على التقديم على يباحث
الكليات وغيرهما من الابحاث المنطقية فقدم ولا كانت توقف
الافادة والاستفادة على الالفاظ من حيث انها دلائل المعاني
قدم بحث الدلالة على اقام اللفظ المتقدم على المقصود الاصل
النهي وكتب ايضا ما نصه قوله ولا كانت معرفة الكلمات
الى اخره الظاهر انه اراد استفادتها من غيره فان ذلك هو الذي
يتوقف على معرفة الدلالة واقام اللفظ ولذا عدت يباحث
الالفاظ مقدمة للشرع في العلم كما قال السيد رحمه الله تعالى
والاولي ان يجعل يباحث الالفاظ ايضا من المقدمة لتوقف
استفادة العلم وافادته على معرفة احوال الالفاظ الا ان الله
اوردها في صدر المقالة الاولى النفي كلامه وبهذا التقرير
يسقط ما قيل لان لم يتوقف اذ يمكن الشخص الحصول لنفسه
ان يتفعل المعاني بخبرة عن الالفاظ وان كانت كما قال السيد
وغوي غير اجفدا لان النفس قد تقودت بملاحظة المعاني
من الالفاظ بحيث اذا اردت ان تتفعل المعاني تلا حظها بتفصيل
الالفاظ وتتفعل منها الي المعاني ولو اردت ان تتفعل المعاني معرفة
صحة صعب عليها ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع
الي الوجدان النفي كلام السيد **قوله** اكليا ايا سابقة قال
للعهد **قوله** بدا بشيائها لافها سابقة **قوله** بالوضع لا بغير كما
سياتي **قوله** وهو ابي لفظ والغير للشيء في وضع يرجع الي



طما الواقعة على اللفظ وهذا بخلاف الضير المستثنى وضع في
المتن فانه عايد على اللفظ وليس عايدا على ما والضمير في قوله
له هو عايد العايد على الواقعة على المعنى بقوله وضع له في
المتن ضلة او صفة جرت على غير من له فكان من حق المص
ان يبرز الضير على ما ذهب اليه ابن مالك وغيره **قوله** يدل بنو
سط الوضع الى اخره اقول هو بظاهره يقتضي ان المجاز ثاني فيه الا و
قام الثلاثة اذ هو دال على الجملة بتوسط الوضع وان كان نوعيا
كوضع المركبات وانشاء النسخ عليه الرحمة بقوله بتوسط الوضع الى
انتقاض حدود الدلالات كما قال الفري وغيره ان حدود الدلا
لات ينقض كل منها بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موقوفة
للجزم والضوء والجموع فان دلالة على الضوء مثلا يمكن ان تكون
مطابقة وتضمنا والتزاما فلا بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها
كما فعلوا احترازاً عن الانتقاض الى اخره اذكر الفري **قوله** على تمام ما
وضع له لا شعاعاً بالتركيب وعلى عين ما وضع له مع انه اخصر
فتميزها على ان التمام لا يشعر بالتركيب لان مقابلة اللفظي بخلاف
الجميع فان مقابلة البعض انتهى واني وكتب ايضا ما نصه على تمام
ما وضع له يعني على ما وضع له بتمامه قبل الاجابة الى تمام لان اللفظ
انما وضع لعنايه فلم يكن هناك شيء يجتزئ عنه واجيب بانه اختار
به بما اذا استعمل اللفظ في نفسه نحو زيد ثلاثي مثلا واجاب شيخنا
العلامة احمد ابن قاسم بانه في تلك الحالة دال بالمطابقة فهو داخل في
قوله على ما وضع له من غير ذكر تمام واقول هو مبني على ان دلالة اللفظ

على لفظه وضعية وهو واحد طريقين فيه وقيل انه يدل والحالة
ما ذكره العقل لا بالوضع وعليه فلا ياتي الجواب **قوله** لمطابقة كانت
يتعلق ببديل بعد اعتبار من يتعلق بالمطابقة به فافهم **قوله** اي
مواقفته اي موافقة الدال للمدلول **قوله** وعلى جزئية اي بتوسط
الوضع تمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام فافهم **قوله** اي جزئيا اي
معنى وضع اي اللفظ له اي ما الواقعة على المعنى **قوله** وعلى ما اي معنى
والضير المستثنى في يلزم يرجع الى ما والضمير المنسوب يرجع الى ما
لواقعة في قول المتن ما وضع له وهو المعنى الموضوع له كما اشار اليه
الشبه فامل وكتب ايضا على قوله على ما اي لازم وعلى قوله الشا
رج ما وضع له تغير للها في يلزم وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى ما
يلزمه في الدلالتين بالالتزام لم يغل كانه ان كان له لازم لعله مر
عاة الكلام الامام القائل بان المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال
ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها وان كانت
تلك العقالة مردودة بان الاعتبار انها هو اللزوم البين بالمعنى الاخص
وهو الذي يكفي فيه تصور اللزوم فقط في جزم العقل باللزوم **قوله** سوا
لازمه في الخارج كالانسان بالنسبة الى قبول العلم **قوله** امر لا كما
لعمري النسبة الى البصر **قوله** فانه اي لفظ انسان يدل يدل
على الحيوان الناطق اي على معنى الحيوان الناطق **قوله** وعلى قابل
صنع العلم والكتابة بالالتزام وكذلك السقف يدل على الجدران **قوله**
مطابقة اي دلالة مطابقة **قوله** لانه في قوله الى اخره انما يكون كذلك
من حيث الحكم عليه او بما اجبت الحكم فلا نقض باقتبالها

قوله فقط يعني بقوله لانه في قوة قضايا الاخره وكذا ان تمنع ذلك
بانه لا يلزم من كون الشيء في قوة شيء اخر ان يثبت له حكمه ثم اقول
محصل الرد على صاحب القيل بتسليم ان بعض الافراد ليس جزا ولا
خارجا وانما هو تمام المعنى الموضوع له ويرجع حاصل تعريف المطابقة
الى انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالفعل وما هو في قوة ذلك و
هو محل تام وكتب ايضا مانصه قوله فقط ما قبل قائله الفراق
وقد اجاب عن عصية الاصفهان وكتب ايضا مانصه قال
الشارح في حاشية جمع الجوامع فان قلت ان اريد بالصلوح اي
في قول المتن في تعريف العام لفظ يتفرق الصالح الى اخره
صلوح المحلي جزئياته خرج نحو المسلمين والرجال وصلوح الكل لا
جزائه خرج نحو لا رجل قلنا اريد الاعم منها فثبتا ولما اوردنا هذا بالنظر
الى الحكم محاسيا في التمهيد كلامه بحروفه وقال شيخنا في الايات
البيات بعد ان نقل عن التلويح تعريف العام واستشكله باسناد
العدد واجاب عنه مانصه لانا نقول اريد بالصلوح صلوح اسم
المحل لجزئياته او المحل لاجزائه فاعتبر الدلالة مطابقة وانضما
بهذا الاعتبار صار صيغ المجموع واسماؤها مثل الرجال والمسلمين
والرهبان والقوم بالنسبة الى العباد من متفرقة لما يصلح له فدخلت
في الحد انتهى يعني كلام السعد وقضيت ان تشمل المجموع واسماؤها
للعباد من قبيل صلوح المحل لاجزائه ثم يعني النظر في ان الاحاد جز
ثبات للجمع العام واجزائه فان قيل جزئيات كان في غاية البعد
او الاجزاء تعين تفسير الصلة خيبة باعم من صلوح المحلي لجزئياته

او المحل لاجزائه وبطل الافتصار على الاو كخروج الجمع حينئذ ينبغي
ملاحظة ما سياتي اول بحث التخصيص نقله عن المصنف مسمى
الجمع واحد وهو كل الافراد انتهى بالردناه من كلام شيخنا احمد
ابن قاسم **قوله** لا المحلي محكوم فيها على مجموع الافراد من
حيث هو مجموع نحو كل رجل رجل الصخرة العظيمة اي مجموعهم
تحمّل وكتب ايضا مانصه قوله لا المحلي اي ولا من باب
المحلي كما صرح به في متن جمع الجوامع وفرد المحقق
المحلي بقوله اي ولا محكوم فيه على الماهية من حيث هي
هي اي من غير نظر الى الافراد نحو الرجل خير من المرأة اي
حقيقتها افضل من حقيقتها وكثيرا ما يفضل بعض افرادها بعض
افرادها لان النظر في العام الى الافراد انتهى كلامه واقول
يؤخذ من كلامه ان دلالة **قوله** هذا المحلي اعني
المراد به الماهية من حيث هي على بعض افرادها ليست
مطابقة ولا متضمنة لان الماهية من حيث هي لا جز لها
وهل قد دل عليه التزاما محل ناسل وكتب ايضا على قوله في
هذا الحاشية اي ولا من باب المحلي اخره مانصه وكانت
الشارح ترك ذكره هنا لانه ليس محلا للتوهم بخلاف المحل
فانه محل للتوهم في الجملة **قوله** والدلالة اي المطلقة مستقاة
كانت لفظية او غير هاتين الشئ الذي هو الدليل **قوله**
من العلم به تصور كان او تصديقا يقينيا او لا **قوله**
يشي آخر الذي هو المردول **قوله** والدلالة اي السابقة **قوله**

تنقسم الى فعلية لمدار هذا التقسم لاحد لقلة اطلاق في قصر
بأعي **ك** دلالة الخط اي ماصدق عليه لفظ الخط والافدلا
له الخط لفظية وضعية وكذا الكلام في قوله والاشارة وكتب
ايضا مانصبه قوله كدلالة الخط فانه يدل على اللفظ فالمراد به
الكتابة وليس المراد به المعنى المصدرى فان دلالة الاثر عقلية فتا
مل **و** والاشارة وكذا النصب والمقدور نسي الدول الان
ك دلالة اللفظ على لفظه والاثر على موثره فانه يدل عليه دلا
لة عقلية غير لفظية فالعقلية قسما لفظية وغيرها وكتب
ايضا مانصبه قوله على لفظه لم يغفل كغيره من الاحذار لان
هذا القيد ليس ضروريا في تحقق الدلالة العقلية **و**
كدلالة الالين وكثرة الحمل لكنها غير لفظية **و** وضعية
قوله هي الاخرى عرف هذه دون غيرها لانها المرادة هنا وكتب ايضا
مانصبه قوله وهي كون اللفظ الاخرى اقوالا ظاهرة حصر الوضعية
في اللفظية وظاهرة ايضا انها بهذا المعنى الذي يسهلها به تقسم
دلالة المطابقة والنظم والالتزام وظاهرا ان تلك الاقسام متباينة
بينة فلا يجتمع بعضها مع بعض وفيه نظر تامل **و** بحيث مني
اطلق فهم الاخرى قال السعد في شرح التبيين والوضع اي الوضع
المطلق تعيين الشيء ليدل على شيء اخر من غير قرينة والمقصود
بالنظر هل هنا الدلالة اللفظية الوضعية وعرفوها بفهم المعنى من
اللفظ بالنية الي من هو عالم بوضعه اي فهمها يتوقف على العلم با
وضع ربه تخرج الدلالة الطبيعية كدلالة على الوجه والعقلية

والاصطلاح في الفهم على الوضع

كدلالة اللفظ على وجود الالفاظ انتهى فتأمل قوله من غير قرينة
فانه يخرج المجاز فانه يدل بالقرينة وقدمه كذلك صرح في ذلك الشرح
نفسه بان المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازي قال اذا المراد
بالوضع في تعريف الدلالة اعم من الجزئي الشخصي كما في المفردات
والمجمل النوعي كما في المركبات والاليفات المركبات خارجة عن ال
قام والمجاز موضوع بازاء معناه المجازي بالنوع على ان يقرر في
موضعه فدلالة على المطابقة لانها دلالة على ما وضع له النوع
النهائي المقصود فتأمل فيه مع مراجعة ما في المطول وساقنته **و**
السبع وغيره **و** وهي المرادة هنا بقرينة جعل الدال وصفا للفظ
وتعيينه بالوضع **قوله** ولما كانت الدلالة اقوالا ظاهرة انه ليس
المراد بها الدلالة السابقة في قوله والدلالة كون الشيء الاخرى فان
تلك اعم من اللفظية كما لا يخفى **قوله** بل بينهما وبين السامع قد
يقال لو كانت الامر كذلك لتوقففت الدلالة على السامع لان
النية تتوقف على ظرفيها تامل وايضا الدلالة السابقة المطلقة
لا تشمل تلك النية **قوله** بذلك اي بالاضافة الى اللفظ كما
قال فيما سبق وهي كون اللفظ بحيث الاخرى **قوله** منه اي
اللفظ **قوله** ذهنته اي السامع **قوله** اليه اي الى المعنى **قوله** وافهم
قوله اي المصنف **قوله** المجاز المطابقة مفعول افهم **قوله** لا تلزم الشئ
اي لا يلزم من وجود المطابقة في كل مادة وجود النظم فقد توخى
ولا تلزم وفاعل تلزم هو المانزوم **قوله** وكذا لا تلزم اي المطا
بعة وهذه الصورة لا يفهم من المتن بل من افادة الشارح

قول واما التضمن والالتزام فتلزمان المطابقة ضرورة بمعنى لا
يوجدان الا معهما لانها انما بان لها اديما وكل تابع فهو من حيث
انه تابع اي حال كونه تابعا بشرط كونه تابعا لا يوجد بدون
المتبوع فهما لا يوجدان بدون المطابقة هذا وبقي الكلام
بين التضمن والالتزام قال النعماني في شرح الشبهة والادراك
في عدم استلزام المطابقة الالتزام قطعاً ويقيناً لعدم استلزام
التضمن الالتزام قطعاً ويقيناً لجواز ان توجد ماهية مركبة
ليس لها لازم بين فيدل اللفظ على جزئها تضمناً ولا التزاماً و
ما ذكره المصنف في الجامع من ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور
الماهية المركبة يستلزم تصور انها مركبة جزئاً لا يستلزم تصور
انها ماهية فضلاً عن الباطنة والتركيب والاكوان بالمطابقة
ايضاً مستلزماً للالتزام ثم قال والالتزام لا يستلزم التضمن لجواز
ان يكون البسيط لازم بين وهذا ما اهلوه لوضوحه انتهى كلامه
وعبارة الدواني واما عدم استلزام الالتزام بالتضمن فمعلوم ان
اعتبر لزوم العرفي كما هو راي المصنف واما اذا شرط **حفظ**
العقل فلا لتوقفه على ثبوت بسيط لازم عقلاً ورياً فيصح
النتهي فتلزمان المطابقة فحيث ما وجد التضمن والالتزام و
جدت المطابقة **قول** لفظية اي وضعية **قول** لانها محض اللفظ
اي من غير انتفال ذهن من المعنى الى شئ اخر سوى المعنى الموضوع
له كما يعلم ذلك من قوله عليه الرحمة لتوقفهما بالآخرة فتأمل فلا ينافي
ان العقل له مدخل في جميع الدلالات وكتب ايضا ما نصه قوله لانها

محض

قول

محض اللفظ يعني بخلاف التضمن والالتزام فانها ليسا بمحض
اللفظ هذا معناه وقد بينا ذلك على كل ما شاع في الذب
وشرحه الاولان ايمدلالة المطابقة والتضمن لفظيتان لانها
محض اللفظ ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار اذ الفهم فيهما
واحدان اعتبرنا الشبهة المجموع جزئاً المركب سميت الدلالة
مطابقة والي كل من الجزئين سميت تضمناً والاخرى ايمدلالة
الالتزام عقلية لتوقفها على انتفال ذهن من المعنى الى لازم
وفارقت التضمنية بما مر وبان مدلول التضمن داخل فيما وضع
له اللفظ بخلافه في الالتزامية وهذا ما عليه الايدي وابن الحارث
جب وغيرهما من المحققين وجري عليه شخا الكمال ابن الهمام و
لا اصل تبع صاحب المحصول وغيرهم فان المطابقة لفظية والاخرى
تضمن عقلية وتبعتهما في شئ ايا عوجي وانهما افتدوا اكثر المناطقة
على ان الثلاث لفظيات انتهى كلامه فانظر قوله لانها محض اللفظ
مع ما هنا وحرره ثم انبته في حاشيته جمع الجوامع ثم المحض بذلك
قول والاخران عقليتان لان اللفظ لم يوضع لهما وكان ظاهر المقابلة ان
يقال لا لفظيتان وظاهر قوله بعد وقيل وضعتان ان يكون معني قوله
هنا عقليتان لا وضعتان فتأمل وكتب ايضا ما نصه الظاهر ان المراد
ان العقل له مدخل فيهما بدليل قوله ايمدلالة اللفظ على ما وضع له اخره فتأمل
من المعنى اي الموضوع له وقيل وضعتان وعليه التناطقة
اقول ان الذي يظهر ان الجلف لفظي فان من قال بعقليتهما قال ان
للموضع فيهما مدخل ومن قال بوضعتهما قال ان العقل فيهما مدخل

الاعتبار

ثم انبت السراي في حواشي المطول قال فان قلت لم يختصت
الوضعية بالمطابقة عند اربعة البيان فلا وجه لتقول انهم
الوضح في تعريف الدلالة الوضعية لا العقلية قلت لا انواع لوان
المتنم الى الانام الثلاثة هو الدلالة الوضعية لا العقلية ولا
الطبيعية فلا بد من تعريفها على وجه يشترك بين الثلاثة
ولا ينافي ذلك تخصيص المطابقة بالوضعية بمعنى وضع اللفظ
بار المعنى ولذلك لم يكن بين التعريف نزاع عند تمييز الوضعية
وليس اسمي المنطوقين الاخرين بل هو وضعية والعقل مدخل
فيها اختصت العقلية عندهم بالصرفه وسعتها الجيبا ليوست
عقلية والوضع مدخل فيها لم يخص العقلية عندهم بالمعرفة
قوله واللوازم ثلاثة مبتدأ وخبر وكتب ما نصه قال في شرح المحرر
الواجب ان اللوازم تنقسم الى ثلاثة اقسام لوازم الماهية وهي ما يكون
مشارا لزمها الذات من غير ان يكون لاحد الوجودين مدخلا
فيه ولوازم الوجود الخارجي وهي ما يكون المشار فيه الوجود الخارجي
ولوازم الوجود الذهني وهي ما يكون المشار فيه الوجود الذهني النسيب
المقصود لعله منه وكل منها اما لازم بين بالمعنى الاعم ولازم بين
بالمعنى الاخص كما يعلم من شرح الحفيد على التمهيد بيب وغيره **قوله**
لازم يدل **قوله** ذهنا وخارجا يقال له لازم الماهية **قوله** ولازم خا
رجا يقال له لازم الوجود وهو على قسمين بين بالمعنى الاخص
وبين بالمعنى الاعم وكذا الاول على قسمين والموا في قوله ولازم خا
رجا للعطوف على لازم الاول **قوله** ولازم ذهنا فقط وهو على قسمين

لازم

لازم بين بالمعنى الاخص ولازم بين بالمعنى الاعم **قوله** كالبحر
وكالكلمة للامان فانها لا تميز له بحسب الذهن فقط وكتب
ايضا ما نصه قوله كالبصر فانه لا تميز ذهنا المعنى قال للدواني
ولا بد من اللزوم عقلا بان يمنع عقلا تصور اللزوم بدون
تصور اللازم كما بين القمي والبصر فان العمى موضوع للعدم
المفيد بالبصر والبصر خارج عنه فان استعادة الى البصر شايح
بدون فربما يحاربه قال الله تعالى فانها لا تعي الابصار ولكن
تعى القلوب التي في الصدور وقال فعلى عميت هكذا في الدواني
ولكن التلاوة واعني ابصارهم الى غير ذلك من النظائر التابعة
والاصل الحقيقة على ان المناقشة في المثال غير مرتبة انتهى
قوله والمعتبر الى اخره اعلم ان اللزوم المعتبر عندهم في هذه المقام
م هو اللزوم بين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي فيه تصور اللزوم
فقط في جزم العقل باللزوم كمال العمى المذكور هنا واما اللزوم البين
بالمعنى الاعم وهو الذي يلزم فيه من تصور اللازم والمزوم الجزم
باللزوم بلا حاجة الى دليل وان اختلف الجحدس او تجرية او غير ذلك فلم
يعتبره المحققون ثم في كون الاول اخص من الثاني اشكال يطلب
من المطول ان **قوله** لو جعل ملزوم وقوله شرط اي في دلالة الا
للزام وقوله لم يتحقق لازم يعني كبتها تحققت فاستبين ان بعض
التالي ينتج نقبض المقدم وهو عدم الاشتراط **قوله** لا يحتاج بيان
للملازمة **قوله** المشروط الذي هو دلالة اللازم **قوله** بدون الشرط
وهو اللزوم الخارجي **قوله** اللازم وهو عدم تحقق دلالة اللازم

بدون اللزوم الخارجي **ف**كذا الملازمة وهو كون الملازمة الخارج
 جبة شرطا في تحقق دلالة الالتزام **ل**ان العلم ما صدق
 عليه العدم وهذا علة للملازمة **و**كالعلمي تنبيه كون العلم
 عديمي رأي الغارسة موراي المتكلمين انه معني وجودي بصفاته
 الادراك وكتب ايضا ما نصه قوله لان العدم كالمعلمي اخرا علم ان
 تعادل العدم والملكية قد يكون مشهوريا وهوان بشرط فيه
 موضوع قابل للوجودي بحسب وقت يمكن حصوله فيه
 كعدم اللحية في وقت من شأن الشخص اللحية فيه
 وقد يكون حقيقيا وهوان يعتبر موضوع مستعد للوجودي
 بحسب تشخصه او نوعه او جنسه وتقابل العدم والملكية الحقيقي
 اعم من تعادل العدم والملكية المشهورين سلفا انتهى شرح التجريد لا
 صفاتي قال السيد في الحاشية عليه قوله وهوان يعتبر موضوع
 مستعد للوجودي في ذلك الوقت كعدم اللحية عن الاشطاري
 وقت اخر كعدم اللحية عن الطفل او بحسب نوعه كعدم اللحية
 عن المرأة او بحسب جنسه على مراتب كعدم اللحية عن الفرس
 او النحر او الحجر انتهى كلامه ابي وانما سمي الاول حقيقيا والثاني مشهوريا
 لان الاول مستند عند ارباب العقل واللغة والثاني عند اهل العرف
 وكتب ايضا ما نصه قال في شرح التجريد لا خفا في ان التعادل بين الوجود
 المطلق والعدم المطلق تعادل السلب والايجاب واما التعادل
 بين الوجود المقيد بالعدم المقيد فالظاهر انه تعادل الملكية والعدم لان التقا
 يلين بالسلب والايجاب لان اعتبار تسببها اليقابل الامر الوجودي

و قد يكون الوجودي في
 الحاشية

بصير

بصير انهما بعينهما عدا وملكة ولاء **ن**ك ان جميع الماهيات تقابل
 للوجود اذ المراد به ماهو اعم من الخارجي فالمراد بالملكة هنا بعني في قول
 المتن ويقتصر على الموضوع كافتقار ملكة المصطح انتهى كلامه **قوله**
 يدل على الملكية ايج يدل على ملكية بالالتزام اي كل عدم اضيف الى ملكة
 فان اللفظ الدال عليه يدل على الملكية بالالتزام فلفظ العلم مثلا يدل على
 عدم مضاف اليه البصر المطابقة لانه تمام ما وضع له لا على محكم العدم
 والبصر معا ويدل العلم على البصر بالالتزام لان البصر خارج عن العلم الو
 ضوع له وهو العدم المقيد بالبصر لازم له لان تصور العدم المضاف
 اليه الشئ من حيث هو مضاف بدون تصور الشئ محال واذا
 سلم تصور العدم المضاف تصور البصر تحققت الملازمة الذ
 هنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف من حيث هو مضاف
 اليه بالمطابقة دال على المضاف اليه من حيث انه مضاف اليه
 بالالتزام فان قلت اذ اخذ العلم هنا من حيث انه مضاف كانت
 معرفة متوقفة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث
 انه مضاف اليه بالالتزام فان قلت اذ اخذ العلم هنا من حيث
 انه مضاف كانت معرفة متوقفة على معرفة البصر لان معرفة
 المضاف من حيث انه مضاف متوقفة على معرفة المضاف اليه
 فيلزم تقديم المدلول الالتزام على المدلول المطابق في المعرفة قلت
 لا يعبر في ذلك لان الالتزام في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي
 لازما لتصور المدلول المطابق بمعنى امتناع الانفكاك واقدام
 عليه في التحقيق واخر عنه او كان تبعه **و**بحر من شأنه ايج

في
 تصور
 العلم
 في
 تصور
 العلم

شأن شخصه او نوعه او جنسه فالاول كما لشخص الذي صار
اعني فانه حسب شخصه قابل للبصر والثاني كالاكمة فانه حسب
نوعه قابل للبصر والثالث كالعقرب فانه بحسبه جيبه
القريب وهو الحيوان قابل للبصر عماد وفي قوله القريب نظير يعلم
مما قلناه عن السيد في الهامش وكتب ايضا على قوله عما من
شانه مانصه فلا يتصف الجحر والشجر وخوها مما ليس من شأنه
البصر **ثم** اللفظ الدال لم يقل بالمطابقة **ب** بالجزء منه القريب
المتزنب سمعا وكتب ايضا ولو تعدى **ب** بان يكون له جزاؤه
جزاؤه معناه كالنقطة اي ما صدق عليه **اللفظ** لا مفهوم النقطة **اللفظ**
تأمل **كف** علما بخلافه امر فانه مؤلف لا يدل ذلك لجزء
قوله اوله جزاؤه او يكون له الى اخره **ذو** معنى صفة جزء
كالحيوان الناطق علما لان قال بعضهم في حواشيه على
باعتوجه وشرحه اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق علما
وبين عبد الله علما من جهة ان الحيوان في الحيوان الناطق
علما يكون بالزراعي في زراعي لا يقصد به معنى وكذا الناطق
في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما ان الناطق
في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما ان عبد الله علما
يكون بالزراعي في زراعي لا يقصد به معنى لكن الفرق بينهما من
جهة اخرى وهي ان الحيوان الناطق علما مفهومين هما اصليا
جزان من مفهومهما التبعي المنقول اليه وليس لعبد الله مفهوم
هما اصليا جزان من مفهومهما المنقول اليه انتهى كلامه ويرجع

ويرجع محضه الي ان الحيوان الناطق من حيث الوضع العلمي
لعمري بان المعنى العلمي لا يدل على جزء المعنى العلمي اصلا وانما يدل على
الجزء باعتبار الوضع الاصلي فافهم ولا تكن من الغافلين ويحتاج الى
تحرير وكتب ايضا مانصه قوله اوله جزاؤه ومعني دال عليه لكثرة الاخر
قال في حاشيته على جمع الجوامع قوله او دال على معنى غير جزئ معناه
كعبد الله علما اي لان عبد الله دال على العبودية فهو
صفة للذات المتخصصة وليست داخلية فيها بل خارجة عنها
وكذلك معنى لفظ الله هو ظاهر بخلافه اذا كانت عبد الله خبر
علم فانه مركب اضافي ويدخل في كلامه نحو الحيوان الناطق علما
اذ كل من جزئيه دال على معنى غير جزئيه لانه لا معناه الذات المتخصصة
ولا نظيره للحيوانية والناطقة وان وجدت فيه انتهى كلامه
فتأمل قوله دال على معنى غير جزئيه معناه فانه يجب الظاهر قد
يخالف ما هنا وافول التحقيق ان التوفيق ممكن بل حاصل ان
شاء الله بفضله لا يكون كذلك اي لم يشئت له ذلك اللب
العلمي الذي في المفرد لان ال في قوله بالجزء لا استغراق دخل اللب
عليه فهو مفهوم سلب **وتخصيص** وتقييده جزئية تنبيه
قال الطبرسي في تفسيره المنطقيين لفظ موضوع لم يقصد دلالته
عليه على شيء حين هو جزؤه والمراد سواله ان له جزؤا كونه الا
منفهام اوله جزئيه دال كزراعي زراعي او دال لم يقصد دلالته
على جزئ المراد اصلا كعبد الله وتام بط شرحه علمين او حيث في
جزؤه كالحیوان الناطق علما فان شئت من الجزئين لا بد من

جزء المراد حين هو جزؤه وان دل في وضع آخر واللام يكن
 في العلم دلالة على الشخص وقيل النعمان الاخير ان مثل زيد
 لا يدل الجزء فيها على شيء زعم ان الدلالة لهم المراد لا فهم
 المعنى ولذلك كان الكلام في ابدال على جزأه في وضع آخر
 مركب على الاول لكونه اكثر من كلمة واحدة مفرد على الثاني
 نحو ضرب غيبة او خطا با او تكلم او ضارب ومخرج وسكران
 وبصري نحو بركمانه في ضبط المفرد والمركب لاداره في كلام
 حد وهو ان يقال لا يخلو الحال اما ان يكون اللفظ بسيطا
 او مركبا وكل منهما اما معناه بسيط او مركب فهذه اربع صور
 فاللفظ ان كان بسيطا فيه صورتان الاولى ان يكون المعنى
 بسيطا ايضا كلف علم اعلى النقطة مثلا والثانية ان يكون
 المعنى مركبا كلف علم اعلى زيد واللفظ ان كان مركبا والمعنى
 بسيطا فيه صورتان الاولى ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا
 كالنقطة فان الثوب مثلا لا يدل على شيء اصلا واللفظ
 مركب كما في معناها بسيط الثانية ان يدل اللفظ بجزئية
 على معنى غير المعنى الموضوع له نحو غلام زيد علم اعلى النقطة
 الثالثة ان يدل كل من جزئيه على المعنى المقصود لكن دلالة
 غير مقصودة نحو النقطة ونهاية الخط علم اعلى النقطة
 الرابعة والخامسة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى المقصود
 والجزء الاخر منه اما ان لا يدل اصلا او يدل على المعنى المقصود
 لكن دلالة غير مقصودة فالاولي كغلام زيد علم اعلى النقطة

فان

فان احد الجزئين منه وهو النقطة دل معناه ولكن دلالة غير
 مقصودة والجزء الاخر منه وهو زيد يحمل الدلالة له اصلا وهذه
 الصورة لم تكن مما سبق فلا تفعل بقي ما اذا كانت كل من اللفظ والمعنى
 مركبا وفيه ست صور ايضا الاولى ان يدل جزؤه على شيء اصلا
 كزيد فان جزؤه كالراعي لا يدل على شيء الثانية ان يدل جزؤه
 جزؤه على غير المعنى الموضوع له بالجمالية كغلام زيد علم اعلى ان
 الثالثة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر يدل
 على جزئ المعنى الموضوع له لكن دلالة غير مقصودة نحو غلام الحيوان
 علم اعلى ان فان غلام يدل على الغلامية وليست شيئا من
 الموضوع له بالجمالية والحيوان يدل على جزئ الموضوع له وهو الانسان
 لان الحيوان بعض الحيوان يدل على الانسان الرابعة ان يدل احد
 جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر لا يدل على شيء اصلا
 نحو غلام زيد علم اعلى ان فان غلام دل على غير الموضوع له ويدل
 معناه لدلالة به على شيء اصلا الخامسة ان يدل كل من جزئيه على
 جزئ المعنى المقصود لكن دلالة غير مقصودة نحو الحيوان الناطق
 علم اعلى زيد فان جزئيه يدل على جزئ الموضوع له لكن دلالة
 غير مقصودة بخلافه مابين السادسة ان يدل جزؤه على جزء
 المعنى المقصود لكن دلالة غير مقصودة والجزء الاخر لا يدل على شيء اصلا
 نحو حيوان زيد علم اعلى مغلوب الجزأ الثاني هكذا اظهر لهذا الفكر
 المشغول وان استكت عنه الفحول اما سهولة امثاله واما لان
 ما قاله يعلم منه هذا بطريق القياسة والجمعي على منواله

قاله وتكتبه العبد الضيف أحمد بن محمد القلمي الانصار حبي
اقرا هذا الكتاب مع جمع من الفضلاء الكرام بالجامع الازهر
لاننا ايم الفرد باعتبار ما صدق عليه مفهومه فانه حينئذ
والجزء مقدم على الكل طبعا واما باعتبار مفهوم المفرد فهو موخر
عن مفهوم المركب لان التقابل بينهما كما صرح به في المطالع تقابل
العدم والملكة والاعدام انما يفرض بمخاطباتها كالتفريق في العميق البصر
فيكون تصور مفهوم المركب سابقا على تصور مفهوم المفرد لثبوته
قده عليه ومن اجل هذا المعنى قد سوان تعريف المركب على تعريف
المفرد لان القصد في التعريف الي المفهوم بخلاف التفسير والاحكام فان
القصد فيها التام هي الذات ايم بالاصدقات فاندفع ما يقال ان
القسم هو المفهوم فتأمل **المقدم** طبعا قال الشيخ في شرح المطالع
التقدم بالطبع والذات بمعنى ان المتقدم بوجوده دون المتأخر
خرولا يوجب المتأخر بدونه ولا يكتفي في وجوده وجود المتقدم ولا
يكون علته تامته انتهى ويقال لتلك هذا المتقدم بالذات ايضا
قوله والعدم مقدم الى اخره لعل مراده بالعدم العدم المطلق
وليس المحلوم فيمكنه وتكتب ايضا ما نصه قوله والعدم مقدم على
الوجود قال في متن التخريري الوجود ان اخذ بغيره سيوف بغيره
او بالعدم لتقديم والافحادث وقد تكلم عليه شارحه بما ينبغي
مراجعتة **قوله** ومن اراد به ايم بالمؤلف ما ايم معني واقول في
نظر ظاهر يعلم بالتأمل قال في المطالع واللفظ المركب يسمى قولا
ومؤلفا ويغاير في نفس المركب والمؤلف وتثلث القسمة فيقال

اللفظ

اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل على شيء
فاما ان يكون على جز معناه وهو المؤلف او لا على جز معناه وهو المركب
المركب وهذا هو المتفرد عن بعض المتأخرين ونقل المصنف
وصاحب الكشف انهم عرفوا المؤلف بما ذكر في تعريف المركب
والمركب بما يدل جزؤه لا على جز المعنى وعلى هذا الاكود القسمة
حاضرة لخروج مثل الحيوان الناطق **قوله** لان بزيادة تعريف المركب
او ينقص من تعريف المؤلف انتهى كلامه بحروفه فتأمل قوله ويما
بغير بينهما فانه احسن من قول الشيخ رحمه الله تعالى فيما يظهر
لان ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من تعريف المركب والمؤلف لا
يدل على الاختصاص التي ادعاها فتأمل **قوله** وهو ما جزمه دلالة الي
اخره يخرج عنه نحو الحيوان الناطق **قوله** وهو ما دل الي اخره
يدل فيه الحيوان الناطق علما فانهم كتب ايضا وان لم تكن
الدلالة مقصودة بقربية المقابلة فيد خفيه رحمه الله علما
ثلاثة لك ان تقول بل هي اكثر من ثلاثة كاجمع والكتب والاله
في وجوها وعلل الشيخ رحمه الله سبحانه اراد التركيب المشهور
بينهم في اويل الكتب **قوله** ضم الاشياء الال من صيغة الجمع
ما فوق الواحد **قوله** مؤلفا امر لا مرتبة الوضع ام لا فهو
اي الساليف **قوله** وانقص من المركب التركيب مطلقا لا الحاجة اليه
مع قوله سابقا فهو اعم من الاخيرين **قوله** مطلقا لا زيادة الا ايضا
ح والمقابلة لقوله اعم فافهمه **قوله** والمفرد قال ايضا شارحين

تخصيص التسمية هنا بالمفرد لا طائل تحتها فان من الهيئات ما فيه تركيب
كالجسم النامي والحيوان الناطق فقلت التخصيص ليس للاختلاف
بل لان التمام هنا في الهيئات الخمس التي هي مفردات كما سيأتي اقول
وخينئذ فينقسم المركب ايضا الى الهيئتين الجزئيتين لكن يبقى النظر في المركب
من الجزئيتين والهيئتين هل هو جزئي او كلي ولا كلي ولا جزئي وكتب ايضا ما
نصه قوله والمفرد بالآخر ظاهره دخول الفعل والحرف لانها مفردان
وادخلوها في تعريف المفرد فينصفان بالكلية والجزئية وصرح
السيد بقصر الانقسام بالكلية والجزئية على معنى الاسم وان توشى
فيه وتعلق عن السوسى انه قال في الفعل انه كلمة كلي بدون الحرف
وهو محل نظر فليجرب ثم رايت في بعض الشروح لهذا الكتاب باللفظ
والفعل كلي ابد الحمله بذاته على فاعله وتنشخص فاعله لا يوجب
تنشخصه والحرف مالم يتنقل الا بغيره وكان معنى الحرف في ذلك
الغير لم يكن كليا ولا جزئيا ولهذا لا يوضع ولا يحل والحرف في زيد
في الدار هو العامل المقدر انتهى بحروفه لكن في قوله لحمله بذاته
نظر لا يجزى يعلم ذلك بمراجعة كلام السيد في حاشية التسمية
قوله بالنظر الى معناه اما قال بالنظر الى معناه لانه هو النصف
بالكلية والجزئية طبيعة واما وصف اللفظ بهما فجاز تسمية للدال
باسم مفرد وكتب ايضا ما نصه اقول ليس المراد بمعناه هو ما قد
يقوله وهو الذي لا يبراد بالجزئية بل لانه على المراد معنى ما صدف عليه
هذا المفهوم فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله بالنظر الى معناه ان

اراد بمعناه مفهومه السابق وهو قول الذي لا يبراد الى آخره اي
اللفظ الذي بالآخره انصح رجوع الضمير في قوله مفهومه على الذي
لانه على هذا التقدير واضح على اللفظ لان المعنى وهو اللفظ
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه اي اللفظ الا ان هذه الابرار
بعيدة وانما الظاهر ان الشيخ رحمه الله تعالى اراد بقوله بالنظر الى
معناه ما اراده بعض النحاة من ان وصف اللفظ بالكلية والجزئية على وجه
المجاز والتضمن حقيقة هو المعنى فلهذا قال بالنظر الى معناه حتى يحمله
على الحقيقة لكس مراده بمعناه معنى ما صدف عليه معناه اجم
مفهومه وان اراد هذا الشكل عود الضمير في قوله مفهومه
على الذي لا يبراد حينئذ واقعة على المعنى فيلزم ان يكون المعنى و
هو المعنى الذي يمنع نفس تصور مفهومه المعنى وهو فاسد
الهم لان جعل الاضافة بيانية فافهم فانه فانه من خطرات
الدرس **قوله** اما كلي بالآخره اعلم ان مفهوم الهيئتين حيث هو من
غير اشارته الى شي يخصه بسمي كليا من طقيا من حيث هو هذا
المفهوم لانه القبح ث عنه فيه ومعرضه اي ما صدف مفهوم
الكل عليه من حيث انه صالح لعروض الكلية بسمي طبيعيا لانه
طبيعة وحقيقة والمجموع المركب من العارض والمعرض بسمي
كليا عقليا لانه لا وجود له الا في العقل وكذا الانواع الخمسة الجنو
والنوع والفصل والخاصة والعرض العام للكل فان قلنا الجسم
جنس فهناك مفهوم الجسم من حيث هو مفهوم ومفهومه
من حيث المعارضية للجنسية ومفهوم الجنس من حيث هو

والركب منهما فالثاني جزئي طبيعي والثالث منطقي والرابع عقلي
وقس على ذلك البواقي انتهى فحيد باختصار **قوله** من حيث الاخر
لان حيث الدليل الخارج مثله وكتب ايضا ما نصه قوله
من حيث الاخره قال بعضهم انما نفي التصور من حيث
انه متصور لان نفي التصور جزئي لقيامه بالنفي الجزئية
وجزئية المحل تستلزم جزئية الحال فيه فلا يجوز انقامه
اليكلي وجزئي انتهى وقال بعضهم بعد ان قرر الاحتياج الي
التصور والنفي بالنفي لا يقطع النظر عن
الخارج والتقييد بالنفي لا يقطع النظر عن برهان التوحيد
ليكن في ذلك لانه ايضا امر متصور في النفس لانه على قطع النظر
عن الخارج ليكن في ذلك لانه اذا قيل نفس زيد قايم بفهم منه انه قايم
في الخارج فلا يجوز الاكتفاء باحدهما انتهى المقصود وكتب ايضا ما
نصه قوله من حيث انه اي المفهوم متصور وليس المراد ان
صورة المفهوم اي ظله العقلي يمنع فانه مذهب مردودي
هو مذهب من قال ان العلم هو الشيء المتبقي وظله المعلوم كما
بينه السيد وغيره فتأمل **قوله** يصح حمله اي يمكن ذلك **قوله**
اذا تصور اي حصل في العقل **قوله** سواء وجدت اي اضر اليه في
جمله فلا ينافيه قوله اوله تشابه تامل **قوله** وتناهت اي الافراد
قوله كالكوالب اي السبعة وهذا مثال للافراد لا للمجموع التناهي
الافراد وكلها هو الكوكب السيار **قوله** اوله عطف على قوله تشابهت
والقيد بواو وجدت ولم تشابه لايقال كيف حكم عليها بالوجود ثم

من حيث الاخره
من حيث الخارج
من حيث الباطن
من حيث الظاهر
من حيث المعنى
من حيث الوجود
من حيث العدم
من حيث الوجود والعدم
من حيث الوجود والعدم والوجود

بعدم

بعدم التناهي لان ما وجد في الخارج يلزم ان يكون متناهي
فانقول الاضافة في قوله افراده للجبر وجبته لا ساقاة بين
الحكم بالوجود وعدم التناهي فتأمل فانه خطرت الدرس
اوله تشابه بعلي انه لا يوجد بعده فذكر **قوله** اوله توجد اي قبل
ده **قوله** فيه اي في الخارج **قوله** كالمجموع فان افراده اي ما صدق عليه
المجموع بينهما ممتنع اوله عدم عطف على لا تشابهها وفيه ركاز
لا تخفى وجودها اي للافراد **قوله** كجمل فانه كلي وافراده لم توجد
في الخارج والظاهر ان جملة قوله وان كانت ممكنة حال وجبته فلا يقال
انه يشمل القسم الاول وهو الممتنع فتأمل ام وجد عطف على قوله
لم توجد كلاله قاله البرماوي وغيره في ذكر هذا المثال من الناطقة
نوع اساءة ادب وكتب ايضا ما نصه فانه لم يوجد من الا الواحد
الاحد اذ الدليل الخارج اخره زاد الشارح في حواشيه على جمع الجوا
مع ولهذا اصل كثير بالاشتراك ولو كانت وحدا لينة فتعالى
بضرورة العقل لما وقع ذلك من عاقل ثم ذكر كلام البرماوي **قوله**
لكنه اي الدلالة عند العقل الي اخره مقتضى حل المتن ان يقال لكنه
لا يمنع الي اخره والا اي لو منع ام يمكن عطف على اشبع كما هو
خبر من قضيت ان استوي معناه اي عدم تفاوته بقدرية
المقابلة فانه دفع ما يقال وان تفاوت معناه فيها اي في
افراد بالثبوت او بالتقدم فجعل بعض الانعام ثلاثة وراد على ملا
كرام اولوية وبعض جعلها فسيون فذكر الاولوية والاولوية
كما في متن التمهيد **قوله** فمشكك قال ان التماسا لا

بعدم

حقيقة المشكك لانه ما به التفلوت ان دخل في التسمية فشارك فلا
فهو المتواطى ولما اب عن القرف بان كلام المتواطى المشكك
موضوع للتقدير المشترك لكن التفاوت ان كان بامور من جنس
المسمى فهو المشكك او بامور خارجة عن مساه كالدور والاثرة
والعلم والجهل فهو المتواطى انتهى من حاشية المصنف على جمع الجوامع
ثم رايت شيخنا نقل عن السيد في جوابي المطالع ما قاله ابن التلما
التلما ان با وضع عبارة ثم قال والجواب بان التفاوت خارج عن
مفهومه الا انه داخل في وقوعه على افراده وحصوله فيها فاغتربنا
على حدة متباين ما في هذه التفاوت انتهى وفيه ايضا خارج لتمام
القاري فتأمل **قوله** كالبياض فان معناه اي حصول معناه **قوله**
والوجود فان معناه اي حصوله **قوله** في الواجب الى اخره عبارة الحفيد
فانه في الواجب اول واقدم بحسب الذات لكونه علو المحركات
قوله اي كاي او حاصل فهو خبي واشد اي لقوة اثاره
قاله الحفيد ثم قال وهما بحث وهو انهم جعلوا الاشتدائية با
عبار كثيرة الاثارة وكما لها والظاهر ان ذلك يوجب في المتواطى
كالانسان او بعض افراده كتهينا عليه افضل الصلاة والسلام
كثيرا وكل بحسب الخواص الانسانية كالادراك من غير كيمي
كيمي عليه الصلاة والسلام مع انه لم يتكلم بالاشهوات الجسمانية
اجتله تأمل **قوله** منه اي الواجب فيه اي المحل **قوله** واما
جزى **قوله** في بقرينة المقابلة مع التعريف والا فالجزى قد يكون
اضافيا بالنسبة اليها هو اعلم منه مع كونه قد يكون كليا بالنسبة

الى

الى ما تحت كالحجوات فانه جزى بالنسبة الى الجسم كليا بالنسبة الى الانسان
حاشية على شرح جمع الجوامع واعلم ان من الجزى الخبي ايضا المصنف
باللغة للعهد الخارج وكذا الظير واسم الاشارة والموصول على ما مر
السيد من انها موضوعات للجزيات الشخصيات بملاحظة امر كلي
ملاحظة امر كلي خلافا للسعد حيث قال انها موضوعات للمفهوم
الحلي واما المعروف بغير الالتي للعهد فكل وضعه وضع الظير ولا
فيه كلام طويل اخره شيخنا **قوله** وهو الذي يمنع الجزى ان كان
الموصول واقعا على المفهوم المشكك قوله مفهوما لانه يلزم منه ان
يكون المفهوم مفهوما وان كان واقعا على اللفظ فهو صحيح بلا اشكال
على وجه المجاز من باب تسمية الدال باسم المدلول اذا انكشف بالجزئية
والكلية حقيقة اشكاله للمفهوم وقد ختم الشف الاول وتعمل الاضافة
في مفهومه ببيان فافهم فانه من غلط الدرس ولعله صحيح
كتب على هذه القولة ايضا ما نصه ان لا يمكن ان يفرض صدقة
على كثيرين كزبد فانه لا يمكن فرض صدقة على كثيرين لمنح الشخص
فيه عن الفرض فان قيل ما الفرق بينه وبين اللاشي وخو من الامور
العام فانه لا يمكن صدقة على كثيرين فان لا شي من الاشياء الخارج
جية والذهنية بصدق عليه اللاشي فلا يمكن ان يفرض صدقة
على كثيرين قيل الفرق بينهما هو ان زيدا امتنع فرض صدقة على كثيرين
امتناعا ذاتيا في الامكان الذاتي واما امتناع فرض صدقة اللاشي
على كثيرين بسبب ان تقبض هو اللاشي يكون شاملا لجميع
الاشياء الخارجية والذهنية فيكون امتناع فرض صدقة بالغير لا يتنافى

في الاثنان الذاتي انتهى وعبارته شيخنا السيد عبي رحمة الله تعالى
 في شرحه على القرة نصها الخامس ان لا يمكن صدقة على شيء اصلا
 كفهوم الاشياء وشريك الباري والمعدوم ذهنا اذ كل ما فرض فهو
 شيء وليس بشريك وموجود في الذهن فلا يكون رفعها ممكنا لا
 متناع اجتماع التعيين لكن انقطع النظر عن المقدمات
 المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم لا يمنع صدقها العقل صدقها
 على كثيرين وهذا القسم يسمى بليا فرضيا اي لا تحقق له اصلا في
 الشيء فليتنامل هل يدخل هذا القسم في عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه
 حيث قال اوله يوجد فيه فليحسر كما نبه عليه **ابن كزير** وهذا
 الانسان **قوله** وضعه اي زيد وقوله له لفهوه اي واما الامن هذه
 الجسدية بان لم يكن زيد علما فهو صدق كمي لان فيود عدد
 مية يمكن ان يكون المراد بالقيود متعلق لا يمنع من التصور وا
 لنفس والمفهوم فافهم ع **ب** بخلاف الجزئي فانه ليس مادة كل
قوله والحق الى اخره قال لا بد من في شرحه فالحق الى انفسب الى ما تحت
 من الجزئيات ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه ما ان يكون تمام حقيقة
 ما تحت كالات بالنسبة الى زيد وعمرو ويكر لانه تمام حقيقتهم
 التي هي الحيوان الناطق من غير اعتبار التشخص فان الشخص عرض
 عليها او داخل فيها كالحبوان بالنسبة الى الانسان ويسمى الثاني
 منها لانيات ثالث عرضيا فعلى هذا معنى الذاتي ما يكون داخل في
 حقيقة جزئياته والعرضي ما يكون خارجا عنها وقد يقال الذاتي علميا
 ليس بخارج فيندرج القسم الاول تحت الذاتي ايضا انتهى المقصود

لقانه جزئي
 الانسان

منه وقوله كالحبوان بالنسبة الى الانسان الى اخره وكما سئل
 الى السميع البصير وقوله كالمضاحك بالنسبة الى اخره وكما سئل
 بالنسبة الى الجسم **قوله** وهو الذي يدخل في لا يكون خارجا عنها فالمراد
 لازمه لانه يلزم من كونه داخل ان يكون خارجا فاستعمل في هذا اللاحق
 فيكون من باب الكناية فيما يظهر وعليه فيدخل النوع فيه بهذا المعنى
 هو المناسب لما سئل من قول المصنف والذاتي الى اخره لانه جعل منه
 النوع وفي كلام بعض الشارحين ان الماثل اشار الى اطلاق الذاتي على
 معنيين وجعل في كلامه استخدا ما قبل اح الفري وجواسيه
 وفي كلام بعضهم يمكن ان يقول المعنى الاخص وهو الداخل في حقيقة
 جزئياته بالمعنى الاعم بان يراد لازمه اعني غير الخارج على سبيل المجاز
 المرسل ولا يخفى ما فيه نعم يمكن ان يكون من المجاز المرسل لكن من باب
 استعمال الخاص في العام واما حيث قال بان يراد لازمه فالانسيات
 يكون من الكناية فليحسر مرة اخرى **قوله** كالحبوان اي والناطق
 كتب ايضا فانه جزئ من الانسان والفري وكل منهما كل له وكتب ايضا ما نصه
 هو الداخل بالنسبة الى الانسان الى اخره ان اراد الانسان والفري ما هيتهما
 النوعية فجزئيات اضافيان وان اريد منهما ماهية افرادهما اعني
 المخصص فجزئيات حقيقيات فري وكتب على قوله الانسان فانه
 حقيقة جزئيات الحبوان التي هي زيد وعمرو ويكر ونحوها **قوله** فانه اي
 الحيوان داخل في حقيقة جزئياته فان للحيوان مثلا جزئيات مثل زيد
 وعمرو ويكر وحقيقيات الانسان اعني الحيوان الناطق والحيوان غير
 خارج عن تلك الحقيقة بل هو داخل فيهما كما افاده الشيخ وكتب ايضا ما نصه

اعلم ان صرحه عطف على الفرس على الانسان وهو المتبادر وقال
بعض الشارحين الفرس معطوف على الحيوان اي وكالفرس جزئيا فان
نما الافراد المستحصنة وحقيقتها الفرس اعني الحيوان المصطلح وهو
غير خارج عنها بل عينها فالحيوان مثال لذاتي هو جزئ الماهية والفرس
مثال لذاتي هو نفسها التام **وله** فيها اي الانات والفرس
لانها حقيقة الجزئيات **وله** من الحيوان الناطق الذين هم
حقيقة الجزئيات الحيوان كزبد وعمود ويكسر مع قطع النظر عن
تخصها فانه عارض خارج عن الحقيقة اي الماهية الكلية كما هو
ظاهر واضح لا يخفى وكتب على قوله من الحيوان ما نصه فالحيوان
داخل في الانسان لانه جزؤه **قوله** كالضاحك فان جزئياته زبد وعمود
ويكسر مثلاً وحقيقة الانسان وهو اي الضاحك خارج عنها وغير داخل
فيها شرح آخر **قوله** وعلى هذا الماهية الى اخره يعني كما هو الظاهر
فلا طريق في هذه العبارة فقد التزمها بعض بني اعلي ظاهر هذا
التفسير وبعض من منع عرضيتها واول هذا التفسير فقال المراد
بالحقيقة في قوله حقيقة جزئياته اعم من الحقيقة الماهية والخارجية
المقتضية بالتحصيل فيكون تعبير الذات شاملاً للنوع فانه وان كان تمام
الحقيقة جزئياته من حيث هي لكنه جزئ الحقيقة الخارجية من حيث
انها مقتضية بالتحصيل ونظيره ان يلزم ان يكون الشخص العارض
للحقيقة جزئاً لا خلا ولا طر وقد يقال انه جزئ من حقيقة الفرد ليس
من حقيقة النوع فلا بطلان وبعضهم قال في التاويل المراد بما جازى
الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات العارضة لها فلا تكون الماهية

داخلية

داخلية لا امتناع خروج الشيء عن نفسه وعموده عليه ولا يجوز
الشيء اذا لم يكن خارجاً فلو ان لا يكون الشيء نفسه خارجاً عن
نفسه وغاية ما يلزم ان هذا المحل يسكن عنه بان لا يكون ذاتياً
ولا عرضياً ولا انصاف ان هذه كلها كلمات ليست بامة
المقدمات وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى هذا اي تعبير
العرضي بما ذكر من كونه غير داخل في حقيقة جزئياته فالماهية
اي الحقيقة النوعية كالانسان عرضية الى اخره ويحتمل ان مر
جع اسم الاشارة الى تعريف الذاتي السابق وهو ظاهر صريح
الشيخ حيث قال وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي وقرع
عليه قوله فتكون اي الماهية ذاتية وهو صريح صريح القوي
رحمة الله تعالى حيث قال واعلم ان الذاتي يطلق بالاشتراك
على معنيين ما يكون داخل وما لا يكون خارجاً فالنوع على الاول
ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثاني ذاتي التام
قوله فتكون اي الماهية النوعية وكتب ايضا ما نصه قوله فتكون
ذاتية اي من حيث شموله للنوع فيدخل فيه فهذا المعنى اعم
من الاول فانه يصدق على جزئ الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس
والفصل ويصدق على النوع ايضا لانه ليس بعرضي بل هو تمام حقيقة
افراد من غير اعتبار الشخص فانه عارض عليها قال بعض الشارحين
ان الذاتي يشترك لفظاً بين المعنيين وان كان احدهما اعم من
الاخر كالصور المشترك لفظاً بين مطلق الادراك والادراك الذي
هو غير الحكم **وله** الذات اي الحقيقة والماهية **وله** فلو كانت اعم

الحقيقة والماهية **قوله** الشيء الذي هو الحقيقة الذي هو الموصوف
فهو الذي يوصف بالحقيقة الموصوف اليها **قوله** ويمكن نسبة الحقيقة
إلى النوعية **قوله** إلى ما صدقها أي جزئياتها لأنها مشتركة عليها
مع زيادة الشخص وكتب أيضا ما صدق أي الجزئيات كزيد وعمر فهما
يشتملان عليها أذ كل جزئيين يشتمل على نوع وتخصص عارضا لكون
جزأين جزئية فينسب إليهما كما ينسب النوع إلى جسم جزئي
من الجنس والفصل فيقال لهما ذاتيات فتجمل أن الموصوف بالحقيقة
النوعية التي يطلق عليها ذات إلى ما صدقها الذي يطلق عليه
ذات أيضا وصدق بالحقيقة غير الحقيقة فصحت التسمية
في اللغة للتأثير من غير حاجة إلى دعوى اصطلاح وكتب أيضا
ما صدق قوله ويمكن نسبة الحقيقة إلى آخره إجاب اليربي عن ذلك
بما هو قريب من ذلك وعبارته يلفظها بعد أن إجاب بأن التسمية
محمولة على الاصطلاح بقوله أولان الحقيقة ذاتية لها من حيث
إنها مقترنة بالخصوص فلا يلزم التناوب الشيء على لفظه بحسب اللغة
أيضا وإجاب عما يقال كون الماهية عرضية التي لم يرد من تعبير
المانع بوجهين فليراجع **قوله** والغاي ليس المراد ما سبق من قوله
وهو الذي يرد في حقيقة جزئياته فإنه بحسب ظاهره لا يتناول
النوع بل المراد به المعنى الأعم وهو ما لا يكون خارجا عنها بشمل النوع
بقريته لا كدريج المنى إلا في النوع في الكلام استخدام لا يمنع
منه ذكر الذات هنا معروفا بالقبول أن المعرفة إذا عرفت معرفة
كانت عين الأولى لأن ذلك امر أعلي وخصوصا قد قامت القبول

وكتب

وكتب أيضا ما صدق وتحميلا لا استقرار ثلاثة الجنس والنوع والفصل
كما سيأتي **قوله** بحسب الشركة المحضة في بعض النسخ زيادة لفظه
فقط مع إسقاط المحضة أن لم تكن الشدة محرفة وشرح عليها
بعضهم فقال وهذا القيد لا يرد منه يخرج به النوع فإنه قد
يقال بحسب الشركة بين الأفراد ولم يذكره هنا اعتمادا على
ما سبق في تعريف النوع المقابل للجنس من أنه مقول بحسب
الشركة والخصوصية مع ما يعلم أن الجنس مقول بحسب الشركة
لا الخصوصية ليتحقق التعادل بينهما ونقول المراد بالشركة المحضة
الشركة التي بين الحقائق لا التي بين الأفراد بدلالة قوله
مقوله على كثيرين مختلفين بالحقائق فيخرج النوع يرد ذلك
القيد انتهى ثم رأيت القريب شرح عليها مع إسقاط المحضة
وقال لا بد من قولنا فقط والالزام يصح إلى آخر ما بين رحمه الله تعالى
وكتب على قوله في هذه الحاشية ونقول المراد بالآخر هذا ما يفهم
أن الشدة فيها المحضة **قوله** لم يصح أن يكون أي الحيوان **قوله**
فلا يجاب به أي بالحيوان **قوله** وتماها أي الماهية **قوله** وكتبني من ملا
مراد لقوله تماثل الحقيقة إذ ليس لنا حقيقتان تماثلتان **قوله** وكثيرا
وهذا القسم هو المراد هنا فافهم وكتب أيضا ما صدق قوله وكثيرا
ليس المراد به الأفراد وإن كان هو ظاهر عطفه على ما قبله بل المراد أعم فيشمل
الحقائق المختلفة أو يشمل الحقائق والأفراد الشخصية نحو الإنسان وهذا
المراد يشمل الأفراد الشخصية المختلفة نحو ما يرد وهذا القسم
تأمل **قوله** والجواب عن الأربعة مختصا إلى آخره إجاب عن الأول والحيوان

ع

كما مثل

ناطف وعن الثاني والثالث بان لان تمام الماهية لا عبارة
 بالمتخصصات ويحاج عن الرابع بحجوان وهذا هو المراد فافهم
 تنبيه ظاهر كلام الشيخ وشرح كلام غيره ان الجواب في ما زيد هو
 ان لان تمام الماهية وكذا يحاج به عن نحو ما زيد وعمرو ويكر
 من غير ذكر المتخصصات واما الجواب في قولنا ما الانسان فهو الحيوان
 الناطف الذي هو وحده وهل يصح ان يكون الجواب عن الفرد نحو
 ما زيد او الافراد المتقطعة كما تقدم او يتعين في جوابها الاجمال وهو
 ان لان الشخص لا يجد فليمر وقد تعرض لذلك في المطالع
 لا شئ ان الثاني اي الواحد الجزري نحو ما زيد **قوله** والثالث اي الكثير
 المثال **قوله** ويرسم الجنوا علم ان مفهوم الجنس من حيث هو جنس
 منطقي ومعرضه كالحبوان جنس طبيعي والحيوان ومفهوم الجنس
 جنس عقلي وهكذا الكلام في بقية الحليات مثلا مفهوم النوع نوع
 منطقي ومعرضه كالانسان نوع طبيعي والانسان ومفهوم النوع
 نوع عقلي قاله الدواني وغيره وعبارة المفيد بوجه الله تعالى فان
 قلت الجسم جنس فهناك مفهوم الجسم من حيث هو ومفهومه من
 حيث العروضية للجسم ومفهوم الجنس من حيث هو والمركب منها
 فالثاني جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع جنس عقلي وفي غير ذلك
 البواقي بل اذا قلنا زيد جزري فذات زيد من حيث العروضية للجزئية
 جزري طبيعي ومفهوم الجزري جزري منطقي والمركب منهما جزري عقلي النقي
 المقصود بظلمه منه وحيد فنقول الشيخ خرج به النوع المنطقي اي مفهومه
 وهو المنوع على الكثرة المطلقة الحقيقية لا معروضة كالانسان مثلا بمعنى

وان صدق عليه فتأمل وانظر شرح التسمية لتعدد حده **قوله**
 دخل فيه الى اخره اي فالحي جنس دخل فيه ساير الحليات الجنس والنوع و
 غيرهما في انواع الحلي داخلية تحت قال الخبيبي فان قيل اذا كانت
 الحليات الجنس انواعا يلزم ان يكون الجنس نوعا قلت لا يجوز في ذلك
 فانه نوع باعتبار جنس باعتبار **قوله** منقول اي محمول وهو ما وبقوله
 كلي وكتب ايضا ما منه اي وصالح لان يقال اي محمول حمل هو هو
 وهو حمل المواطة لاحل الاشتقاق والالزم ان البياض جنس لزيد و
 لظن مثلا لانه منقول اي محمول حمل اشتقاق على الكثرة المتخلفة ا
 الحقيقية وهو باطل فتأمل فتعريف **قوله** خرج به النوع كالانسان قال
 الفري احتراز بذلك عن النوع وخاصة الفصل القريب وتخصيص
 الاحتراز بالنوع تحكم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد
 والعرض العام وخاصة الجنس النقي كلامه وهو في ذلك اعظم تابع للمول
 للمول سعد الدين في شرح التسمية وعبارته فالحي جنس وقوله مختلفين
 بالحقيقة يخرج النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيصه باخراج النوع
 فقط على ما في الشرح تحكم وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد والعرض
 العام لا الخاصة لانها ليست بداخلية انتهى كلامه فتأمل قوله لا الخاصة
 لانها ليست بداخلية ولعل سراده بذلك والله اعلم انها ان كانت خاصة ا
 لنوع فهي منقولة على منطقتين فخرجت بقوله اولا مختلفين بالحقيقة وان
 كانت خاصة للحي فهي عرض عام للنوع فالفريد الاول لا يخرجها فتخرج
 بالفريد الثاني وهو قوله في جواب ما هو وقد اخرجها به كما ترى هذا ما ظهر
 في فهمه فتأمل وفي حاشية السيد ما يوضح منه دفع التحكم عند التامل

مساوق

وحاصله انه انما اسند الاخراج اليه الاخير ليكون المقبول والخاص
مطلقا كقيد واحد قنابل وهكذا صليح الشيخ رحمه الله ونفعنا به
وكتب ايضا ما نصه قوله خرج به النوع قال بعض الشراح خرج
بقوله علي كثيرين مختلفين بالحقاييق النوع وفصله اي القريب
وخاصته انتهى يعني واما عرضه العام فليس بخارج لانه يقال علي
المختلفين بالحقاييق مثال فصله نحو الناطق فانه فصل للادب
الذي هو النوع ومثال خاصة النوع نحو الضاحك فانه خاصة
له فان كلا منهما مقول علي كثيرين متفقين بالحقاييق كالشروع
قوله خرج به الفصل اي ولو بعيد وقوله والخاصة اي مطلقا
عوا كانت للجنر كالماشي بالية للحيوان والنوع كالضاحك
بالية للالانسان وقوله والعرض العام كالماشي بالية الى الانان
وكتب ايضا ما نصه قوله خرج به الفصل والخاصة قال بعض
الشراحين يخرج بقوله في جواب ما هو فصل الجنر وخاصة و
هما بالية الى النوع وفصل بعيد وعرض النقي وقرئ بعض عام
بل خاصة للجنر والعرض العام للنوع في جوابي الفري مثال
فصل الجنر حساس فانه فصل للحيوان فانه جسم نام خياس
وهو بالية للنوع وهو الانسان فصل بعيد فانه يتميز عن
الحجر والشجر ولا يتميز عن الحيوان فكان بعيدا ومثال خاصته
نحو الماشي وهو عرض عام بالية الى النوع الناطق وهو الانسان ووجه
خروجها هو ان الفصل يقال في جواب ما تريد وفي جواب اي شيء هو واما
صن للجنر عرض عام فلا يقال في جواب اصلا **ع** اذا الاول انما يقال

في جواب اي شيء هو ولكن الفصل يقال في جواب اي شيء هو فاما
نوعه والخاصة يقال في جواب اي شيء هو في عرضه فلا تنقل **ع**
واما الجنر كريد **ع** نقول اي محمول **ع** كالجسم النامي فان قوله
جنس وهو الجسم المطلق ونقته جنس وهو الحساس او المتحرك
بالارادة **ع** قالوا ولي يوجد له مثال قال بعض الشراحين كالعقل
علي تقدير ان يكون الجوهر عرضا له لاجنا او ما نقته النواع لا النما
صا قال السعد في شرح الشهاب وهو انب الاجناس ايضا هذه الامة
يعني التي للنوع لانه اما انهم الاجناس المغايرة لما الواقعة في سلسله وهو
العالي كالجواهر واخصها وهو الناطق كالحبوان واخص من بعض واع
من بعض وهو المتوسط كالجسم النامي او ما بين الناطق وهو المقرد كالعقل علي
تقدير ان لا يكون الجوهر عرضا له بل عرضا عاما له لئلا يتحقق جنس عام
منه وتكون العقول العشرة النواع بمختلفة لاجناسا حتي لا يتحقق
جنس اخص منه ولا اشخاصا حتي لا يتحقق جنس في العقل مثال للجنس
المفرد علي تقدير النوع المفرد علي تقدير وهذا كلف في التمثيل التي
كل امه فراجع **ع** واما مقول اي محمول **ع** حسب الشريعة بين
التماثل في بخلاف الجنر وكتب ايضا ما نصه **ع** اي تاسر **ع**
والخصوصية اي تاسر اخرى **ع** وهو النوع الحقيقي لانه هو العنصر
كانت الحوايد لك ايضا لكن علي حسب الخصوصية وعدم الشريعة
مخلاف المثال الاول فانه بحسب اشتراك زيد وعمر في تمام الما
هي مقول في المتن معالي المراد به المعية في الزمان لا الاجتماع في المسقط
تماما ويشير الى ذلك قول الشيخ رحمه الله لانه اذا سجل عوزي وروحم والجنر

ونقول اذا قيل عن كل منها كانت الجواب ذلك ايضا فان قيل
 اي محمول **وهو** على كثير من اي جزئيات **كثيرة** بدون الحقيقة
 من ذلك تعلم ان المراد النوع الحقيقي **خارج** به الجنس فانه مقول
 على مختلفين **خارج** به الفصل لانه يقع في جواب اي شيء هو في ذاته
 ولو بعيد **ان** وخاصة لانها تقع في جواب اي شيء هو في عرض
 كما مضى **ان** مع ان الثالث يعني وهو العرض العام يخرج الى اطره
 اي لانه مقول على كثير من مختلفين بالمتصفة فان قلت كانت هذه الجوز
 بما خرج به الجنس كذلك خاصة الجنس والجنس البعيد كل منهما اخذ
 ج بما خرج به الجنس في الخروج ولهذا اضمها بعض الشراح الى الجنس في
 الخروج وقيل في جواب ما هو اجترار اعني الفصل القريب وخاصة النوع
 فلدوجه للنص على الثالث وهو العرض العام خصوصا وفيه ابهام ان
 الفصل مطلقا وخاصة مطلقا لا يخرج الا بقولنا في جواب ما هو قلت
 مراد الشيخ والله اعلم ان العرض العام لما كان يمكن اطره جده بما خرج
 به الجنس مطلقا من غير تفصيل نص عليه واما الخاصة والفصل لما كانت
 التفصيل فيها بين خاصة الجنس وخاصة النوع وهو الفصل القريب ما
 لبعيد وان الذي يخرج بما خرج به الجنس انما هو قسمان لم يتغير
 حالهما وتعرض للقصر مع ابداء المناسبة فما اخرج به بالاحيد
 لكنه بصير كذا عن ابداء المناسبة في اخراج خاصة الجنس
 والفصل البعيد فتأمل **خارج** به احمد الفليبي **خارج** بما خرج
 به الجنس لانه مختلف الحقيقة **و** والنوع قسمان **مبدأ** والجنس
 وهو اي النوع المذكور **خارج** تحت جنس وان شئت قلت تحت

في الثاني

نوع

نوع وكتب ايضا ما نصه يشمل ما اذا كان فوقه جنس وتحت
 جنس ويشمل ما اذا كانت فوقه جنس وليس تحت جنس فالاول
 نحو قام فانه نوع الجسم وتحت جنس وهو ساس وفوقه جنس
 وهو مطلق الجسم والثاني نحو الالوان فانه مندرج تحت جنس
 وهو الحيوان وليس تحت جنس كما بينه الشيخ رحمه سبحانه **و**
 وخفي وهو الذي من الكليات الجنس بخلاف الاضافي فانه
 مندرج في الحصة لانه كلي وتقول في جواب ما هو قافرا به ان
 التفتت بالحقيقة فهو النوع الحقيقي وان اختلفت فهو الجنس
 فهو مندرج في الجنس سواء كان موضوعا حقيقيا او بخلاف جعل
 النوع الاضافي احد الجنس فالحليات المفردة لا تنحصر في الجنس **خارج**
 وجود كلي مقول على كثير من متفطين بالحقيقة في جواب ما هو
 ولا يكون داخل تحت جنس فان مثل هذا الحكم ليس بجنس ولا عرض
 عام ولا فصل وخاصة ولا نوع اضافي فلا تنحصر الحليات الخمس
 ومثال هذا النقطة فلهذا جعل النوع الحقيقي احد الجنس الشهي
 شرح البوح وكتب ايضا ما نصه قوله وخفي وهو بالبر تحت
 جنس فانه نظر ظاهر اذ يصدر في عالم الحيوان انه ليس تحت جنس وانما
 تحت نوع ليعين على النوع الحقيقي مع انه صرح في شرح التهذيب
 وغيره بان نوع اضافي فطما فلو قال الشيخ كما قال بعضه وهو الذي
 ليس تحت نوع كان اولي ويمكن دفع الابرار عن الشيخ بان الحيوان
 قد دخل في قوله اولي غير ان الاضافي وهو المندرج تحت جنس ليعبر
 قوله في تعريف الحقيقي وهو بالبر تحت جنس في قوة ان يقول وهو

في الجنس

ما لا يتدرج تحت جنس مقرب منة المتقابلة او يقال فزاده بالجنس الحسن
 اللغوي فلا يرد الحيوان لانه تحت انواع بخلاف الانسان الذي
 تحت اشخاص فليما لم فانه من خطرات المرسس وكتب ايضا
 ما ينصه قوله وهو ما ليس تحت جنس صادق بان لا يكون فوقه
 جنس ايضا **قوله** كالانسان فانه نوع وليس تحت جنس وانما
 تحت النوع **قوله** والحيوان جنس فاسفل نوع اضافي بالانسان الما قوله
قوله اذ ليس تحت اسم الانسان جنس وان شئت قلت نوع
 وينفرد الحقيقي وهو ما ليس تحت جنس فانه يشمل صورتين
 احدهما بان لا يكون تحت جنس لكن فوقه جنس وهذه
 ليست محل الانفراد بل هي محل الاجتماع وثانيهما بان لا يكون فوقه
 جنس ولا تحت جنس وهذه الصورة هي محل الانفراد فان الما
 هيئة البسطة كالنقطة مثلا ليس فوقها جنس بنا على ان الجو
 هر ليس جنسا لها بل عرضا عاما لها وليس تحتها جنس **قوله** على القول
 الى اخره وما لو قلنا ان الجوهر جنس لم يكن خفيضا لان راجحه
 تحت جنس فيكون اضافيا وكتب ايضا ما ينصه حتى يتصور كونه
 بسيطا **قوله** وفي الجملة يشير الى انه لا فرق في الميز بين ان
 يكون عن جميع ما عداه او يقتضيه فيصح ان يجاب بما في فصل اريد
 قويا كان او بعيدا كالناطق والحساس والنامي **قوله** اذا قيل عن
 الانسان باني فني هو في ذاته صح الجواب بالتفصيل المذكور شكلها
 وكذا اذا قلت ان جوهر هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول

في قوله
 ما لا يتدرج
 تحت جنس
 مقرب منة
 المتقابلة
 او يقال
 فزاده
 بالجنس
 الحسن
 اللغوي
 فلا يرد
 الحيوان
 لانه
 تحت
 انواع
 بخلاف
 الانسان
 الذي
 تحت
 اشخاص
 فليما لم
 فانه من
 خطرات
 المرسس
 وكتب
 ايضا
 ما ينصه
 قوله
 وهو ما
 ليس تحت
 جنس
 صادق
 بان لا
 يكون
 فوقه
 جنس
 ايضا
 قوله
 كالانسان
 فانه
 نوع
 وليس
 تحت
 جنس
 وانما
 تحت
 النوع
 قوله
 والحيوان
 جنس
 فاسفل
 نوع
 اضافي
 بالانسان
 الما قوله
 قوله
 اذ ليس
 تحت
 اسم
 الانسان
 جنس
 وان شئت
 قلت
 نوع
 وينفرد
 الحقيقي
 وهو ما
 ليس تحت
 جنس
 فانه
 يشمل
 صورتين
 احدهما
 بان لا
 يكون
 تحت
 جنس
 لكن
 فوقه
 جنس
 وهذه
 ليست
 محل
 الانفراد
 بل هي
 محل
 الاجتماع
 وثانيهما
 بان لا
 يكون
 فوقه
 جنس
 ولا تحت
 جنس
 وهذه
 الصورة
 هي محل
 الانفراد
 فان الما
 هيئة
 البسطة
 كالنقطة
 مثلا ليس
 فوقها
 جنس
 بنا على
 ان الجوهر
 ليس جنسا
 لها بل
 عرضا
 عاما
 لها وليس
 تحتها
 جنس
 قوله
 على القول
 الى اخره
 وما لو
 قلنا ان
 الجوهر
 جنس
 لم يكن
 خفيضا
 لان راجحه
 تحت جنس
 فيكون
 اضافيا
 وكتب
 ايضا
 ما ينصه
 حتى
 يتصور
 كونه
 بسيطا
 قوله
 وفي
 الجملة
 يشير
 الى انه
 لا فرق
 في الميز
 بين ان
 يكون
 عن
 جميع
 ما عداه
 او يقتضيه
 فيصح
 ان يجاب
 بما في
 فصل
 اريد
 قويا
 كان
 او
 بعيدا
 كالناطق
 والحساس
 والنامي
 قوله
 اذا قيل
 عن
 الانسان
 باني
 فني
 هو في
 ذاته
 صح
 الجواب
 بالتفصيل
 المذكور
 شكلها
 وكذا
 اذا
 قلت
 ان
 جوهر
 هو في
 ذاته
 صح
 الجواب
 بجميع
 تلك
 الفصول

المامل

والحاصل ان المدار على التمييز في الجملة بخلاف ما لا تميز فيه
 فاذا قيل اي جسم نام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل للابداد
 والنامي ايضا لا تميز واذا ايج حيوان هو في ذاته لم يميز
 الناطق للجواب كما حرد السيد فليراجع وكتب ايضا ما
 نصه قال السيد في شرح التفسير الطالب باني شمس
 يطلب ما لا يكون تاما المشترك بين الماهية وشئ اخر وتميز
 الماهية عما يشاركها فيما اذا اضيف اليه لفظا ايم مثلا ايم
 الحيوان هو سؤال عن المشاركات في الحيوان وامي موجود
 هو عما يميزه عن المشاركات في الوجود النهائي فيجاب بنوعا يمكن
 او واجب ان كان الميول عن ميموه هو البار في التالي وغيره
 في الاول **قوله** في الجنس ايم ولو بعيدا **قوله** كالناطق ايم من حيث
 هو كذلك وكالحساس والنامي والقابل للابداد الثلاثة متقاطعة
 على راي اقا بيمه بالانسان الحيوان والنبات والحجم وهو ان يميز
 الشيء عن المشاركات في الجنس القريب ففصل قريب كما تقدم
 والا ففصل بعيد كالحساس والنامي والقابل للمذكور بالانسان الى لا
 شاك النهائي شرح اخر **قوله** كالناطق ايم مثلا والا فهو لا يميز
 في الجواب كما اشار اليه **قوله** في الجنس وهو الحيوان فانه شامل للانسان
 وغيره كالفرس **قوله** لها فصل ميموه عما يشارك تلك الماهية في الجوهر
 لا في الوجود اذا شارك في الوجود لا يقتضوي التمييز بالفضل والالزم
 التميز لان الفصل ايضا موجودا فالتمييز عنه يحتاج فصل احسن
 النهائي سعد **قوله** الزيادة الى اخره ايم على قوله في الجنس فتمت عما

قيل

وميز

عن ما يميزه

سؤال

يتشارك في الجنس وفي الوجود واعلم ان المهم من المشارك في الوجود لا
يكون الاقربا وبني الخلاف الواقع بينهما في ان كل ماهية لها فصل
فصل بل ان يكون لها جنس فمن قال يجوز تركيب الماهية من اجزاء
متساويةين سرادقولا وفي الوجود يكون لتعبير الفصل جامعاً
قال لا يجوز ذلك بل محال ترك هذه الزيادة فان قلت المصلم يذ
كر هذه الزيادة في التعبير الاول المطلق في رسمه مما ترى فلم يظن
وقد اطلق بالجنس كما صنع اولاً قلت للاشارة الى المذهبين وان مختار
ما سبق فيحمل ما هنا عليه بدلالة الباق او انه متروك في ثبوت
تركيب من امرين متساويين قال السيد في شرح التسمية وكون
تجميع الفصول عن المشارك في الوجود مبنياً على الاحتمال المذكور انما
هو على تعبير الامام لتمام الاشارات واما على تعبير الحكم المحقق
فليس مبنياً عليه لانه قال مراده ان الفصل عجز الشيء عما يتشاركه
في الجبر فقط او عما يتشاركه في الوجود سواء كان متشاركاً في الجنس
اولاً وخفيته ان فصل الشيء اذا اختلفت اجزائه كما حس الحيوان
بالنسبة الى الجسم النامي كان مميزاً عما عداه مما يتشاركه في الوجود
ان لم يكن مختصاً بالجنس كالناطق للانسان عند من يجعل مقولاً
على غير الحيوانات كالملايكة مثلاً فهو مميز للانسان عن جميع ما
يتشاركه في الوجود اذ لا يميزه عن الملايكة انتهى وكتب على قوله في
الحاشية عند من يجعله مقولاً على غير الحيوانات ما نصه فعلى
هذا لا يكون الناطق فصلاً للانسان بالانسان الى الملايكة بل يكون
انما وكتب عليه ايضا ما نصه فان الملايكة عندهم ليست حيوانات

صوم
وقد اطلق
المباحة

لا يشاركهم ليست اجساماً ولكنها ناطقة **قوله** يقال اي
يحمل **قوله** على الشيء انما قال على الشيء يشمل المقول على الاشياء
المنطقية الحقيقية كالفصل القريب والمختلفة الحقيقية كالفصل
البعيد مثال الاول الناطق فانه يحمل على افراد الانسان وهي
منطقية الحقيقية ومثال الثاني كالحاس فانه يحمل على افراد الحيوان
والفرد الانسان اي شيء هو في ذاته ما يسمي شيئاً مستنداً وخبر على
التفاهيم والتأخير فاي شيء خبر بقوله هو مستند او قوله في ذاته
حال من المبتدأ والخبر والحكمة خبر عما يذكرون السؤال عن مميز
كالانسان في قولنا الانسان اي حيوان هو والرابط المبتدأ في جملة الخبر
والتقدير الانسان هو اي شيء في ذاته انتهى كلام شيخنا العلامة احمد
ابن قاسم في بعض حواشيه لا يشارك في جواب ما هو واحد
ختلفت مقولتيهما فان الجنس يقال في جواب ما هو حسب الشراكة
المحصنة بين امرين مختلفين والنوع يقال في جواب ما هو حسب
الشراكة بين المتماثلات في الحقيقة **قوله** حسب الشراكة الواحد
لخاصة اي بقوله في ذاته كالناطق الجاهل والناطق مميز الان
ان عن جنس القريب وهو الحيوان وهذا مثال للفصل القريب
والبعيد كالحاس والنامي **قوله** بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان
عن النسخ والجواري عن المشاركات واما بالنسبة الى الحيوان فتعريف
هذا التمييز اي التمييز في الجملة وكتب ايضا ما نصه اي مثل هذا
التمييز الذي في الحاس مثلاً فان الحيوان الذي هو جنس مساطرة وانظروا
هوانه ليس المراد كل حي بل المراد الجنس المتوسط طفاً عن الجنس العالي لا يتميز فيه

وهي مختلفة
الحقيقة

كما هو ظاهر فتأمل الحائثه مع **قوله** في جواب اي شيء هو كان يقال مثلا
اي شيء الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان فقد هي ميز الحيوان
الذي هو جنس الانسان بما يشترك في الجنس البعيد كالناس والحاس
عن النجوى والنجوى الحاس لان الانسان عنهما وظاهر كلام الشيخ رحمه
الله سبحانه ويتناول الجنس العالي وهو محل تأمل فليحتمل الحائثه **قوله**
اما العرضي اي المتقابل للذاتي السابق وليس المراد كما قيل الجوهري
كما قد يتوهم كما صرح به في شرح المطالع وكتب ايضا ما نصه قوله
واما العرضي فهو منسوب الي العرض وجبته ذهل يقال فيه نسبة
النفي الي نفسه لان المراد بالعرضي في كلام اهل الشطط هو الخارج
المحمول لا ما هو مصطلح اهل اصول الدين من انه ما يتقابل للجوهري فيكون
الحائثه مع **قوله** فاما ان يمتنع انفكاكه الي افرده ولا يخلو ان يكون
اشتاعا انفكاكه من حيث الوجود الذهني بمعنى ان الماهية بحيث
يتمتع ادر كما يدور ادر كما كالمفردة والزوجية لماهية الثلاثة
او الاربعة ويسمى هذا لازم لازم الذهن كما نبهت عليه فيما قبل
او من حيث الوجود الخارجي بمعنى انها يمتنع ان توجد في الخارج
منفكة عنه فيكون كاسود المحشي ويسمى لازم الوجود او من حيث هي
في هي بمعنى انها يمتنع ان توجد باحد الوجودين من منفكة عنه
بل لا يما وجدت كانت موصوفة به ككون زوايا المثلث الثلاثة في
ساوية لتاثير اثنين فانه اذا حصل في الذهن او في الخارج بتصور ذلك
فقط ويسمى لازم الماهية النفي من بعض الشروح **قوله** وهو العرضي
اللازم اي الخارج المحمول **قوله** لا يمتنع اي بل يمكن انفكاكه عن الماهية

قوله وهو العرضي المعارف اي الذي يمكن مفارقة عنه وان لم يفارق
رف بالفعل وكتب ايضا ما نصه قوله وهو العرضي المعارف ولا
يخلو من ان يعرض لها في الذهن فقط ويفارقها بالاشراك بين
امور متشعبة بالفعل بالنسبة الي الماهية فانه يعرض لها الا اعتبار
عرضه لها ويفارقها الذي يعرض لها في الخارج فقط ويفارقها
سواء كانت المفارقة سريعة او بطيئة كقوله في الرجل وصفه الرجل
بطيئة كواد الحبة او لم يمتنع كالنفس الذي في رجل والفرق بينه و
بين لازم الوجود غير خفي ويعرض لها فيهما ويفارقها واطن
ان مثال هذا القسم غير موجود النفي من بعض الشروح
وكل منهما اي اللازم والمعارف وكتب ايضا ما نصه فمحتمل فسمات
خاصة لا دمة وخاصة مفارقة **قوله** كخفيفة واحدة توشية
او حبيبة خلافا لمن قال انها لا تكون الا للشيء الاخير **قوله** كالنفس
ممكن في خاصة النوع وكما لا شيء للحيوان وكما لا لون للجسم وكما لا وجود
لا في موضع الجوهر خاصة غيره **قوله** والفصل اي وكما لا خاصة بها ايضا حرك
لفعل فغيره **قوله** لا يمتنع اي فان قلت الفاضل
مطلقا لا يمتنع بهذه الحقيقة اذ قيل ان الملايكة والجن قد يتحركون
ويكونون ايضا فلم يصح مثال للخاصة قلت لا يقتضي شيئا منهم عند
الحكماء الضحك والضحك فلا يتحركون ولا يكونون فمن يقول بعد فعلية
ان لا يصح العمل الفاضل من خواص الانسان فان قلت قد
فسر واقرة الشيء للشيء باسمان حصول له مع عدمه وفعله محمول
له جزيا فاما مثبباته على ما لا يخفى فلا يلزم الفاضل بالنسبة للانسان

لا في الدفن ولا في الخارج كما لا يلزم الضاحك بالفعل في التمثيل للارام با
لضاحك بالقوة منافقة قلت نعم ذلك للتغير حقا لانه قد تغير
القوة بان كان الحصول مطلقا فيكون اعم من الفعل بالمعنى المذكور
وهذا هو المراد هنا وهو حينئذ يكون بمعنى المقابل للضاحك والصالح له
وهذا يلزم الانسان وهذا خارج على ما لا يخفى فلا منافقة كذا في بعض
الشروح ولا يخلو عن منافقة كما لا يخفى تأمل ويؤخذ منه حيث اورد
الملايكة واجاب بما تروى النازعة في قول الشيخ رحمه الله تعالى وكل
خاصة للنوع خاصة بحسب ما لو لم تقع على صفة الشيخ وعليه كتيب
على الهامش ما سئل عنه لفظنا بان الصفة محرفة فليخرج
التأمل بالنظر وما يتعلق بذلك وله نفع في تحرير المحل قوله بعض الحوا
شي والنفسم الخاصة بقا الى الخاصة المساوية لعروضها والي التي
هي احصر من معروضها كما لضاحك بالقوة والفعل للانسان النهائي
المقصود نقله منه فتأمل وهذا اي تقسيم الخاصة الى قسمين
المفهوم من قولنا وكل منهما الى لغة وكتب ايضا ما مضى قوله وهذا مذهب
المتأخرين سئل بعض الافاضل في الدرس بانه يلزم في كلامهم عدم الخصا
والجملات المفردة في خبر فان الضاحك بالفعل عند ههنا اي خاصة
وقد اجابنا عنه بما يضيء عنه المحل **في** لانها التي يعرف بها دون
المعارضة حتى لا يكون الرسم احصر من الرسوم عليا الخت
حقيقة واحدة اعم على جزئيات حقيقة واحدة سواء كانت نوعية
كالضاحك باللبه الى الانسان او حسيه كما لما شئ باللبه الجا
خبرون النهائي مفيد وشمس قوله او حسيه الجبر العالي فيكون

الي

الي **في** خاصة وعبارة الدواني سواء كانت تلك الحقيقة
نوعا خيرا او متوسطا او جسا عاليا او غيرهما وهذا اول من يعرفه
بالخارج المختص بافراد نوع واحد لعدم شموله لخاصة الجنس
العالي وقد اختاروا الشيخ النهائي كلامه وكتب على ايضا ما مضى **وله**
وهي الخاصة الحقيقية وقد يقال الخاصة على عرضي مختص بال
صانعة الي غير كما لما شئ العارض للانسان باللبه الى النيات وسي
خاصة اضافية وليست هذه من الحملات الخت كما ان النوع
الاضافي منها ايضا فاختص الحملات في خبر وانظر فني يعلم من **هل**
ذلك الحملات الخت من مطلق الحمل فان الخاصة الاضافية
والنوع الاضافي لبا من الحملات كما صرحوا به وكذا نحو البياض
والسواد والمصادد وكذا معنى الفعل والحرف على قول بعض من فخره
في خرج بما يبقوله يقال الي اخره على وجه الاجمال ويعلم التفعيل
من التفعيل والنوع اي وخرج النوع وكذا فصله ويمكن ادراجه
في قول الشيخ والفعل والحاصل ان فصل النوع لا يمكن اخراجه بقوله فقط
لانه يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط فتعين اخراجه بقوله **قولا**
عرضيا واما الفعل البعيد فيمكن اخراجه بما خرج به الجنس ويمكن اخراجه
بما خرج به النوع كما صنع بعض الشراح والشيخ رحمه الله تعالى قصد
الضبط والمجمع في محل واحد بالافراج قال الفرعي قول المتن فقط خرج
به غير النوع والفصل القريب وخرجنا بقوله قولا عرضيا النهائي وكتب
ابناء على قوله والنوع والفصل ما مضى خارجا بقوله قولا عرضيا كما شبه
على ذلك بقوله لانها الى اخره **في** ولما اخذنا الى قوله فقط عبارة النهاية

ان

قريبة من عبارة المنى وقال حبيبه وقوله فقط بمنزلة الفصل يخرج
 للجنس وفصله والعرض العام انتهى وكأنه لحظ ان الجنس وما بعده
 يصدر عليه ان يقال على حقيقة واحدة وان كانت يقال ايضا على
 خلاف مختلفة ومثل هذا القدر كاف في الاحتياج على ان القيود
 لا يجب ان تكون للاختلاف بل لا غير اني اخبر قائل **قوله** والخاصة
 قد تكون للجنس وشمله كلام المماثل المراد بالحقيقة الواحدة اعم من
 النوعية والجنسية **قوله** كاللوت الظاهر ان اللوت خاصة للحيوان
 كما ان الهوي جسم لا تعرض له سوى الحركة والسكون **قوله** اولون
 وكذا الما على احسن ما قيل فيه انه جسم سيال لا لون له فحركته
قوله وكل خاصة نوع خاصة لجنس قد توقفت في ذلك حال
 قراني هذا الشرح مع جمع من الافاضل الجامع الازهر رحموا الله
 تعالى بالعلم الصالحين وخصوصا مع قوله سابقا لان الطمك
 بالقوة لازم لاهية الانسان مختص بها حتى وقعت على شحنة
 المص رحمه الله مع شباب فاضل في درسته فوجدت قد كتب علي
 هامش النسخة ما نصه فخاصة الانسان كالجناسات خاصة
 للحيوان بمعنى انها لا تتجاوز الى غيره وخاصة الحيوان كالحياة
 ليست خاصة للانسان بل تتجاوز الى غيره من شايير انواع الحيوان
 ام صيغة ما رايتته وبعد فلا يخلو عن التامل فقد رايت في بعض حواشي
 شرح الشبهة ما نصه قال الشيخ **اختص** بافراد حقيقة واحدة
 وهو الخاصة اعلم ان الخاصة تنقسم الى ما تكون مطلقة والى ما تكون
 غير مطلقة اما الخاصة المطلقة وهي الخاصة التي لا تكون موجودة في

غير ذلك النوع كالكتابة بالنسبة الى الانسان واما الخاصة
 الغير المطلقة وهي التي تكون موجودة في بعض ما يخالف ذلك النوع
 كما انشي بالنسبة الى الانسان فانه يكون خاصة لذلك النوع بال
 نسبة الى ما لا يكون موجودة فيه كالشجر لا مطلقا انتهى نقله منه
 بحروفه تأمله مع كلام الشيخ رحمه الله تعالى وكتب ايضا ما نصه
 قوله وكل خاصة نوع كالضاحك بالنسبة الى الانسان الذي هو
 نوع فيكون الضاحك خاصة للحيوان **قوله** ولا تنعكس اي ليس
 كل خاصة جنس بالماشي بالنسبة الى الحيوان خاصة نوعه كالانسان
قوله كاليتنفس اي القابل للتنفس والعصا له من الحيوانات من
 الفرس والبقر وغيرهما **قوله** لما هيئات اي انواعها قائل **قوله** مغارق
 لها فهو لغو وشمر ترتيب في المثال **قوله** وعلى التقديرين الى اخره
 بخلاف نحو الماشي بالنسبة الى الحيوان فانه خاصة له حقيقة وعرض
 عام للانسان لعدم اختصاصه به وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى
 التقديرين هو غير مختص بهذا اذا نظرت في انواع كالفرس والبطير
 ونحوهما بالنسبة الى كل نوع من انواع الحيوان فانه لا يختص بافراد ذلك
 النوع ولما بالنظر الى التنفس باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الحيوان
 فانه خاصة لكل لا يزم ان اخذ بالقوة ومعارضة ان اخذ بالفعل كما هو
 مصرح به **قوله** علي ما تحت خبايق خرج به النوع وفصله والخاصة
 وقوله قولا عرضيا خرج به الجنس والفعل البعيد **قوله** خرج به اي
 بقوله قولا عرضيا **قوله** والنوع اي وخرج **قوله** الاعلى حقيقة قبيح
 ظاهرة بالنسبة الى الفعل البعيد وكتب ايضا ما نصه قوله والخاصة

اي سوا كانت النوع كالمضاهك بالية الى الانسان او الخنثى كما
لاشي بالية الى الحيوان وتفتقر لعليلة بقوله لا بها لا يقال الاعلى
خفيفة واحدة انها خرجت بالغيد الاول لكن يرد عليه الفصل
البعيد وهو فصل الجبر فانه يقال على غير خفيفة واحدة فكان ينبغي
ان يصرح في الاخراج الى الجبر ليكون مستوفيا لاجزاء كل الجليات
ما عدا الحدود وعنه كالتبعية مع ان اسم ليس مرفوع بظنة
بطمة مقدرة على اليا الحد وقد كما هو مقرر في علم النحو
اي للمفهوم فتكون الماهيات عدم العلم اي المفهوم من قوله سايقام
فحيث لم تحقق الماهية ذكر التعريف اي بدل الاسم
انتم اي من الرسم والحد ما يوصل الى التصور فبه نوع تامل اي لان عرض
القول ان اخرج ويراد به المرف بكسر الراء والحد عند اهل
العربية والاصول كانه عند المنطقيين قسم منه شرح اخر
نور لشرحه ولوح الجملة وقال له التعريف والتبعية
ببطلان التعريف ويراد به المرف شرح اخر ولا تب ايضا ما فيه
قوله وقال له التعريف فهو مرادف له ما بيننا من معرفته
الواحدة اقول يرد عليه انه يصدق على جزء المرف كالفصل وحده
من الحد التام والخاصة وحدها من الرسم التام والخاصة
مع واحد من العرصيات من الرسم الناقص التركيب متهاون
عرضي اخر وجزء المرف ليس كعرف والا يلزم ان يكون الشيء الواحد
المعرف بالحد التام مثله معرفا بغيرين ولا يقول باحد فلا يكون
مانعا وكتب ما نفعه قوله ما بيننا من معرفته وهو المعلوم الذي هو

التعريف

التعريف ولا يلزمه معرفة الحدود اقول هذا التعريف يصدق
على النوع نحو الانسان فان معرفته لتلزم معرفة الحيوان
الناطف ولا يطلق عليه ان معرفته بذكر يكر الراء ويصدق
ايضا على التعريف بالاعم وكذا بالادخلى والمفرد والتركيب
يصدق ايضا على المعلوم مع لا يلزمه ويصدق ايضا على اللازم
مع ملزومه ويصدق ايضا على القياس الاستثنائي كالحال مع
دليل الى اخره ما خوذ من التعريف او بعضها صادق بالحد
فقط وبالفصل فقط لا فرق بين القريب في كل منهما وبين البعيد
فيه نظرا لاهر فقد قال في شرح الاشارات والحد منه تام سم
يشمل على جميع المفومات كقولنا الانسان انه حيوان ناطف و
منه ناقص يشمل على بعضها اذا كان مساويا للحد وكقولنا انه
جسم او جوهر ناطق انتهى المقصود منه فتأمل وقوله اذا كانت مساويا
يعلم منه ان التعريف بالجنس وحده ليس حدا ناقصا وكذا بالفصل
البعيد واما التعريف بالفصل وحده فقد قال السعد في شرحه لانه الشمسية
اي المرف اما ان يكون مجرد الذاتيات او لا ~~فان كان~~ كان بالجنس والفصل
القريبين مع تقدم الجنس على الفصل سمي حدا تاما الى ان قال وان كان
بغيرهما سمي حدا ناقصا مخلو عن بعض الذاتيات كالتعريف بالفصل وحده
او به وبالجنس البعيد وكل ملحات الجنس اي مكان التعريف في النقصات
ادخل انتهى المقصود لقله منه وظاهر ان مراده بقوله بالفصل وحده الفصل
القريب وقال حقيقته انه يعم من كلامه ايضا ان الفصل القريب
مع الفصل البعيد حدا ناقصا وان يكون مع الخاصة ايضا ان كان وهو ظاهر

يا تامل واعلم ان التفسير في كلام شرح الاشارات وهو قوله اذا كانت
ساويا للمحدود وكذا هو في كلام غيره لم يعتبره العبد لما ذكر في
التفسير حيث قال وقد اجتزأ في الناقص سواء كان حدا او
سواء ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول الاسم
او بالجنس القريب بخلاف الجنس البعيد مع الخاصة فانه رسم ناقص
كما علم من قوله او غير ذلك **و** فالرسم الناقص قال الغريبي
ذكر في الغني ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى في هذا العرض العام مع الفصل
او الخاصة مع الفصل والجنس البعيد مع الخاصة كل منهما رسم ناقص التفسير
والاول كلام السرخسي في شرح التفسير يقتضي ان يكون التفسير
لفصل وحده ايم القريب او ايم الجنس البعيد حدا ناقصا وكذا الفصل
الفصل القريب مع الفصل البعيد او مع الخاصة حدا ناقصا والفصل
الحدا ناقص مع الخاص على ما ذكر السيد الشريف رحمه الله تعالى في
مطلقا حدا ناقصا الا ان هذا اللفظ ليس بمعتبر عند الجمهور لا في
الفصل القريب بل غير معرفته مع الاشارة في ذكر الخاصة مع
لفظها كما ظهر من نظري الى التمييز الحاصل بينهما القوي فما حصل بالفصل
القريب وحده قال الحفيد بنوع تصريف وعبارة السيد رحمه الله
تعالى في حاشيته الصفري بعد كلام قدمه فالصواب ان المركب
من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه اقوي من الخاصة
وحدها وان المركب منه ومن الفصل والخاصة حدا ناقص وهو
احتمل من العرض العام والفصل اما في النقص فلا حاجة الى ضم الخاصة
اليه فمرفوع بان التمييز الحاصل بينهما معا اقوي من التمييز الحاصل

بالفصل وحده فاذا اريد هذا التمييز الاقوي احتجج الى ضم الخاصة
الى الفصل انتهى كلامه وتامل قول الحفيد نقله عن السيد ان الفصل
وحده مطلقا مع حدا ناقص فالمراد بالاطلاق وحرره فان السجدة
التي يري محرفة لها ثبته **قوله** مرادف لم اقف التفسير بالمرادف
في كلام احد غير الشيخ والمفهوم من التفسير وشرحه ضحاك عدم
التفسير بذلك وكتب اظن ان في هذه السجدة سقط فقط او غيره
البيان توقفت على نسخة المص فوجدتها كذلك فليحذر من ان يثبت احد
مع ثم رايت في بعض النسخ ما يصرح بما قاله **قوله** الشيخ **قوله**
دال على ما يقتضيه دال اي بالمطابقة فظاهر قوله دال انه تعريف للمحد
اللفظي وعلى هذا يكون في قوله وهو الذي الي اخره عايدوا عليه وهو كما
للتفسير السابق بنا على ان التركيب لفظ وان كان المراد بالتركيب
فيه اعم من اللفظي والعقلي كان الثاني اعم من الاول ويكون في الكلام
بشيء استخدام فافهم بالتأمل **قوله** كالحيوان الناطق ايم والناطق
باللغة الي الفرس والناطق باللغة الي الحمار **قوله** حده ايم حد الجنس
القريب **قوله** هو الجسم النامي الي اخره فنقله الجسم النامي الى الحركة لا لمدته
لغير ذلك **قوله** القريب وهو الحيوان باللغة الي الانسان وقوله الناطق
هو الفصل القريب باللغة له وجب ان يكون النام هو ما كان بجميع البيانات
لا فرق فيها بين ان يكون جسمه او مفصلا اقول وعلى قياسه يكون الامر
كذلك في الحد الناقص وهو ما يكون بعضها لا فرق في ذلك البعض بين ان
يحد او مفصلا فليحذر تصويره لها ثبته **قوله** وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم
اقول ان اراد بماهية الشيء فهو هو على ما هو مشهور فكما يخرج الرسم بذلك

يخرج ايضا الحد الناقص وان اراد بالماهية مطلق الماهية اشكل
عليه قوله وهو الذي يتركب من جنس الشيء الى اخره فامله ولم يخرج
الحد الناقص عن تعريف الحد التام قال بعض الشراح وقوله على ماهية
الشيء يخرج ما عدل الحد التام من الحد الناقص والرسم التام والناقص
لان هذه تميز الشيء عن غيره ولا تفيد معرفته ماهية لعدم ذكر جميع
جزء ماهية الشيء فيها التميز وهو حسن **قوله** وكلامه يدل الى اخر
اقول ويدل ايضا على ان الماهية مركبة من امرين متساويين
بناء على ان ذلك لا يكون لها حد تام لانه لا جنس لها ولا فصل فذلك
ما فهم وكتب ايضا ما نصه قوله وكلامه يدل الى اخره قال في المطالع
الحقايق اما ان تكون بسيطة وهي التي لا جز لها وتكون مركبة
وهي التي لها جز وكل واحد منهما اما ان يتركب عنه غيره ولا يتركب
فهذه اربعة اقسام فالاول البسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يجد
لكونه غير مركب ولا يجد به غيره كونه ليس جز الغير الثاني البسيط
الذي يتركب عنه غيره وهو البسيط الذي ينتهي اليه المركب بالتحليل
يجد به كونه جز الغير ولا يجد كونه غير مركب كما يجوز ان يكون بسيط
وجز الغير وهو الجسم الثالث المركب الذي لا يتركب عنه غيره يجد
لكونه ذا اجزا ولا يجد به كونه ليس جز الغير كالانسان فانه مركب
من الحيوان والناطق وليس جز الغير والرابع المركب الذي يتركب
منه غيره يجد كونه مركبا ويجد به كونه جزا من غيره كالحيوان
فانه مركب من الجسم النامي والحساس والمتميز بالادراك جز الغير
لانه جز من الانسان وهو غيره فظهر ان الحد لا يكون الا للمركب لا للجز

ع

ما سباني ذكره به ينتمى لفظهم رحمة الله سبحانه والحدود قولنا قصه
بالماهيات اي بذاتها والحداد اخلت على المقصور عليه فامل وافهم
فانها انما تعرف بالرسم لادبا الحدود فيه نظر فقد اعتبر الماهية في الرسم
ايضا التركيب من الجنس القريب وخواصه اللازمة وهو متاف
للبساطة فامله لما فيه احمد وقد يجاب بان العبار لا تفيد انه
يعرف ينلك الرسم بناء على ان ال في الرسم للجنس فيصدق بانه
يعرف ببعضها كالرسم الناقص ولا يعرف بالرسم التام لما فيه من التدرج
كيب قال في الطولع بعد ان قرر ما يصلح من الماهيات ان يعرف
بغير لونه الى اخره فظهر ان الحد لا يكون للمركب سواء كان حدا
تاما او ناقصا وكذا الرسم التام لانه لا يكون الا للمركب كتركيب من الجنس
القريب والخاصة واما الرسم الناقص فيمثل البسيط والمركب اذا الرسم
الناقص عند المص هو المركب من العرض العام والخاصة وهو لا يختص
بالمركبات انتهى **قوله** ويعتبر في الحد التام خرج الناقص وكتب ايضا ما
نصه قوله ويعتبر في الحد التام ظاهره ان ذلك لا يعتبر في الحد الناقص
وربما اقتضى تعديله اعتبار فيه ايضا فليحتم ان هذا الاعتبار هو
على وجه الشرطية او التخييلية فان كان الاول فكل الامور متغيرة
صحي وان كان الثاني كان كلام المص منظورا فيه لم يأخذه في تعريفه **قوله**
باعتباره اليه وتلك الاضافة عارضة خارجة عنه تامل **قوله** وفصله ا
لتعريف المعروف وليس المراد فصل الجنس فافهم وسباني في كلام الشارح اشأ
في اليه **قوله** وخواصه اللازمة له خرج به المعارضة كالمصاحف والمعمل
فانه اخص من الانسان فلا يكون في تعريفه وكتب ايضا ما نصه التام



لجميع الافراد الرسوم البينة الثبوت له والافتقار عن غيره ولا
 يكون تصويره سببا لا لتكسب كتساب تصور الرسوم فلا يكون
 سببا وجمع الخواص نظر الى المواد والافلا يشترط ان يكون في الرسم
 التام خصاصات فاعلم ان يكون فيه اكثر منها التي شرح اخر
 كما مضى ان ابي بالقوة ابي القابل للفتح والصالح له
 وهو الذي يتوكل عن عرضيات الى اخره فهم انه لا تكفي الخاصة
 الواحدة وفيه كلام فذهب بعض المتقدمين الى ان
 التعريف بالمفرد قلل من شئ عليه وافهم ايضا انه اذا كان كل واحد
 من العرضيات مختصا كان المجموع من حيث هو معروفا حتى لا
 يكون اثنين منها مثلا دون ما عداها قال بعض الشراح في المناظر
 بن معترضا على مثال المصموم ان يكون له تعريف خاصين
 احدها مركبة يعني ما عداها ضحاك والآخر مفردة يعني
 قوله ضحاك بالطبع ولم يشترط احدا في الرسم ناقص التركيب
 من خاصتين انتهى المقصود منه واقول بعد تسليم هذا اني انما
 انما لا يلزم من عدم اشتراط ذلك في ان يقال ويطلق على
 المجموع بعد وجوده انه رسم ناقص لان المعروف قصد التمييز بهذا
 المجموع لكونه اقوي في التمييز من غيره وذلك لا يتأخر ان يكون التعريف
 ببعض هذا المجموع عند افراده بالتعريف ونظير ذلك ما قرره
 السيد في التعريف بالعرض العام مع غيره فليجروا ويراجع كتابه
 في **قوله** يختص جملتها بالغير افهم ان العرض العام لا يقع وحده مع
 وكلام مع غيره من جنسه بان يكون مثالا من عرضين عامين

لا يختص جملتها بحقيقة واحدة وبالصورة الاولى يصرح بعض
 الشراح وغيرهم لكن انظر هل ذلك مبني على عدم جواز
 التعريف بالاعم او لوقلنا به وحرره بالنقل **قوله** وان لم يختص
 كل منها بصدق بان لم يختص شئ من احادها بل حصل الاختصاص
 من الاجتماع او اختصت واحدة منها والاحسن وقولها آخر
 كقولنا في تعريف الانسان انه ما نشئ على قدميه الى شرح اخر
 بكتب على قوله من هذه المعاني فويل حصل الاختصاص من الاجتماع
 مانعه مثاله هذه الامور المذكورة في المتن باسقاط ضحاك بالطبع
 ويشمل ايضا ما اذا كان كل واحد منها مختصا فانه يصدق ان
 المجموع مختص بالصورة الثلاثة فافهم **قوله** بحقيقة الباء اخله على
 المقصود عليه **قوله** ما نشئ على قدميه خرج الماشي على رجليه او ولد
 فقد حكى الشيخ العارف بالله تعالى الشعراوي عن العارف بالله
 سبحانه سيد محمد الحنفى انه اهدى اليه دابة بثلاث قوائم او
 اكثر كالرد والميتولد من السرجين وغيره وخرج ايضا الماشي على
 بطرته كالحيبة وقوله عن بعض الاطفا سر خرج مدورها كالطير
 وقوله باليد البشرية خرج مشورها بالشر كالغلم وقوله متغير
 القائمة خرج به غير متغيرها واعلم ان هذه الاوصاف ايجل واحد
 منها لا يختص بالاشان ظروف حصول الوصف الاول للدجاج والثاني
 للفرد والثالث للحية والرابع للحيوان البحري الذي صورته **قوله**
 المسمى بالاشان لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع وصف مساو للاشان
 واما قوله ضحاك بالطبع فقد قيل انه وحده من خواص الاشان ونقش

بالنقد

اخر

في ذلك بانه عرض عام لوجوده في غيره لما يحكي ان حيوانا بسي الساب
الشمس يمكن لما يضحك الانسان قال الامام السنوسي في
شرحه لا يقال المراد بالضحك ما يكون مسببا عن التعجب القلبي
والذي يوجد من ذلك الحيوان ليس ناشيا عن التعجب فليس
بضحك وانما هو صورته صورة الضحك فحسب اننا نقول
بل هو ضحك حقيقة لا يهرجوا عنه انما يضحك اذا اراد اوضح
ما يتعجب منه انتهى كلامه والمعجزة عليه في ذلك فان قلنا
لحسن من ذلك ان يقال ان الملايكة يضحكون فلم يكن الضحك مختصا
بالانسان قلنا ما ولا فهذا لا يوافق الحكماء فان شئنا انهم
عندهم عدم الضحك واما ثانيا فنوقف على ثبوت ذلك بالطبع
لهم وفي لاهر ذلك الا ينقل بنوي فليمر بالحائنه احمد **جميع**
اجز الرسم من الجسر القريب وخواصه الاثمة مع الفصل
اي القريب وبالفصل اي القريب **قوله** والاكثر من لفه اراد
يصر من الحفظين والا فقد نقل الحفيدان عن عدم اعتبار العرض
العام مع الفصل والخاصة اصل الا مصطلح وان كون الفصل مع
الخاصة حدنا فصر كما ذكره السيد بغيره المحصور لان الفصل
القريب بغير معرفته مع الا مئنا في ذكر الخاصة لقول
كانهم نظروا الى ان التبيين الحاصل منهما اقوى مما حصل بالفعل
حده القريب هذا والذي يظهر لهذا الفكر القاتر والنظر القاصر
ان الصور التي الجارية وسين صور فحاصلة من ضرب ثمانية
في ثمانية وبيانها ان الجس ما قريب او بعيد والفصل كذلك ففهمه

اربعة والخاصة اما الاثمة او مقارفة والعرض العام كذلك
فهذه اربعة صار المجموع ثمانية ضرورية في مثلها الحاصل اربعة
وستون منها صور مكررة والسالم من التكرار سبعة وعشرون
صورة قد تعرض الفروع لبعضها صريحا وترك البعض الاخر
احالة على فهم الهاهرو ليس من باب ترك الاول والاخر لمحرك
احد الغنبي **قوله** ومنها اي من الاشياء المختلطة فيها وتوقف فيه
بعض الافاضل بان ما ذكره المفسر من قوله وهو الذي يتركب من عرض
ضيات والجواب ممكن قابل **قوله** الساوية المرسوم خرج به الخاصة
الاخص من المرسوم كما لصاحك بالفعل في تعريف الانسان وكتب
ايضا ما نصه قوله الساوية المرسوم لم يذكر هذا الجهد فيما استيف
والظاهر اعتبارا كما لا يخفى فليتنا مل **قوله** واجيب بمنع الحصر
اقول فيه نظر فقد ورد اليه على تعريف المرسوم بقول صاحب
الشمسية هو الذي لا يكون مستلزما للتصور ذلك الشيء بكنه الحقيقة
او الجهد امتيانه عن جميع ما يغايروه بانه غير مانع لصورة على الملزومات
بالنية الجواز بها البينة المحمولة كالهي بالنية الى البصر والحق بالنية
الى الجهد واجاب عن ذلك بما نصه **قوله** ان المراد باستلزام تصور
الشيء ان يكون تصور الشيء محاصلا من تصور ومكسبا منه وذلك بان
يوضع المطلوب التصوري الشعوري بوجه ثم يحدد الجذائياته وعمر
ضياته ويحصل منها ما يؤدي اليه وظاهر ان حصول تصورات اللوازم
البينة من الملزومات ليس كذلك انتهى كلامه ثم قال ايضا ما نصه لا
يقال الحدود بسلام تصور تصور الحجة يجب ان يكون الا ان كان مثلا

بالكعد

معرفة الحيوان الناطق لا ينفصل عن الاستدراك ان يكون تصور
 هو المنطق والموجب لتصور ذلك الشيء فيجب التقدم بالضرورة
 وليس تصور الان ان ينفصل ويوجب تصور الحيوان الناطق
 بل لا ينفصل عن الشيء كلامه ومن ذلك تعلم ما في كلام الشيخ من النظر في
 ثم لا يستلزم في الطوالع واصله للامام ايضا واجاب عنه **قوله**
 ان قوله بفكر القول ممنوع كما لا يخفى وان اراد به المعقول فقد يعارضه
 ظاهر قول المتن لحد قول الياطرة فان التبادر منه اللفظ الدال وان اراد
 عم فلم لا يجوز التعريف بالخط مثلا فانه يد على اللفظ واللفظ يد على المعنى
 فليتنامل لحياته **ح** القطبة قولنا قال بعضهم في المعنى في القطبة انه
 قضا وحكم فيما ينبغي على شيء فعلية بمعنى مفعوله وان تركت الصلة لكثرة
 الاستعمال النفي وتكتب ايضا مانعة قال في التلويح اعلم ان المركب التام
 المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قطبة
 ومن حيث احتضانه على الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته
 الحكم اخبارا ومن حيث كونه جليا من الدليل مقدم ومن حيث
 يطلب بالدليل مطلوبيا ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن
 حيث يقع في العلم ويشتمل عنه سبيله بالذات والحدود والخيلاف
 العبارات باختلاف الاعتبارات والحكم عليه في القطبة يسمى
 موضوعا والحكم به يسمى محولا وموضوع المطلوب يسمى جدا الغرض
 ومحوله الكبر النفي كلامه وقول ظاهره او صريحه يقتضي ان النتيجة
 اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بانه قول مولف
 من قضايا مني سلمت لم عنها لا الناطق اخر الامور بالاقول لا

ان قوله
 اللفظي

الاخر هو القول المعقول لا هو الذي يلزم بخلاف اللفظ وسواء
 حل القول في قوله في التعريف قول مولف على اللفظ والمفعول للمجرر
 ولعل المخالفة من دفعه ان شاء الله تعالى سبحانه ثم اقول ايضا قد
 ادخلوا في التعريف تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب كلام الشك
 الساهي والمجنون والظاهر ان التعيين ان اهل المنطق لا يطلقون عليه
 قضية ولا خبر اذ هو من قبيل التصور ثم لا ينبغي في بعض الشروح
 بعد ان ذكر ما قاله في التلويح مع زيادة في الاعتبارات مانعة والذي
 هو دقيق ونظر المنطقي خفي وهو ان تعرف القضية بانها ثبوتية
 يصبح ان يقال فيها انها صادقة او كاذبة ليكون هي بسيطة والنقطة
 رأت الثلاث شرط لها على جزئ الصدق على المذهب المختار الحكمي
 فانه عند الحكماء والنبية المذكورة والتصورات الثلاث شرط لها
 دون مذهب الامام فانه عنده مجموع التصورات الاربعة ان جعل
 تصورا او مجموع التصورات الثلاث والحكم ان جعل فعلا والتصورات
 الثلاث شرط والمحال ان التعريف علم تلك البنية والقضية محتمل
 تلك البنية المطلوبة النفي المخصوص ونقله منه ثم نقل ايضا عن الشيخ
 انه لا تصديق في قول الباقر ان العمل مرة واحدة فانه كانت
 عنده قطبة فتوجب القطبة بدوون التصديق والقطبة
 تقتضي الحكم ولا حكم ههنا فلا قضية وان لم يكن قطبة فيصدق
 عليه التعريف لانه يكذب قابله فيه ويمكن تصديقه وجوابه كما مر
 ان ارباب الفقه يلقون الجائز المضي قبل هناك بحسب
 المعنى تصديق ولا قضية والام لفظ اذ لا تقع بمحدود المعاني تكون

وتقابلها اللذان هما المكان والاطلاق فان هذه الكلية لا بد
 منها لثبوت نسبة في نفس الامر وتسمى بالية اليماجي اليماجي الامر
 مادة فان مرجعها بالغة الدال عليها كان يقال مثلا كل انسان حيوان با
 لضرورة **فقط** جهة وسميت القضية اذ كان موجهة وسميت
 ايضا رباعية ان مرجع مع الجهة بالرابطة وان لم يرجع بجهة القضية
 القضية سميت مطلقة **التي** وانظر هل تعد الجهة من اجزا
 القضية المقولة كالبية اولا **لشعور** اي علم **كلام** ليد
 يعني فان الحركة الاعرابية تدل على البية قال السعد في شرح الرسا
 لة والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية
 بل حركة الرفع **تحقيقا** او تقدير لا غير لان الوقت لا يزيد عالم
 على سبيل التعداد بل حركة اعرابية لم يفهم منه الربط والاسناد
 واذا قلنا ان زيد عالم بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية
 لا غير وبالجمله كون لفظة هو غير موضوع في لغة العرب للربط
 مما لا ينبغي ان يخفى على احد من المحصلين فضلا عن الحكماء المحققين
 وقد كانت تاملا في حل هذا الاشكال وتفحصا عن حقيقة الحال
 في هذا المقام حتي وجدت في كتاب الالفاظ والحروف للفيلسوفي
 المحقق الج نص الغارابي ما يدل على ان ليس مرادهم ان لفظ هو مو
 ضوع في لغة العرب للربط لانها مستعملة عندهم لذلك بالمراد
 ان الغلاة سغه لقلوها الي ذلك قال في اخره ثم قال واعلم ان ظاهر
 احكام المنطوق لا تشمل القضية التي محمولها فعل وهي التي يسميها الخا
 جلة **فعلية** كقولنا قام زيد اليهم الا ان يجعل في تاويل زيد الشخص

الفق
 وهو قولنا المفعول الذي
 به

له القيام التخييل لادامه وراجع الدواني على التمهيد في حقيقه
 حرر المبحث منها **قوله** **الاول** اي الايقاف بحسب
 مقتضى الترتيب الطبيعي وان جاز التأخير بحسب الاستعمال شرح
 اخر ثم كتب عقب ذلك ما نصه كما لم يتدأ المتضمن ماله صدد الكلام
 مع الخبر التالي عنه او واجب فيه كالفعل مع الفعل والمبتدأ مع
 الخبر المتضمن ماله صدر الكلام وان ذكر آخر كما لفعل مع فاعله فالفعل هو الخبر
 الاول المحكوم عليه وان ذكر اخر الا ان العبرة عند اهل هذا الفن
 انما هو بالمعنى **او** حكما بان كان الخبر متقدما في اللفظ نحو اتها رمت
 ان كانت الشمس طالعة فهو متأخر حكما وذلك جابر عند اهل المنطق
 المعاني لان نظرهم الى الالفاظ **اي** معدولة اي موجهة بمعدولة وكتب
 ايضا ما نصه من تعلم ان المعدولة قسم للمحصلة وهي مباينة لها اي
 المعدولة **و** حكم ما بعده من المحمول والموضوع **وقيل** في الموجهة الي
 علم اخره اي من اطلق الموجهة المعدولة موجهة ولم يطلق عليها سالبية
 لان حرف السلب يعدل به عن اصل من سلب البية **ثم** المحصلة
 اي الموجهة المحصلة **و** والمعدولة اي الموجهة المعدولة كذلك اما **اي**
 معدولة **ثم** بطريقها **اي** **المعدولة** بالموضوع لفظا وبالمحمول لفظا فاقام
 المعدولة ثلاثة اشكال **الاول** فالحاصل سغه اقسام واسماء السالبة
 كذلك كما ذكره فيما بعد بقوله والسالبة ايضا اما محصلة الي اخره فتصير
 جملة اقسام القضية المنطقية موجهة وسالبة التي عشر فخطبة هذا ما اقتضاه
 كلام الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا بها امين وعيا قال سعد في شرح الرسالة
 نصها بعد ان قرر ان حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع فلفظ او من

قوله
 المعدولة
 فالحاصل
 سغه اقسام
 واسماء
 السالبة
 كذلك
 كما ذكره
 فيما بعد
 بقوله
 والسالبة
 ايضا
 اما
 محصلة
 الي
 اخره
 فتصير
 جملة
 اقسام
 القضية
 المنطقية
 موجهة
 وسالبة
 التي
 عشر
 فخطبة
 هذا
 ما
 اقتضاه
 كلام
 الشيخ
 رحمه
 الله
 تعالى
 ونفعنا
 بها
 امين
 وعيا
 قال
 سعد
 في
 شرح
 الرسالة
 نصها
 بعد
 ان
 قرر
 ان
 حرف
 السلب
 ان
 كان
 جزءا
 من
 الموضوع
 فلفظ
 او
 من

الغير
 كان
 التأخير

المحمول فقط أو منها جميعا سميت القضية معدولة وإن لا يجرى ولا لم
 يكن حرف السلب جزاء من الموضوع أو من المحمول أو من كليهما سميت القضية
 محصلة لعدم اعتبار العدم فيها والسالبة بسيطة لأنها لا تشتمل على
 حرف السلب واحدا بسيطة بالسالبة إلى السالبة المعدولة الشاملة على
 حرف السلب أكثر من واحد وقد نطق المحصلة على ما ليس بمعدولة مو
 جبة كانت أو سالبة لتخيل طريقها فجرد الاشتغال على حرف السلب لا
 يقتضي كون القضية سالبة بل العبارة بالوجه لبة فإن كانت ثبوتية
 فالمقضية موجبة وإن كانت سلبية فسالبة سواء كانت الاطراف
 الاطراف وجودية أو عدمية وفي تمثيلها السالبة المحصلة الطرفين
 بقولنا لا شيء من المحمول ساكن إشارة إلى ما ذكرناه عنه فيما سياتي قوله
 نحو ~~كل إنسان~~ كان كاتب ذكر الرابطة مستقدمة حتى لا يتوهم
 السلب والسالبة أي المذكورة وقول المتن وإما سالبة ~~فهي~~ محصلة
 الطرفين أي لغيره قال السعد شرح الشبهة وفي تمثيل السالبة المحصلة
 الطرفين بقولنا لا شيء من المحمول ساكن إشارة إلى المراد بعدمية
 الاطراف وهذا ان يكون حرف السلب حرف جزاء من المقضية لأن يكون
 العدم متبعا في مفهومه فإن التكون عدم الحركة مع انكسار المعدول
 في شيء فنقولنا لا زيد لا معدوم يكون عدولا النفي وبه يعلم ما في قول السعد
 انه لان طريقها وجوديان وجواب عنه بان مراده بكونها وجوديين
 ان لا يكون حرف السلب جزاء من أحدهما فافهم ~~علا~~ معدول فيها أصلا
 يعني سواء كانت موجبة أو سالبة كما مر من ألقاها وقوله عند الاطلاق الاضمر
 الظاهر اننا حذرنا من قولنا عند الاطلاق عما قد مر من اننا قد

تكون

يكون محصلة الموضوع أو المحمول فإذا اطلقت المحصلة كان المراد بها بالاعتدال
 فيها أصلا وإما إذا كان فيها عدول الموضوع فيها محصلة معدولة
 المحمول كما قد مر من الشيخ رحمه الله تعالى في صدر كلامه غير أن قولنا ان
 ذلك مخالف لما في القطب الصغير وما في شرح الشبهة للمولى سعد
 الدين اما مخالفة الأولى فمقدمة كرها حاصلها ان حرف السلب كان ~~السلب~~ التلبم
 جزاء من الموضوع أو من المحمول أو منهما سميت القضية معدولة ثم قال
 وإن لم يكن حرف السلب جزاء من الشيء من الموضوع أو المحمول كانت القضية
 محصلة سواء كانت موجبة أو سالبة ووجه التسمية ان حرف السلب
 اذا لم يكن جزاء من طرفيها فكل من الطرفين وجودي محصل ورعا يخص
 بالتسم المحصلة اسم المحصلة بالموجبة ونسب السالبة بسيطة لان البسط
 لاجزائه وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزاء من
 طرفيها انتهى المفهوم ومنه وما خالفه الثاني لا يخفى لما في شرح
 الشبهة للسعد فقد نقلنا عبارته فيما سبق وعند المراجعة
 تعلم المخالفة بغير الكلام النظيرين تلك العبارتين فيما عير به
 القطب برتبة الشعور بالقلّة جعله السعد كما لا يصلح الاطلاق
 ثم قال وقد نطق المحصلة على ما ليس بمعدولة موجبة كانت
 أو سالبة وهو الموافق لما في القطب كلام الحفيد السعد في شرح
 التقدريب فليتأمل بعد مراجعة ما في شرح المطالع ونحو البحث
 لمالكه احمد الفهمي ~~قوله~~ واعلم ان الموجبة الاضمره قال السعد في شرح
 الشبهة ان الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة
 المحمول هو ان السالبة البسيطة اهم من الموجبة المعدولة بنصف

يعني ان كل واحد منهما قد يقع في القضية المعدولة

فيها الباطنة البسطة لانه اذا ثبت كل شيء صدق سلب الاعمى
 ضرورة من غير عكس لجواز ان لا يكون للموضوع وجود محقق
 او مقدر وحيث تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق
 ليس شريك الباري في بصر لان الاجاب لا يصدق الا على موضوع
 محقق الوجود كما في الخارجية او مقدر الوجود كما في الحقيقية لان
 الشيء ما لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود للموضوع
 لانه يرفع الاجاب وكان الاجاب يرتفع بثبوت نفي المحمول
 للموضوع كذلك يرتفع بعدم تحقظ الموضوع لانه شرط بان
 يتحقق الموضوع ويثبت له المحمول وقوله محقق او مقدر اشارة الى
 ان الاجاب لا يقتضي وجود الموضوع متحققا بل هو مقتضى الخارجية
 والى انه لا يكفي مطلق الوجود ذهني كان او خارجيا لان السلب ايضا
 يقتضي ذلك اذ لا فرق في وجوب تصور الجسم بين الموجبة والسالبة
 لية الشيء المقصود لقله منه **و** خصوص موضوعها سواء كان
 جزئيا حقيقيا او زائدا كاتب او لا خوازا زيدا وهذا زيد حفيد وكذب
 ايضا ما نفسه اي لكون موضوعها شخصا مخصوصا لا يمتثل الاشتراك
 كقولنا زيد عالم وهذا كاتب وانا قائم فان قيل ان اريد ان يمدلول
 الموضوع في الذكر يكون شخصا فهذا كاتب وانا قائم ليس كذلك كما
 مر من ان اسما الاشارة والمضمرات موضوعات كلية وان اريد
 ان تصدق عليه الموضوع من الذوات يكون شخصا فتمثل كل اشياء
 حيوان لذلك لا نكل فرد فهو شئ قلنا المراد انه يكون الموضوع بحيث
 يفهم منه شخص معين لا يمتثل الاشتراك كما يفهم من قولنا انا قائم وهذا

في الاعمى
 في الاعمى
 في الاعمى

سالم

كاتب مثار به الى معين محسوس بخلاف كل ان حيوان انتهى كلام
 السعد في شرح الشبهة **و** لدلائلها على كثير من الوجوب بان وجه
 التسمية لا يلزم اطلاقه فاعلم **و** على كنية الافراد كلها او بعضها
 يلفظ زيد على ذلك **و** والمسوية في الموجبة كل ايجل الافراد في لا الجموي الكلية
 لانه اذا كانت الحكم على المجموع من حيث هو مجموع تكون القضية شخصية
 لان المجموع من حيث هو شئ واحد لا يمتنع ان يشارك فيه فيكون الحكم مجموع
 على مثله حكم الشخص انتهى من حاشية السمرقندي على المقطب **و**
 قال المولي عصام في حاشية عليه فان قلت القضية المذكورة اي الحكم
 فيها على المجموع من اي قسم قلت كلمة كل فيه عنوان الموضوع فتكون
 مهلة فان قلت فينهدم ما سياتي من حكم المهلة انه في قوة الجزئية
 لانه لا يحسن دخول البعض على الجموي لانه لا يخلل لافراد **و**
 والبعض لفظية قلت انهدم هذا الحكم **و** المسمى من قبل كون
 لفظية التي موضوعها الجموي مهلة بل هو مفهوم لكون الموضوع
 المفهوم المختص فردا كاله العالم واجب الوجود والقديم والازلي وال
 الشئ والسما الاول الى غير ذلك انتهى فخره فائدة من حق السور
 ان يرجع على الموضوع الرائي فان اقتربت السور بالمحمول او بالموضوع الجزئي
 فقد احرقت القضية عن الوضع الطبيعي والشيء من قوة والمصم
 لم يعتبر ههنا الاخراف من جهة الموضوع وخصرا قام المخبرات في الا
 ربع لان المحمول المسمى بالجزئي او كلي وايا ما كانت موضوعه اما كلي او
 جزئي انتهى من شرح المطالع بخلاف بعض **و** وهو الموجبة الجزئية
 الياضه قال السعد في شرح التسمية **و** على هذا سبيل التمثيل واعتبار

في الاعمى
 في الاعمى
 في الاعمى

يقدر

الاكثر لا على سبيل التعيين فان كل ما يفهم منه بحسب اللغة من
من اللغة ان الحكم على الافراد والمبعض فهو سور كلام الاستفهام
والنكرة في سياق النفي والتنوين في الاثبات ولفظة اثنان وثلاثة
وتحوالات مما يفهم منه العملية والبعضية انتهى وفي السالبة
ليس بعض نحو ليس بعض الانسان حجر فوقعه نكرة في سياق النفي
مخلاف غيره فانه ليس في سياق النفي وبعض ليس يذكر لا بحاجب العدد
ولي كما في قولنا بعض الحيوان هو ليس بانسان بتقديم الرابطة
على حرف السلب مخلاف ليس بعض فان حرف السلب مقدم قطعاً
فيكون سلباً قطعاً اذا يصلح مثله للموضوع العدولي **سعد**
لما كان كذلك انبى الان واللام في الانسان للحقيقة لا للمفهوم
ولا للفهم كارجي والا كانت سورة لا مهلة النفي سنوسي
وتأمل قوله لا للفهم الخارج هل يكون حينئذ كلية كما هو ظاهر كلامه
او تكون للخصبة وحرره **و** وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد
المراد من عدم بيان كمية الافراد فيها ان الحكم فيها على المفهوم الحيواني
فافهم وكتب ايضا مانصه بالحكم فيها على الطبيعة من حيث انها كلي
لا على الافراد التي تعرض لها الكلية والجزئية اذ لا شيء من افراد الـ
نات ينوع ولا شيء من افراد الحيوان يحس وهي اما طبيعية عا
مة ان كان الحكم فيها بتفيد المفهوم كالمثالين السابقين او لا ان لم
يكن كذلك كقولنا الانسان جوهر وقيل ان الطبيعية مهلة وقيل
تخصبة فخرج عما فيها ثلاثة اقوال للسنوسي **قوله** ولم تصلح لان تصدق
كلية ولا جزئية خرج به المهلة فانها صالحة لذلك قال السمعاني شرح

ويشرح

في شرح التسمية وان صليت لذلك بان يكون الحكم على الافراد
سميت مهلة لاهماله بيان كمية الافراد مع احتمالها لذلك والمراد
ان تصلح لذلك من غير نظر الى خصوصية المادة بل من حيث ان
الحكم على ما صدق عليه من الافراد حتى ان قولنا الحيوان اناس مهلة
وان لم تصلح لان تصدق كلية في نفس الامر والمهلة في قوة الجزئية
عني لانها في الصدق وهو ظاهر انتهى كلامه بلغظه وبنائه
يراد ان يظهر ان من صدق حكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق
على جميع الافراد او يصدق على بعض الافراد وعلى التقديرين يصدق
الحكم على البعض فحين صدقت الجزئية صدقت المهلة فبينهما
التلازم وفيه كلام حققه الدواني في شرح التهذيب فارجح اليه فا
لمعول عليه **و** وانما تركها الاكثر والآخره قال السامري في حواشي جمع
الجوامع مانصه والقول بان القضايا الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم
محل اذا طلبت مجردة لا ستمالة وجودها كذلك في الخارج اما اذا
طلبت في ضمن جزئي منها وهو الوجود المقدر عليه فمعتبر في العلوم فالأ
مر بها امر بها في ضمن جزئي منها والالزم المكلف في الحال النفي يلفظه
وكتب ايضا مانصه بخلاف المهلة لانها وان كانت يستغني عنها
بالجزئية لكن لما كانت في قولها صريح ان تستغل في الحجة على انها جزئية
فلها تعرض المصوغ وغيره لذكرها ويحتمل ان المؤلف انما لم يتفرض لذكر
الطبيعية لرجوعها الى المهلة الشخصية بنا على ذلك قال بذلك فيها و
لله اعلم سنوسي وكتب ايضا مانصه قوله وانما تركها الاكثر والآخره
قوله واسا الشرطية في اخره في بعض الشروح والشرطية ان كان الحكم فيها

بالافعال والا تفصال في زمان معين فمخصوصة والى
فان ين فيها كسبة الازمنة جميعها او بعضها فمخصوصة
والا فمهمة وبالجملة الازمنة واوضاع المقدم فيها بمنزلة المفعول
ما قراد الموضوع في الجملة انتهى كلامه **ف** فمخصوصة وهي التي
خصص فيها اللزوم والعناد زمانا او مكانا او حال كقولنا ان
كان زيد متصفا بالعلم وقت الضحك فله ظل وزيدا اما ان يكون
في البحر مكتوبا واما ان لا يعرف انتهى شرح **ف** واما الى
اخره اي في المنفصلة **و** نحو ان كانت الشمس الى اخره منفصلة
مهمة **و** واما ان يكون العدد الى اخره منفصلة مهمة **ف** وفي
المنفصلة واما الى اخره اي الموحدة الجملة كما في بعض الشروح ايضا
وكتب ايضا ما نصه قوله وفي المنفصلة دائما ظاهرة انه لا يكون
سوي في المنفصلة وعبارته بعض الشرح وسور الشريعة الموحدة
الجملة الا سيما التي يشبهها النحويون كالمجازاة وكما واما وما في
معناها والجزئية قد يكون وخوة والسالبة الجملة ليس البتة
وتشبهه والجزئية قد لا يكون وحرف السلب مع سور الاحاد
الكلي والاطلاق لفظ لولان واذا في الا تفصال واما في الا تفصال
للافعال انتهى كلامه وكتب علي قوله في هذه الحاشية واما في الا
تفصال ما لفظه اي واطلاق لفظ اما في الا تفصال **ف** فيها ليس
البتة اما في المنفصلة فكيف نقولنا ليس البتة ان كانت الشمس على
لغتها لتصار موجود وفي المنفصلة كقولنا ليس البتة اما ان يكون
العدد وزجا او فردا **و** لا بد لها من كيفية اي لا بد للكل النسبة

وعبارة القطب نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت
بالانجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة
واللا ضرورة والادوام الى اخره وفيه ايضا وتلك الكيفية الثابتة في
نفس الامر هي مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية الملو
اللفوظية او حكم العقل بالنسبة وكيفية بليغة كذا في القضية المعقولة
تسمى جهة القضية ومبنى خالفت الجهة مادة القضية كانت
بما تذبذبة الى اخره ما ذكر **و** وتسمى مادة وعنصر القضية واصلا
للقضية **و** فان ذكر لها لفظ الى اخره ظاهرة ان اللفظ مثل الضرورة
شلا يدل على تلك الكيفية الواقعة في نفس الامر التي هي مادة القضية
وفي كلام بعضهم ما يدل على ان اللفظ يدل على الكيفية المتغيرة
عند العقل اذ اللفظ انما هي بار الصور فراجع القطب **و**
الشيء للسعد وكتب ما نصه كالضرورة واللا ضرورة والادوام
والادوام **و** سميت القضية موجهة وتسمى ايضا متنوعة
وباعية لكونها ذات اربعة اجزاء اولها ولا اي لا ضرورة ولا
كدايمه بان تكون مطلقة من قيد الضرورة والتوقيف بان حكم
فيها ليس بمتغير المحمول او المتغاير في الجملة سواء كان ضروريا او لا
دايما او لا نحو كل اشياء متشقق بالمد طلاق العام ولا شيء من الاشياء
متشقق بالاطلاق العام فان ثبوت التشقق للامان وسيلة عنه
ليس ضروريا ولا دايما بل باللفظ اي المحمول ثابت للموضوع او ملبوب
عنه في الجملة **و** في ثلاث عشرة قضية ست منها باسبط وسبع
مركبات وقد راى السعد في نهجيه على السابط التشقق الواقعية

اوليه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لادايما
 بحسب الذات الموجبة بالضرورة كذا ان كانت متشعبة في وقت ما لادايما
 وفي السالبة نحو بالضرورة لا شيء من الاشياء بمنزلة وقت ما لادايما
 الدائمة المطلقة بسيطة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحول
 للموضوع او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ومثالها
 ايجاد اديما كل انسان دايما حيوان فلهذا حكمنا فيها بدوام ثبوت
 الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبها نحو قولنا اديما لا
 شيء من الاشياء تحرقان الحكم فيها بدوام سلب الجزية عن الانسان
 مادام ذاته موجودة والعرفية العامة بسيطة وهي التي حكم فيها بدوام
 ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفا
 بالعنوان ومثالها اديما كل كائن متحرك الا صاحب مادام كائنا وسلبا
 لا شيء من الكائنات ساكن الا صاحب مادام كائنا وسلبت عرفية
 لان العرف يفهم منه السالبة هذا المعنى فانه يفهم من لا شيء من
 النائم يستيقظ سلب المستيقظ عن النائم مادام كائنا والعرفية
 الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات ابي
 المحكوم فيها بدوام السالبة مادام ذات الموضوع مع قيد الادوام
 الذاتي فيكون جزوها الاولى في التوجية موجبة عرفية والثانية سالبة
 لينة عامة وهي مفهوم الادوام وفي المثال السالبة من سالبة عرفية
 عامة ومطلقة وهي اعم من الشروط الخاصة الممكنة العامة
 وهي بسيطة وهي التي حكم فيها سلب الضرورة عند الجانب المخالف للحكم
 نحو كل نار حارة بالامكان العام في الموجبة وفي السالبة لا شيء من
 مجردة

الحار بارز بالامكان العام والممكنة الخاصة وهي مركبة هي التي حكم
 فيها سلب الضرورة المطلقة عن جانب السالبة واليجاب والسلب نحو كل
 انسان كائنا بالامكان الخاص ولا شيء من الاشياء كائنا بالامكان
 الخاص ومعناها ان ايجاب الكناية للانسان وسلبها عنه سلب بالضرورة
 بين وتربطها موجبة وسالبة من ممكنين عامين احديهما موجبة
 والاخرى سالبة ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ
 حتي انما في غير عبارة ايجابية كانت موجبة وان غير عبارة سلبية
 كانت سالبة وكتب ايضا في قوله ما يفهم من لا شيء من الاشياء
 قوله العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب
 الذات فهي مركبة جزوها الاولى عرفية عامة والثانية مطلقة عامة
 مخالفة لها في الكين وهي اعم من الشروط الخاصة لان الضرورة الطبيعية
 توجب الدوام الواسع من غير عكس وكتب علي قوله الممكنة بسيطة وعلي
 قوله الممكنة الخاصة مركبة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة
 وهي بسيطة وهي التي حكم فيها بثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بالفعل
 نحو قولنا في الايجاب كل انسان متشعب بالاطلاق العام وفي السلب لا شيء
 من الاشياء بمنزلة وقت ما لادايما كانت مطلقة لان القطعية
 اذا اطلقت ولم تقيد بقيد من ضرورة او دوام او لا ضرورة
 يفهم منها قطعية السالبة اي يفهم منها ان المتشعب مثلا ثابت
 للانسان بالفعل ولا يفهم منه اي ثبوته بالامكان فلما كانت
 هذا المعنى مفقودا لقطعية سميت القطعية مطلقة وانما كانت عامة
 لانها اعم من الوجودية بالادايمة واللا ضرورة والوجودية

الاداءية هي المطلقة العامة مع قيد الادوام بحسب
 الذات فهي مركبة وتركيبها موجبة او سالبة من مطلعين
 عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول
 مطلقة عامة والجزء الثاني هو الادوام ومفهومه
 مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا نحو كل انسان ضاحك
 بالفعل لا داءيا ولا شئ من الانسان بضاحك بالفعل لا داءيا
قوله الوجودية اللازمة ضرورة وهي المطلقة العامة مع قيد
 الالزام ضرورة وتركيبها ان كانت موجبة من موجبة مطلقة
 عامة وسالبة ممكنة عامة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
 لملا داءيا ضرورة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة مطلقة
 عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة وهي مفهوم الاداء
 ضرورة كقولنا لا شئ من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة
قوله لعلاقة اي للملاحظة امر بوجوب الانفصال **قوله** كما
 لعلاقة اي بينهما **قوله** والتضاد بينهما بان يكون كل منهما مع
 الاخر ضرورة خارجا وهذا فلتب **قوله** لا لعلاقة اي لا علاقة
 لحظة علاقة فلا يقال ان المعية امر ممكن لا للعلاقة في
 الاتفاقية ايضا العلاقة العقلية للاجتماع متحققة لكنها غير
 ظاهرة وغير معلومة **قوله** والمنفصلة الى اخره كما تنقسم المنفصلة الى
 لزومية واتفاقية كذلك تنقسم المنفصلة الى عنادية واتفاقية
 واتحادية هي التي يكون الحكم فيها بالتساوي لذات الجزئين وال
 اتفاقية هي التي يحكم فيها بالتساوي لذات الجزئين بل الجزوان التلق

في السوالب ان يكون العدد زوجا او منقسما بمسا
 وبين وكتب ايضا ما نصه ايجزم فيها بالتساوي بين السبطين
 اي لا متناع اجتماعهما في الصدق والكذب كما في الموجبات نحو
 هذا الشئ اما واحدا واكثر فان الواحد والكثير وان اجتماع الو
 جود لكن تكون البنية واحدا وكثيرا معا لم يتحقق ولم يتحقق
 في نفس الامر مفيد وفي هذا المقرب اشارة الى دفع اشكال
 اورد بعض الافاضل مذكور في القطب مع جوابه فراجع
 ليتضح كذلك كل الايضاح . مانعة الجمع والخلو معا وتركيب
 من الشئ وتقيضهما وساو في تقيض كما قال في المتن فان زوج مساو
 لتقيض فرد وفرد مساو لتقيض زوج . مانعة الجمع فقط وتركيب
 من الشئ والاختصاص من تقيض كقولنا الجسم اما ابيض او اسود فكل
 واحد من الطرفين اخص من تقيض الاخر فاسود اخص من تقيض ابيض

في الواقع ان وجه بينهما مانعة كقولنا الاسود الاسود كما ثبت
 اما ان يكون هذا اسودا وكنا في حقيقة لانه وان كان لنا
 فانه بين مفهومين الاسود والاسود لكن التلق السواد والتلق
 الكتابة فلا يصدقان لانها الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد
 ولوقولنا اما ان يكون هذا الاسودا وكنا كانت مانعة الجمع لا
 بها لا يصدقان ويكذبان لانها الاسودا والكتابة معا في الواقع
 ولوقولنا اما ان يكون هذا اسودا ولا كنا كانت مانعة الخلو لا
 بها لا يكذبان ويصدقان للتحقق السواد والكتابة بحسب الواقع
 التقيض من شرح اخر **قوله** بالتساوي بين طرفيها صدقا وكذبا اي كما
 في السوالب ان يكون العدد زوجا او منقسما بمسا
 وبين وكتب ايضا ما نصه ايجزم فيها بالتساوي بين السبطين
 اي لا متناع اجتماعهما في الصدق والكذب كما في الموجبات نحو
 هذا الشئ اما واحدا واكثر فان الواحد والكثير وان اجتماع الو
 جود لكن تكون البنية واحدا وكثيرا معا لم يتحقق ولم يتحقق
 في نفس الامر مفيد وفي هذا المقرب اشارة الى دفع اشكال
 اورد بعض الافاضل مذكور في القطب مع جوابه فراجع
 ليتضح كذلك كل الايضاح . مانعة الجمع والخلو معا وتركيب
 من الشئ وتقيضهما وساو في تقيض كما قال في المتن فان زوج مساو
 لتقيض فرد وفرد مساو لتقيض زوج . مانعة الجمع فقط وتركيب
 من الشئ والاختصاص من تقيض كقولنا الجسم اما ابيض او اسود فكل
 واحد من الطرفين اخص من تقيض الاخر فاسود اخص من تقيض ابيض

تحقق

والاكتئابية

وهو ليس بابيض فكما صدق اسود صدق ليس بابيض ولا ينكس
اذ قد يكون اعم وكذا الكلام في مثال المتن فكل واحد من الطرفين
اخص من تعريض الاخر فنحن اخص من تعريض حجر وهو ليس بحجر
فكما صدق شجر صدق ليس بحجر ولا ينكس اذ قد يكون ليس بحجر
ولا شجر كان يكون حيوانا مثلا وكذا الكلام في الحجر فانه اخص من
تعريض شجر فان قلت هل يصح ان يكون الضابط فيها ان مركبة ان يكون
من الطرفين لانها لا يجتمعان ويرتفعان قلت الظاهر انه لا يصح
اذ لا يقتصر الحال فيها على الطرفين ولو كان احدهما وجوديا والاخر
عدميا يمكن ان تعتقد فيه مانعة الجمع نحو اما ان يكون هذا الانسان
اولا حيوانا فان كل منهما اخص من تعريض الاخر فافهم هكذا ذكر التعريض
ولعله صواب ان نشأ الله تعالى بالتنازع بين طرفيها صدقنا
لفظ اي في الموجبة او اللاتيا في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا
هذا الانسان حيوانا او زحيا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتقاها
مانعة الجمع فقط والتتركب من الشئ والافضل من تعريضه
كقولنا الجسم اما ابيض واما اسود فكل واحد من الطرفين اخص من الا
خرفا سودا اخص من تعريض ابيض وهو ليس بابيض فكما صدق اسود
صدق ليس بابيض ولا ينكس اذ قد يكون اعم وكذا في مثال المتن
فكل واحد من الطرفين اخص من تعريض الاخر فنحن اخص من تعريض
حجر وهو ليس بحجر فكما صدق ليس بحجر كان يكون حيوانا مثلا وكذا
الكلام في الحجر فانه اخص من تعريض شجر فان قلت هل يصح ان يكون الضابط
بطرفيها ان تكون مركبة من لطيفين لا يجتمعان ويرتفعان

قلت

قلت الظاهر انه لا يصح ان يقتصر الحال فيها على الطرفين ولو
كان احدهما وجوديا والاخر عدميا يمكن ان تعتقد فيه مانعة
الجمع نحو اما ان يكون هذا الانسان اولا حيوانا فان كل منهما اخص
من تعريض الاخر فافهم هكذا ذكر التعريض ولعله صواب ان نشأ
الله تعالى بالتنازع بين طرفيها صدقنا لفظ اي في الموجبة
واللاتيا في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا
او زحيا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتقاها مانعة الجمع
فقط والتتركب من الشئ والافضل من تعريضه كقولنا الجسم
اما ابيض واما اسود فكل واحد من الطرفين اخص من الاخر
فنا صدق اسود اخص من تعريض ابيض وهو ليس بابيض فكما صدق
اسود صدق ليس بابيض ولا ينكس اذ قد يكون اعم وكذا في مثال المتن
فكل واحد من الطرفين اخص من تعريض الاخر فنحن اخص من تعريض
حجر وهو ليس بحجر فكما صدق ليس بحجر كان يكون حيوانا مثلا وكذا
الكلام في الحجر فانه اخص من تعريض شجر فان قلت هل يصح ان يكون
الضابط بطرفيها ان تكون مركبة من لطيفين لا يجتمعان ويرتفعان

مكرر

مكرر

فكان

بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا يكون الا بين شيئين فعند
 زيادة الاجزاء تبعد المتصلة فاذا قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او اداة فهي
 حقيقيات علي معنى انه اسم او غيره وغيره اما كلمة او غيره واذا قلنا اما ان
 يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او انا فهي ثلاث متصلات مانعات
 الجمع واذا قلنا اما ان يكون هذا لا شجرة ولا حجرا ولا انا فهي ثلاث
 متصلات مانعات الخلو باعتبار الانفصال بين كل اثنين واعلم انه ليس
 كلما استعمل فيه ادوات الانفصال يجب ان يكون احدي المتصلات من
 الثلاثة لانه قال في التواريخ وقد يكون لغير الحقيقي اصنافا اخر
 غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولنا رابت اما زيد واما عمرو والعالم
 اما ان يعبد الله او ينفع الناس انتهى وهذا انما هو السامع وغيره
 المصادق بالزائد والناقص واعلم ان المتصلات في المنفصلات اللفظية
 قد بين هذا الاجمال بعض الشرح فقال ونقسم الشرطية باعتبار تنوع طريفها
 الي اقسام اقسام المتصلة تسعة الاول من حيثين نحو كلما كانت الشئ كذا
 انا انا فهو حيوان الثاني من متصليين نحو متى ما كان الشئ انا انا
 فهو حيوان فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن انا الثالث من متصليين نحو
 متى كان دايما اما ان يكون العدد زوجا او فردا دايما اما ان يكون متغيرا
 بمساويين او غير متقسم الرابع من حلية ومتصلة نحو متى كان طلوع
 الشمس علامة لوجود النهار كلما كانت طالعة فالنهار موجود الخامس
 بكمية نحو متى كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالنهار يلزم
 بطلوع الشمس السادس من حلية ومتصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود او فردا السابع بكمية نحو كلما كانت هذا ابار ورجا او فردا فهو عدد الثالث

من متصلة ومتصلة نحو متى كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود ودايما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
 التاسع بكمية نحو متى كلما دايما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون
 النهار موجودا ودايما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودايما
 المتصلة ستة الاول من حيثين نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا
 الثاني من متصليين نحو اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود واما قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار الثالث من متصليين
 نحو اما ان يكون هذا العدد اما زوجا او فردا واما ان يكون ليس اما زوجا واما
 فردا الرابع من حلية ومتصلة نحو اما ان يكون طلوع الشمس علامة لوجود
 النهار واما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس من حلية
 ومتصلة كقولنا اما ان يكون هذا ليس عددا واما ان لا يكون زوجا او فردا
 السادس من متصلة ومتصلة كقولنا اما ان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجود **وهو**
 او من شرطيات متصلة او متصلة **وهو** اختلاف بمنزلة الجني **وهو**
 قضيتين حقيقيتين لا يجازين كطرف الشرطيات **وهو** خروج به
 اي بظنيتين **وهو** مفرد بين كاسما والارض وسان واللاتان
 بالاجاب فصل ثلث **وهو** وبالعدول نحو لا كائيب **وهو** والتحصيل نحو
 زيد ليس بكايب **وهو** وبغير ذلك كالحلية والشرطية **وهو** بحيث فصل ثا
 لك **وهو** لذاته فصل رابع بالحيثية المذكورة وهو كون احديهما صادقة
 والاخرى كاذبة لذاته لا خلافا **وهو** المحصورين حليتين او شرطيتين
وهو المحصورين حليتين او شرطيتين **وهو** المحصورين حليتين

او شرطيين **قوله** ورد المتأخر من هذه الوحدات الى اخره
 ثم استمر ان وحدة الزمان والمكان والاضافة واللغة والفعل
 من درجة تحت وحدة المحول لا تخرق المحول باختلافها لان
 التاميم ليل غير التاميم بها واوكذا البواقي واما وحدة الشرط والجزء
 والكل فمن درجة تحت وحدة الموضوع لا تخرقها باختلافها لان
 الجسم بشرط كونه ابيض وغيره بشرط كونه اسود انتهى شرح اخر
 ثم رابت المولى سعد الدين في شرح التلمية قال ما يفهم وهما
 بشرط وهوان جعل وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الى وحدة المو
 ضوع والبواقي الى وحدة المحول مما لا يجمع علي اطلاقه لانه اذا
 عملت عكست القضايا المذكورة انعكس الامر وصارت
 وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الى المحول والبواقي الى الموضوع
 قالوا في القول يرجع جميع الوحدات الى وحدة الموضوع ولا
 المحول متقن على تخصيص بل الصواب ما ذكره بعضهم من الاكتفاء
 بوحدة السبب الحكيمية الخ لا يستلزمها الى وحدتي المو
 ضوع والمحول **البنية** اي وحدة الزمان المذكورة وما
 بعدها **بعض** هو الغارابي عليه ما في بعض الشروح **قوله**
 يدل الموضوع والمحول الى اخره كان يقال مثلا لا بد من اتخاذ
 المقدم في كل من القضاياتين وكذا الثاني في كل منهما وكذا لا بد فيها
 من الاتخاذ في الزمان **قوله** وفي السبعة المحصورات اي الاربع
 الموجهة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية وما
 المحملة فهي في حكم الجزئية **قوله** والمراد المحصورات لان التناقض

هذه هي الوحدة المذكورة كلها

بالافصال واحد والسنة الواحدة لا يكون الا بين شيئين فمستند
 زيادة الاجزاء تبعده المتفصلة فاذا قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او اداة
 فهي حقيقتان علي معني انه اما اسم او غيره او غيره اما كلمة او غيرهما واما
 اذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر او انانا فهي ثلاث
 متفصلة من مانعات الجمع واذا قلنا اما ان يكون هذا لا شجرة او لا
 حجر او لا انانا فهي ثلاث متفصلة من مانعات الخلو باعتبار الانفصال
 بين كل امرين واعلم انه ليس كلما استعمل فيه ادوات الافصال يجب
 ان يكون احدي المتفصلات من الثلاث لانه قال في الاشارات وقيد
 يكون لغير الحقيقتي اصناف اخر غير مانعات الجمع ومانعات الخلو كتولنا
 رايت اما زيدا واما عمرو او العالم اما ان يعبد الله او يتبع الناس انتهى
قوله وهذا ان ابي الماوي وغيره المصادق بالزائد والتافض **قوله**
 واعلم ان المتفصلات والمتفصلات الى اخره قد بين هذا الاجمال بعض
 الشراح فقال وينقسم الشرطية باعتبار تنوع طرفيها الى اقسام اقسام
 المتفصلة تسعة الاولى من حليتين نحو كلما الشيء انانا فهو حيوان الثاني
 من متفصلتين نحو سني ما كان كل ما كان الشيء انانا فهو حيوان فهو كلما لم
 يكن حيوانا لم يكن انانا الثالث من متفصلتين نحو سني ما كان دايما اما ان
 يكون العدد زواجا او فردا دايما اما ان يكون متفصلا بين امرين او غير
 متفصل الرابع من حلية ومتفصلة نحو سني ما كان طلوع الشمس علامة لوجود الفهار
 كلما كانت طالعة فالنهار موجود الخامس من حلية ومتفصلة كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود فوجود النهار يلزم لطلوع الشمس اساد من من حلية و
 متفصلة نحو كلما كان العدد فهو اما زوج او فرد ا سابع ثلث نحو كلما كانت

انما هو بين اثنين من الاربع لا بين الاربع **بعد** اتفاقهما
الى اخره هذا كله اذ لم يعتبر الجهة واما اذا اعتبرت فلا بد
من المحصورات والمخصوصات جميعا مع رعاية الشرط
جميعا من الاختلاف في الجهة لعدم تحقق التناقض
عند اتحاد الجهة مع رعاية جميع ما ذكرناه في مادة الـ
مكان الخاص بالكذب الضروريات كقولنا بالضرورة كل انسان
كاتب بالضرورة ليس كل انسان يكاتب وتصدق المحركات
كقولنا بالامكان ان كان كاتب بالامكان ان كان العام ليس
كل انسان يكاتب لان السلب لا يرفع امكان الايجاب انظر
لتمتمة في شرح التسمية فانه مفيد **اي** المحلية والجزئية
اي بان تكون احدهما سورة والكلمة والاخرى سورة
الجزئية او بما في حكمه من الالهال حفيد وهو ظاهر
لان المحليين الجاهل يعني لا يهاول غير مختلفا بان كانتا كليتين
لم يتناقضا بجواز كذب المحليين وصدق الجزئيين في مادة
يكون الموضوع فيها اعم من المحور كالمثالين المذكورين في المتن
وعلم من هذا ان المراد بالكتاب هذا الكاتب لا يفعل ولا
لم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان
كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يجوز كذب
ب المحليين **والله** صدق الجزئيين **شرح** اخر **والنقيض**
الباقر هو في المعنى من التسمية قوله لان المحليين الى اخره والمعنى
انه لا يقع التناقض بين المحليين لانه لو كانت كذلك لم يرتفع

وقد

وقد ارتفع فكذلك بهما اي ارتفعهما دليل على عدم تناقضهما ولا
لك الجزئيات لو كان بينهما تناقض لم يجتمعا وقد اجتمعا في
لصدق وقد ذلك على عدم التناقض بينهما هذا ايضا حقه
وهو سهل **وهذه** المثالات اي اليابغات في قول المتن
كل انسان حيوان **الباقر** **ومثال** الشرطين قال بعض
الشرح هذا اذا كانت القضية كلية اما اذا كانت شرطية
فالنقيض للملكية من المحلية الجزئية المخالفة لها في الكيف اي الايجاب
والسلب **والموافقة** لها في الاتصال والانفصال وفي المشرق وال
لغناد فنقيض الرومية الموجبة المحلية الزومية السالبة الجزئية
كقولنا كما كان هذا الشيء انانا فهو حيوان وقد لا يكون
اذا كان انانا فهو حيوان وهكذا البواقي انتهى **كلما** الخ
قضية موجبة كلية شرطية اتفاقية وقوله ليس كل الجاحد
قضية سالبة جزئية شرطية لان من سور السوالب الجزئية
ليس كل وليس بعض وبعض ليس كما صرحوا به في شرح الرسالة وغيره
فهو نقيض الموجبة **شرح** **ورد** الاتفاقية مثالا كان الاول ان
يتمثل بالقضية الشرطية الزومية قال بعض افاضل الدرس لان التناقض
اذا وقع في الاتفاقية فاحتمالات يكون في الزومية وانما انص عليها لانه
قد يجتنب التناقض فيها **المهملة** ان اي الموجبة والسالبة
في قوة الجزئيتين يعني فكما لا يكون بين الجزئيتين تناقض لا
يكون بين المهملتين تناقض **لانه** بين مهمة وكلية بان تكون المهمة
جسدية والمهمة سالبة والعكس كما بين المحلية والجزئية بخلافه **المتن** من

المتن من قوله
كلما الخ
المتن من قوله
المتن من قوله

الانسان بكاتب وتفيض السالبة المهيمنة كقولنا الانسان ليس
 بكاتب والموجبة الكلية نحو كل انسان كاتب **و** وعكسه اي تبدل
 بل الطرف الثاني بتفيض الطرف الاول والحاصل ان عكس التفيض
 الموافق تبدل كل واحد من طرف القضية ذات الترتيب الطبيعي
 بتفيض الاخر مع بقا الصدق والكيف علي وجه اللزوم الكلي
 كقولنا في كل انسان حيوان كل لا حيوان انسان وخرج بقولنا اذا
 ن الترتيب الطبيعي المنفصلة بانه لابد في طبع احد طرفيها
 بايقضي كونه مقدما بخلاف المشكلة اذا نظرنا لطرفيها فخرج
 طبع احدهما واذ انما ما يقضي كونه مقدما له لانا لا نقولنا كلما
 كان هذا انسانا كان حيوانا فان في طبع كونه انسانا اقتضي كونه
 ملزوما للحيوانية هكذا قرر السعد ثم قال ولا يلحق ان هذا
 في بعض المنفصلات انتهى يعني لا في كلها لانه اذا كانت المقدمة
 معلولا والثاني عللة او كانا معلولين عللة واحدة او كانا متضايعين
 فليس في طبع المقدمة ان يكون الاول مقدما والثاني نالبا انتهى
 وقولنا مع بقا الصدق اي السلب والايجاب لتعريف الكيف
 والكم عبارة عن الكلية والجزئية كلما قيل حيوان لا حيوان
 هذه قضية موجبة معدولة الطرفين وهي عكس ما قبلها وهو
 كل انسان حيوان ليس كل حيوان انسان **و** ليس حيوانا لتفيض
 الثاني بانسان عين الاول **و** لتوافقه فيهما اي الايجاب
 والسلب **و** ان يصير نكاحا ليداليا لان العكس يطلق علي
 معنيين علي القضية الحاصلة من التبدل المذكور وعلي نفس

التبدل

التبدل فلولم يتبدلها صار معني ثانيا وهو المحصول **ف**
 مع بقا السلب والايجاب لوقال مع بقا الكيف كان اختصار
و لا يلزم من كذب المزوم كذب اللازم ومن ثم حاول بعضهم **ك** كذب المزوم
 تصحيح المتن حيث قال والتكذيب علي معني انه ان كذب
 اللازم كذب المزوم وليس المراد انه مني كذب المزوم كذب
 اللازم فانه فاسد كما بينه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله فان
 كل حيوان انسان كاذب الجاحزة لكن بعد ذلك المحاولة مع
 كونه خلاف ما دل عليه سياق الكلام فيصير قوله والتكذيب
 قيد الرايد الان للحد ثم بدونه فافهم **و** وهو بعض الاشك
 حيوان موجبة جزئية عكس الكلية السابقة وهي صادقة بخلاف
 الاصل فانه كاذب **و** قوله في عبارة البعض المراد بالبعض المتضاف
 الشامل لكل منهما لتساوية الشرطيات ذات الترتيب الطبيعي
 وهي الشرطيات المنفصلات لان الترتيب بين الطرفين فيها
 طبيعي قطعا مع المخالفة بين تقديم كل واحد من الطرفين و
 تاخير فصح العكس فيها بخلاف المنفصلات فاصح لا فرق في
 المعني بين تقديم احد الطرفين فيها وتاخير فلم يسم تبدل
 بل احد طرفيها بالآخر عكسا اذ العكس لازم لاصل القضية
 واللازم لا يدل علي تخالف المزوم في المعني وكتب ايضا مادام
 فتقول في المنفصلة كما كانت هذا انسانا كان حيوانا وعكسه
 المستوي قد يكون اذا كان حيوانا كان انسانا **و** اني

في قوله
 وهو بعض الاشك
 في قوله

وصفيهما القنوا في مثله اذا قلنا كل انسان حيوان فهنا ثلاثة
اشياء ذات الموضوع وهو المحرر الانسان ووصف الموضوع الذي
هو الانسان ويقال له الموضوع والذكر والعنوان ووصف المحمول
الذي هو الحيوان ولا شك ان قولك في بعض انسان لم يصبر ^{الحيوان}
افراد الانسان مفهوم الحيوان وبالعكس بل هما بالجملة وموضوع
العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحموله وصف الموضوع وكذلك
الحال في لا شيء من الحيوان فتأمل في شرح الفرة ذات المحمول
اي في الاصل ومحموله اي محمول الموضوع في العكس الاخصر
وهو انسان ^{الاعم} وهو حيوان بل تنفك جزئية للزوم الصد
في لزوما كلياً في ساير المواد فانما نجد هذا استدلال على
المدعي السابق وهو احد طرف ثلاث ويسمي هذا طريق
الاقتراض وذكر الشيخ الطرقيين الاخرين وهما طريق الخلف
وطريق العكس وقد اوضحنا بعض الشراح بقوله وتناوبهما
الخلف وهوان فنضم نقيض الاصل لينتج من الشكل الاول محالا
كما يقال متي صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بانسان ونضمه الى الاصل هكذا كل انسان او بعضه حيوان ولا شيء
من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان وليس بقضه بانسان
ان هذا خلف لا منناع سلب الشيء عن نفسه وتناوب طريق
العكس وهوان نكسر المفضل العكس ليرتد الى ما بنا في الاصل كما قال

يقال

يقال متي صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من
الحيوان بانسان وينعكس الى لا شيء من الانسان حيوان عليا
سبحي من ان السالبة تنعكس السالبة كلية فيلزم الناقاة يعني الى
نات والحيوان وقد كان الاصل كل انسان او بعضه حيوان هذا
خلف فيثبت ان الوجبة الكلية والجزئية تنعكس جزئية النهي
ما اردناه منه وفيه ايضا ^{قوله} شيئا معينا وكتب كزيد
مثله كما في بعض الشروح موصوفا بالانسان والحيوان فاذا جعلنا
ذلك الشيء موصوفا بالانسان وجعلنا عليه الحيوان كان دليل اصل
الفطنة وان جعلناه موصوفا اي الحيوان وجعلنا عليه الانسان كان
ذلك عكس الفطنة شرح اخر وهو الحيوان الناطق الظاهر
انه ليس بالشيء وعبارة الثاني اذا قلنا كل انسان حيوان فانما نجد
شيئا معينا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان النهي
اي ما صدق عليه الانسان كزيد وعمر ويكره في بعضه هو امثلي
وبعضها البنية اي شخص الانسان ^{قوله} ولانه اذا صدق الي اخره
كسهم عبارة الثاني بالحرف غير انه حذف اولها قوله والا ولي
ان يقال ^{قوله} ان كل انسان الى اخره تامل وقد وجه في بعض الحواشي الاو
لوية قبل ارجع ^{قوله} كل انسان الى اخره موجبة كلية ^{قوله} بعض الى اخره
موجبة جزئية عكس الموجبة الجزئية السالبة ويلزم صدق
الاصل وهو هنا الموجبة الكلية صدق عكس وهو هنا الموجبة
الجزئية كما نخدم ^{قوله} والا اي والا يصدق بعض الحيوان انسان

ويعني الشرح ايضا لا يقال هذه الحجة متفوضة لا يقال
لوصفت لا يعكس قولنا بعض الاناس يريد الى قولنا بعض
اناس ولم نعكس اليه كذبه وصدق الاصل لا نقول
ليس المراد يزيد ههنا معناه الجزري اذا المعنى الجزري لا ينفع
محو لا بل المراد المفهوم الحاي وهو المسمى بزيد نقولنا بعض الاناس
شأن بزيد معناه فبعض الاناس يسمى بزيد فينبغي ان نقولنا بعض
المسمى بزيد انان فلا تغض وفي ذلك الشرح ايضا وعلم ان
المخصوصة لا تعكس اذا العكس كما مر جعل المفهوم مفهوم الموضوع
محو لا وهذا فيها جزري فلا يكون محولا فلا تغض فلو كان هذا
مريدا بزيد هذا لان مفهوم هذا كلي ومفهوم هذا اذا كان
جزري اي تلك الذات المختصة وكذا حال الزيد بن فليس من
جعل المحول موضوعا والموضوع محولا في شئ انتهى من نسخة محرفة
معيانا **قوله** لا نأخذ شيئا اي بعضنا **قوله** لزم ان يصدق الى اخره
وهو عكس الاصل وانما لزم ذلك لان العكس لازم للفضية **قوله**
ليصدق لفضية وهو السلب الكلي لان الموجبة الجزئية
لفضية السالبة الكلية فيلزم ما يلزم للفضية وهو
السالبة الكلية سالبة كلية اخرى لا يقال تعكس كلفها
هذا التقيض وهو لا شئ من الحيوان بانان الى الا
صل وهو بعض الاناس حيوان سلب الشئ عن نفسه
التركيب هكذا بعض الاناس حيوان ولا شئ من الحيوان
بانان ينتج من الشكل الاول بعض الاناس حيوان بانان

قوله بل ينفع اي مفهوم بالبداهية **قوله** فانه اذا صدق
الي اخره هذا طريق العكس قال بعض النراخ وانما لم ينتج
عكس السوالب بطريق الافتراض لان الافتراض انما ينفع
عند وجود الذات والسوالب لا يلزم وجود الذات
بخلاف الموجبات فلا يكون الافتراض الا في الموجبات النتهية
ومراد به بالسوالب السوالب البسيطة انما هو سبب في الموطول
ب **قوله** صدق قولنا الي اخره وهو عكس الاصل اللازم له **قوله**
تقيضه اي تقيض لا شئ من الاناس بحر والسلب الكلي تقيض
ذلك الايجاب الجزري وهو بعض الجرانان كما نرى وينعكس
اي هو اي التقيض الجزري الموجب الي مثله وهو بعض الجرانان
كما سيف **قوله** بعض الجرانان يناقض الاصل الذي هو لا شئ
من الجرانان **قوله** او يضم الي اخره هذا اشارة الى طريق الخلف
وقوله فيما سبق والا لصدق تقيضه الي اخره اشارة الى طريق
العكس وترك طريق الافتراض لان لا يجوز في السوالب
البسيطة وانما الجزري في الموجبات والسوالب المركبة لوجود
الموضوع فيها بخلاف الخلق فانه يضم الجميع وكذا العكس قال
الصدق شرح التسمية وهذا الطريق يعني طريق العكس
الجزري في السوالب ايضا مثل جريان طريق الخلق مثلا اذا صدق
لا شئ من ج ب فليصدق لا شئ من ج ب ج والا فبعض ج ب
ينعكس الى بعض ج ب وهو يناقض لا شئ من ج ب انتهى كلامه
رحم الله سبحانه هذا التقيض وهو بعض الجرانان الذي

هو تقيض العكس بان تجعل هذه التوسعة الجزئية صفري كون
الاجاب الصفري شرطاً في الشكل الاول وتعمل الاصل وهو كلية السالبة
الكبرى شرطاً فيه فينتج حينئذ سلب الشيء عن نفسه كما
ذكر **ف** بعض الانسان هذه صفري وهي لتقيض قوله ولا شيء
هذه الكبرى وهي الاصل فينتج من الشكل الاول **ف** حسب الكبري
الكلية والجزئية **ف** والسالبة الجزئية الباقية في بعض الشروح
واعلم انهم لم يذكروا المهملة والشخصيات لكون المهملة
متمثلة المحصورات وعدم الاعتداد بالشخصيات في العلوم النفي
واقول ظاهرة ان الشخصيات تنعكس وقد تقدم لنا في ما نقلناه
بما عن بعض الشروح انما لا تنعكس وهو الظاهر **ف** والا اي ولو
كان فيها عكس علي وجه الزوم وعدم التخالف **ف** فيصدق الفا
لكن للتفريق او السببه **ف** سلب الاخص وهو الانسان مثلاً
عن بعض الاعم وهو الحيوان وكتب ايضا مانصه وهو الاصل نحو
بعض الحيوان الي اخره **ف** سلب الاعم وهو الحيوان **ف** عن
بعض الاخص وهو الانسان فلا يجوز ان يقال بعض الانسان
ليس حيوان **ف** بعض الانسان ليس حيوان ايجاب جزري
ف لصدق تقيضه اي لتقيض العكس وهو الايجاب الحلي
لو صدق عكسه وقوله وهو كل انسان الي اخره بيان للتقيض و
كتب ايضا مانصه اذ لو صدق التقيض لزم اجتماع التقيضين
ف والا لوجد الكل يعني لو صدق عكسه لزم وجود الكل وهو لا
بيان فانه مركب من الحيوان والناطقة بدون الجز وهو

هذا هو
الذي هو
الكل

وهو الحيوان الذي هو جز الانسان وهو محال اي وجود الكل
يدون الجز محال **ف** وفي بداي المص **ف** المواد اي الواضع
ف بعض الانسان الباقية هذا هو الاصل **ف** من اقوال
صادقة كانت او كاذبة فطعها كما في القياس التعري للتركيب
من قياسين الاول النباشن احد المال خفية وكل اخذ للمال
خفية سارق فمذا قياس ينتج النباشن سارق والثاني
كان يقال النباشن سارق وكل سارق يقطع يده ببلنج
النباشن يقطع يده **ف** فخرج اي بقولنا من اقوال **ف**
عكسه المستوي وهو المراد عند الاطلاق وكتب مانصه
نحو كل انسان حيوان وعكسه المستوي بعض الحيوان انسان
وهو لازم لاصل القضية كما تقدم **ف** وعكس تقيضه اي
القول الواحد نحو قولك كل انسان حيوان ينعكس بعكس
التقيض الموافق الي قولك كل ما ليس بحيوان ليس انسان
فهذه القضية وهي الموجبة الكلية المعدولة الطرفين
لازمة للاصل كما تقدم فلا يسمى الاصل وهو قولنا كل انسان
حيوان قياساً لكونه قولاً واحداً وان لزمه قول اخر وهو
العكس وينعكس بعكس التقيض الخالف وهو تبديل الطرف
الاول بالتقيض الثاني والثاني بعين الاول الي قولنا لا شيء
ما ليس حيواناً بياناً فهذه القضية السالبة عكس الاصل
لازمة له فلا يسمى الاصل اي قياساً لكونه قولاً واحداً
ف لا ستقر اي الغير التام وكتب ايضا مانصه اعلم ان

الامر بدلا لا بالشئ على الشئ اما ان يكون بالجزء اي يثبت لكل
واحد في الجزئ ثبوتة في جزئ اخر يعني مشترك بينهما
هو التمثيل وتسميه الفقهاء قياسا كما يقال التمثيل مسكر فهو
حرام كالخمر واما ان يكون بالجزء على الكل ثبوتة في اكثر جزئياته
وهو الاستقراء فهو تام ان كان الحكم موجودا في جميع جزئياته
كقولنا كل جسم اما جماد او حيوان او نبات وكل واحد منها متحرك
فكل جسم متحرك ويسمي قياسا مقبلا وناقضا ان كان الحكم موجودا
في اكثر جزئياته كما اذا استقرينا افراد الانسان والفرس والحمار
والطير وجدناها متحركة فكما الاستقراء الموضع حكما بان
كل حيوان متحرك فكله الاستقراء عند الموضع واما ان يكون بالكل على
الجزئ او بالكل على الكل وهو القياس كقولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان مائت على قدميه فاننا استدلنا بثبوت المشي لكل
افراد الحيوان على ثبوت الانسان الذي هو بعض افراد الحيوان
وكقولنا الانسان ناطق وكل ناطق ضاحك فاستدلنا بها
بثبوت الضحك لجميع افراد الناطق على ثبوت الانسان الذي
هو مساويه وتسمى هذه الثلاثة حجج او دلائل والعمدة فيها
القياس لما علم في المطول اذ ان الاستقراء الناقض والتمثيل
لا يقيدان الا الظن انتهى من بعض الشروح وكتب ايضا ما
نصه قوله والاستقراء والتمثيل الاخره قال السعد بعد ان حكم
عليها وعلى ما برده على تعريفها ما نصه واعلم انه لا نزاع لاحد في
الاستقراء والتمثيل اما يقيدان بالظن دون اليقين انتهى كلامه

في محل وقال في اخر وقد صرح القوم بان الاستقراء يقيد
بالتام وهو القياس المقسم والي ناقض وهو الاستقراء الناقض
وقد المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء المقيد للظن دون
العلم انتهى المقصود لنقله منه ومنه تعلم انه لا خاصية
لهنا الي يقيد الاستقراء بالتام الي التمثيل عليه مما ينبغي
اجنبية اي محيرة لازمة عن المقسمات لان المراد
بمتحرك لعله قد حذف الكبرى وهي كل متحرك متحرك فهو حي
واما قول الشارح فهو حي فهو النتيجة لان لزوم ان
ما ي قل ان وكما في قياس المساوات الاخر من قياس
المساوات القول يتبع الحمام والحمام يتبع الذئب يتبع القول
يتبع الذئب وهو باطل لان صدقه يتوقف على انه متبع
هو باطل وكقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنتان نصف الاربعة
ليست الواحدة نصف الاربعة وهو باطل لان نصف نصف الشئ لا يكون
نصفه **مثاله** موضوع الاخرى اي القضية الاخرى كالاناث
مثاله ما قلب لنا طف مثلا وب ناطق مثلا
مساوية **لشئ** لا يتحقق الاستلزام فيه اي قياس المساوات
كما في قولنا الشمس **لرب** النهار **لرب** اي النهار
قوله ملزوم **لج** للظن **لرب** انسان **لرب** مابين لب لفرس
وب و فرس **قوله** مابين **لج** لنا طف **قوله** واحد **لرب** نصف اي
الاثنين **قوله** وب والاثنتان **لرب** نصف اي الاربعة اذ اثنا
واحد **قوله** نصف اي الاربعة **قوله** اما تقسيم اي باعتبار صورته

قوله اقتران الحدا الاوسط بالاصغر والاكبر وسباني ما يتبر
 كس منه في المتن فهو ينقسم الى شرطى وغير شرطى **قوله**
 بالفعل واما بالقوة فهي مذكورة فيه بذكر يادته صوت صورته
قوله كل جسم مؤلف اى الهول والصوره بين الجسميه والنو
 عيه او من اجزى لا تتجزا لا تتجزا على اختلاف مذهب الحكماء
 والمتكلمين **قوله** وكل مؤلف حادث اى يحتاج الى انقياس فكل
 جسم حادث هذا هو النتيجة وليست مذكورة في القياس
 بالفعل لا هو ولا انقياسه وان مذكور بالافقوه فيه لذكر يادته
قوله بلا استثناء اخر زيه عن القياس الاستثناءى
 فلا يسمى اقترانيا **قوله** في الثاني وهو الذى ذكر فيه تقيض النتيجة
قوله ان كانت الشرط طالع فالنهار موجود هذه مقدمة
 اولي شرطية **قوله** لكن الاخره مقدمة ثابته مشتملة على
 حرف الاستثناء وهو لكن وقوله النهار ليس بموجود تقيض
 النتيجة وهو مذكور بالفعل في القياس **قوله** فالشرط ليس
 بطالع هذه النتيجة **قوله** وفي الاول اى الذى ذكرت فيه
 بالفعل **قوله** لكن الشرط طالع استثناء عن المقدم ينتج عن
 الثاني وهو اللازم لانه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم
 ولا يشك اى ما ذكر فيه النتيجة بالفعل وهو الاول بخلاف الثاني
 فانه لا اشكال فيه تأمل **قوله** وهما اى في القياس الاستثناءى
قوله كذلك اى مغاير **قوله** لانه اى القول اللازم وهو النتيجة
قوله من اى من مقدمتي القياس وهما الشرطية والاستثناءية

قوله اذا المقدمة اى المذكورة في القياس **قوله** ليست قولنا
 الى اخره يعنى حتى يلزم الاشكال وقوله النتيجة لم تغاير كل من
 المقدمتين وقوله بل استلزامه يعنى ان مقدمة القياس
 الاول هي مجموع الشرطية المركبة من المقدم والتالي وحيد
 فتكون النتيجة جز هذه المقدمة في الظاهر والجز يغاير الكل
 والمقدمة الثانية في القياس هي المشتملة على حرف الاستثناء
 وهو لكن الشرط طالع ولا اشكال في مغايرة النتيجة لهذه
 المقدمة وقوله النهار موجود الذى هو النتيجة المقدمة
 وقوله طلوع الشمس وهو المكرر وقوله اى النهار موجود وهو
 اللازم وقوله ذلك اى الاستلزام **قوله** والمكرر الاخره اعلم ان القيا
 س الاقتراني الحادي الساذج لا محالة يشتمل على حد وثلاثة
 الموضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما وبه تعلم ثبوت المحمول
 للموضوع او سلبه عنه وهذا المكرر انما يتكرر بين مقدمتي القياس
 الاقتراني اى بحكم الساذج لا بالاستقلال بحيث لم يجعل جزءا منها
 واما وقوع التكرار بينهما مع انه قد وقع اول جز من الاول واخره
 من الاخره مثلا فيبتكش عنه بيان تسمية المكرر باسمه شرح
 اخر ثم قال فيه فان قلت قد لا يتوسط بينهما كما في الشكل الرابع
 قلت هو متوسط في جميع الاشكال يعنى وان لم يتوسط في بعضها
 صورة على ان تسمية الامور المناسبة في وجه لشي لا تتوقف
 على ثبوت المناسبة بين ذلك الشيء وبين كل من ذلك مراد انتهى
 يلين مقدمتي القياس اى الاقتراني فاكثر من مقدمتين يعنى

بحسب الظاهر الاول التحقيق ان القياس انما يلزم من
 تقديم اثنين لا غير **قوله** سواء كان محمولا الى اخره يعني سواء كان
 محمولا فيهما كما في الشكل الثاني نحو قولك كل انسان حيوان ولا
 يكون من افرس حيوان فلا شئ من الانسان بفرس او موضوعا
 فيهما كما في الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
 فبعض الحيوان ناطق او محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
 كما في الشكل الاول نحو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم
 حادث او كان بالعكس او موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى
 كما في الشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
 فبعض الحيوان ناطق فهذه الالاتع كلها داخل تحت قول
 الشارح رحمه الله سبحانه ونفعنا به سواء كان محمولا او مو
 ضوعا فانهم ولا تغفل ام مقدما الى اخره وذلك في القياس
 الاقتراني الشرطي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من
 اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس
 طالعة فالارض مضيئة سمي هذا النوع حدا ايم
 طرفا موضوعا او محمولا وفي بعض الشروح ويسمى ذلك المكرر
 حدا اوسطا اما تسميته حدا فلان ما يتخلل اليه المقدمة كالمو
 ضوع والمحمول يسمى حدا لكونه طرف النسبة واما تسميته اوسطا
 فلهذا لكونه بين طرفي المطلوب وكثير ايضا على قوله
 اوسطا مانعه لان الحد المتوسط بين ملاقات الاضطر

والاكثر وبواسطة تكرره بتحقيق العلم بالانبات وذالك لان
 نسبة محمول بالمطلوب الى موضوعه لما كانت محمولة
 احتيج اليها من الثالث بموجب العلم بتلك النسبة فالمراد هو
 من تكرره بانضمامه تارة الى الموضوع وتارة الى المحمول
 لتوسطه كالمؤلف المذكور سابقا ومقدمه في الشرطية
 ينسب الى اخره منه اشارة الى ما قاله بعض الشراح معترضا على المتن
 ونقده واعلم ان هذه الاشكال تتعدي في جميع اقسام القياس
 الاقتراني وهذه الاصطلاحات على ما ينبغي لا تتناول الاقتراني
 الشرطي لاختصاصها بالاقتراني الكلي وكان الاشب ان يغير
 عن الموضوع بالمحكم عليه وعن المحمول بالمحكم به ليعم المحلي والشو
 طي ثم بين تلك الاصطلاحات الشئ كدامه وحاصله ان التعيين
 بالموضوع والمحمول خاص بالحكي الصرف وان غيره تجري فيه هذه
 الاقسام كلها لكن لو عبر فيه بالمقدم والتالي لاختصاصهما
 بشرطي والحكي والمختلط لكان اولي فافهم لانه اعم الموضوع
 اخبر في الغلب هذا انما ينتمى لو كانت الموجبة التي هو
 ضوعها اما اخص في الغلب فيما بين النتائج والا فموضوع السالبة
 يجوز ان يكون اخص وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الغلب اخص
 واجيب بان المراد انه في الغلب الموجبات التحليلات التي هي
 اشرف النتائج لان وضع المنطق لتحويل المعلوم وما يليها هو
 جهات كلية ولا يتعدان يقال البتة من ثمة المحمول فهو
 مع البتة اكثر من الموضوع عصم لانه اعم اي موضوع المطلوب

قوله في الاغلب ومن غير الاغلب ان لا يكون اعم بل يكون متبا
 وبين نحو كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج من الشكل
 الاول كل انسان ناطق وهما متساويان واقتزان الضربين
 كبرى يقال الخفيف ان القياس باعتبار الاقتزان يعني قرينة
 وضربا ولا يخفى انه النسب باسم القرينة قبل وجه التسمية
 بالضرب لانه نوع من الانواع ولان الضرب يعني الجمع وهذا
 الوجه اشبه بالتسمية للقرينة ولا بعد ان يجعل من
 المضرب معنى الكسب او الوجود وقد اثبتهما القاموس عمام
 وكتب ايضا مانصه قال السعد في شرح التسمية لقول
 الخفيف ان القياس باعتبار مقدمتيه المقترنتين وليهما
 كليتهما وجزئتهما تسمى قرينة وضربا باعتبار الهيئة الحاصلة
 له من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاكبر وعند
 الاوسط من جهة كونه موضوعا لهما او محولا لا يسمى شكلا فقد
 يتخذ الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد
 يكون بالعكس اي يتخذ الضرب مع اختلاف الشكل كما لموجبتين
 الحملتين مثلا من الشكل الاول والثالث انتهى كلامه بلفظه
 فليتفهم وعبارة القطب واقتزان الضربين بالكبرى في ايجابهما
 وليهما وكليتهما وجزئتهما تسمى قرينة والهيئة الحاصلة من
 وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخيرين بحسب حملتهما
 او وضعهما لهما او حملهما على احدهما ووضعها للاخرى يسمى شكلا انتهى
 ولعلها قد وردت من عبارة الجدل وكتب ايضا مانصه قال الخفيف

والهيئة والحاصلة من كيفية الحد الاوسط عند الاكبر
 ضوعا كان او محولا وعند الاكبر ايضا كذلك بل القياس باعتبار
 هذه الهيئة يسمى شكلا انتهى كلامه وعبارة المتون
 والمركب الحاصل منها بقى من الضربين والكبرى يسمى شكلا
 وهو ايضا وكتب ايضا مانصه واعلم انه اذا اقتزنت
 الضربين بالكبرى فلا يجوز ان يكونا البتين معا او جزئيتين
 معا وجوز ان يكونا موجبتين او كليتين او احدهما موجبة والا
 اخرى جزئية فلا تغفل وكتب علي قوله في الايجاب والسلب
 يانصه اي لا في الضرورة والدوام مثلا وكتب علي قوله قرينة
 وضربا لما فيه من معنى القرينة والضرب شرح اخر وفي بعض
 الهوامش وانما سميت قرينة لاقتزانه في الايجاب والسلب في
 الكلية والجزئية انتهى وكتب ايضا مانصه ولم يذكرهما المصنف
 رحمه الله تعالى والعرف بين الشكل والضرب ظاهر فان الشكل
 قد يتخذ مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد
 يتخذ الضرب مع اختلاف الشكل كما لموجبتين الحملتين من
 الشكل الاول والثالث والثاني شرح اخر نحو كل ج ا ب كل
 انسان حيوان وكل ب ا ب وكل حيوان مائى وان كان محولا
 فيها نحو قولنا كل فرس حيوان ولا شئ من الحجر حيوان فلا ينتج
 فينتج بعكس الكبرى اي لا شئ من الفرس حجر شرح اخر وقوله
 وقوله ينتج بعكس الكبرى اي لا شئ من الفرس حجر شرح اخر
 ليرد اليه الشكل الاول فان الكبرى صالحة كلية وهي لتعكس كلفها

بالهيئة الكلية فانه من **خوكل** **اب** **اب** كل ان حيوان
ولا شيء من اب اي من الحجر حيوان وان كان موضوعا
فيها **خوكل** فكل فرس حيوان وكل فرس صهال **بنج** يعكس الصغرى
ان بعض الحيوان صهال وقولنا انعكس الصغرى وهو بعض
الحيوان ان لان الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية لان
الشكل الثالث لا **بنج** غير الجزئية وان كان موضوعا في
الصغرى الماض **خوكل** فكل فرس حيوان وكل صهال فرس **بنج**
يعكس الترتيب والنتيجة ان بعض الحيوان صهال ثم كتب
علي قوله يعكس الترتيب يعني في هذا المثال يكون صها اما لو
عكس المقدمين وهما عليهما في الترتيب كما عينا كما سياتي
في ان تامل وكتب عليه ايضا مانصه قوله يعكس الترتيب
بان تجعل الصغرى كبرى وقوله والنتيجة اي ويعكس النتيجة
وكتب ايضا مانصه وهذا الشكل **بنج** المطالب الرابع خلا الموجبة
الكلية الا في الثاني وهو ان يكون الحد الاوسط محولا فيهما
كما تقدم فالمراد منه فيه المفهوم والثالث هو ان يكون
موضوعا فيهما فيكون المراد منه الذات اذا وقع موضوعا في الاخر
اي فليتنز الوسط عين المفهوم اي حتى يلزم عدم التكرار
بلا افراد اي بل المراد المفهوم اي مفهوم المحمول **بمصدق**
عليه مفهوم الاوسط وان كان محولا ام موضوعا لكن المتبادر من
الترتيب هذا سياتي في البيان في قوله لانه بمنزلة ان يقال الخ
حي بالمثل الاول ولا يجري في الرابع فليحرج بالتمام **بنج**

له الاكبر اي مفهوم الاكبر **المطالب الرابع** وهي المحمولات
الرابع الموجبة والسالبة الكلية وجزئية والشكل الثاني لا **بنج**
غير السالبة الكلية او جزئية والشكل الثالث لا **بنج** غير الجزئية
سالبة وموجبة والشكل الرابع **بنج** المطالب المحصول ما يخلو
الموجبة الكلية **من الموضوع** وهو الا صغر **الي المحمول** وهو
الحد الاكبر **حتى يلزم الاشكال** وذلك ان الاكبر فيه دلالة
علي ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن جعلها الا صغر
فيثبت الحكم له ولا حاجة اليه ولذلك وضع في الرتبة الاولى
اليه اي الاول يطلب اي المحمول لاجله اي المحمول
موضوع يعني وكل ما يكون بحيث يطلب لا من اخر لاجله يكون
ذلك الشيء اشرف من ذلك الامر **ثم الثالث** وهو ما كان
الحد الاوسط موضوعا في مقدمتين متبعتين **اليه اي الاول**
اياه اي الشكل الاول في اخر المقدمتين وهي الكبرى
لعدم اشتمالها علي الموضوع الذي هو اشرف من المحمول لان
الحد الاوسط موضوع في الكبرى كبرى الشكل الثالث كما في الشكل
الاول والثاني وهو ما كان الحد الاوسط عليه محولا فيهما
خوكل فرس حيوان ولا شيء من الحجر حيوان **بنج** لا شيء من الفرس
بحر قوله يعكس الكبرى اي كبرى الثاني مع مراعاة شروطه الا
نتاج كان يقال كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر حيوان فالكبرى
في هذا الشكل الثالث هي قولنا لا شيء من الحجر حيوان فاذا عكسنا
ها نقول في عكسها لا شيء من الحيوان **بحر** فان السالبة الكلية

لنفكر كنفها لبعض هذا العكس الى المقدمة الصفري
 في الشكل الثاني فيخرج الى الاول ويصير هكذا كل فرس
 حيوان ولا شيء من الحيوان يخرج فيضرب الضرب الثالث
 هذا الشكل الاول فينتج سالبة كلية وهي لا شيء من الفرس
 يخرج كقولك في الضرب الثاني من الشكل الاول وهو المركب
 من كليتين والكبرى سالبة كما سيأتي كل جسم مؤلف ولا
 شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم **قوله**
 في مثاله السابق وهو كل ج ب الجاخره ولا شيء من
 ب ا هذا بدل قوله السابق ولا شيء من اب **قوله** والثنا
 لت وهو ما كان الاوسط موضوعا فيهما **قوله** يعكس الصفري
 اي صفري الشكل الثالث بعض ج اي وكل ج فيضرب
 دوكتب ايضا مانصه على قوله بعض ج هذه عكس
 الصفري فان صفري ان كانت موجبة كلية وهي كل ج ب
 وعكس هذه موجبة جزئية **قوله** يعكس الترتيب اي بان
 جعل الصفري كبرى والكبرى صفري **قوله** لهدم كلية الكبرى
 يعكس الذي هو شرط النتاج الشكل الاول فان من شروطه
 ايجاب الصفري وكلية الكبرى كما سيأتي **قوله** وثانها لا
 ينتج منه اي وينتج من الشكل الرابع وينتج الا مثله البقية
 مذكورة في بعض الشروح **قوله** كل ج ب ولا شيء من اب فهو
 مركب من كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة جزئية وهي
 بعض ب ليس اذا جعلناها بين المقدمتين بان يعكس

المطلبة

المطلوبة الى موجبة جزئية هي بعض ب ج فينتج الكبرى
 سالبة المطلبة الى مثلها ولا شيء من ج اصار شكلا اول
 ونظيره هكذا بعض ج ب ولا شيء من ج ا ينتج بعض ب
 ليس **قوله** فيرد بالعكس اي في المقدمتين جميعا لا عكس
 الترتيب اذ لم يوجد ج شرط النتاج الشكل الاول **قوله**
 لا يحتاج اليه الثاني الى اخره اي لا نعلم في بادئ النظر
 ان شيئا اذا ثبت الامر والتو عن اخر يتحقق بين الا
 مرين سلب فلا يحتاج الى الرد بخلاف الثالث والرابع انتهى
 يشرح اخر وكتب على قوله في هذه الحاشية اذا ثبت الامر
 الجاخره لانه كما سيأتي لا يدركه من اختلاف مقدمتين بالما
 ايجاب والسلب **قوله** وانما ينتج الثاني وهو ما كان الحد الا
 وسط فيه محولا في الصفري والكبرى خوف قولنا كل فرس حيوان
 ولا شيء من الحيوان ينتج بعكس الصفري لا شيء من الفرس
 يخرج فان قلت ما لا سر في تخصيص هذا الشرط في هذا الشكل يا
 لذكر دون الشرط الاخر الا في كلام الشارح قلت كما قال
 بعض الشراح ان قرينه من الطبع وعدم احتياجه الجاخره
 الى الاول انما نشأت من الشرط المذكور فللتنبيه عليه فائدة
 لتخصيصه بالذكر انتهى **قوله** لا تختلف النتيجة يعني وذلك
 الاختلاف اللازم موجب لعدم الانتاج وهو صدف القياس
 الوارد على صورة واحدة مع ايجاب النتيجة واخر مع سلبها
 وهذا يدل على ان القياس لا يمتثل لذاته النتيجة بخصوصية

المادة لا تستثناة اجتهاد في مقتضى الذات والحقق الايجاب
 وهو قولنا كل انسان ناطق كما ان الحق السلب وهو لا يخرج
 من الانسان بفرض **قوله** كان الحق الايجاب وهو الانسان
 ناطق **قوله** والا تكون كلية بان كانت جزئية **قوله** وبعض
 الحيوان فرض كبرى جزئية **قوله** والحق الايجاب وهو لا
 شان حيوان **قوله** ولو قلنا اي بدل بعض الحيوان **قوله**
 كان الحق السلب وهو لا يخرج من الحيوان بصاهل **قوله** قد
 بقولنا اي في السالبة الجزئية اذا كانت كبرى **قوله** كل انسان
 حيوان صغرى كلية **قوله** وبعض الجسم الاخر سالبة جزئية
 كبرى **قوله** والحق الايجاب وهو بعض الانسان جسم **قوله**
 كان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بجزء **قوله** بشرط
 انتاج الثاني اقول الظاهر انه انما ذكر ذلك مع كون تقدم في
 ملحق بربطه قوله ولحسب الكم كلية الكبرى وفيه رسل
 الى انه حيث ذكر ذلك الشرط كان الاول ان يضم اليه الشرط
 الثاني وايضا لتكون شرايط الاشكال كلها في سلك واحد
 سهيلة على المبتدئ الناظر في هذه المقدمة وكتب
 ايضا مانعه ولا يبيح الا السالبة كلية كانت او جزئية
قوله بشرط انتاج الثالث وتقدم انه ما كان الحد الا
 وسط فيه موضوعا في الصغرى والكبرى نحو كل فرس حيوان وكل
 فرس صهال يبيح بغير الصغرى ان بعض الحيوان صهال
 وهذا الشكل لا يبيح الا الجزئية سالبة كانت او موجبة

وكتب

وكتب ايضا مانعه ولا يبيح الا الجزئية سالبة كانت او موجبة
قوله بشرط انتاج الرابع وهو ما كان الحد الاوسط فيه
 موضوعا في الصغرى نحو لا في الكبرى نحو كل فرس حيوان وكل
 صهال فرس يبيح بغير الترتيب بل يجعل الصغرى كبرى والكبرى
 صغرى فيصير كل صهال فرس وكل فرس حيوان ويعتضي الظاهر
 هرا ان تكون النتيجة كلية وهي كل صهال حيوان لكن هذا الشكل
 يبيح المطالب الرابع المحصورة ما عدا الموجب الكلي فلا بد
 فيه حينئذ من على النتيجة ايضا فيكون بعض الحيوان صهال
 فلما مل **قوله** معيارا معمول ثانيا **قوله** العلوم اي النظرية **قوله**
 اي ميزانها هو احد اطلاق المعيار قال السيد في حواشي المطالع
 اول الكتاب معيارا كميال يعرف به كمال الالفاظ في المواد الجزئية
 والعلوم وكذا هو ميزان ثم قال والذي يقتضيه ظاهر العبارة
 ان يذكر المعيار مع النظر والميزان مع الفكر لكنه على تنبيهها
 على المعيار قد يطلق على الميزان ايضا انتهى المراد نقله منه **قوله**
 الموجب الكلي والسالب الكلي اشرف مما بعده لانه هو المنتفع به **قوله**
 ستة عشر خبرا كما جعل مبني للتركيب **قوله** بالاول اي بالشرط الاول
قوله اما البين صفة بالكلية والجزئية **قوله** من الصغرى حال **قوله**
 في الرابع متعلق بغير **قوله** بالثاني اي بالشرط الثاني **قوله**
 من الكبرى اي حال كونه كون كل من الجزئيتين الموجبة والسالبة
 من الكبرى **قوله** في الكلية متعلق بغير **قوله** من الصغرى حال **قوله**
 نظريته المنتجة اربعة وقد علم من كلامه ان كل ضرب منه يبيح

مطلوب ما يتلوا بالاربع وعلم ان الشجرة متشعبة
 اخبر المتقدمين كما مر فكيف اريد لاحظ في هذا الترتيب
 شرف ضروب القياس والنتيجة فيقدم الاشرف فالأول
 شرف شرح آخر **اربعة** ايضا يعني الاول كالاول فان
 ضرورية النتيجة اربعة كما سيف نيانه واما بيان هذا فنقول
 قال السعد في شرح الشبهة اما بطريق الحذف فلان اختلاف
 المتقدمين بالكيف اسقط ثمانية اعني الموجبتين كليتين
 كانتا اوجزيتين او الصغرى كلية والكبرى جزئية او بالعكس
 والالبتين كذلك وكلية الكبرى اسقط اربعة اعني الكبرى
 الجزئية السالبة مع الموجبتين والموجبة مع الالبتين
 واما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية ان كانت
 كلية مع الصغرى الموجبتين وان كانت موجبة مع
 الالبتين وكتب ايضا مانصه قوله اربعة ايضا كالاول اي
 فالاول من كليتين والصغرى موجبة ونتيجة سالبة كلية
 نحو كل ج ب ولا شيء ا ب فلا شيء من ج ب بالخلف وهو ضم
 نقبض النتيجة الى الكبرى لينتج نقبض الصغرى هكذا بعض
 ج اول شيء من ا ب فبعض ج ليس ب وهو كاذب لانه قد
 كان كل ج ب واذا كذب نقبض النتيجة فالنتيجة ضادقة
 وهو المطلوب ويعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول كما مر
 والثاني من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
 ونتيجة سالبة جزئية نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض

ج

ج ليس ا والثالث من كليتين والكبرى موجبة ونتيجة سالبة
 كلية كلية نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا والاربع
 من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ونتيجة سالبة
 جزئية نحو بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ب ثم كتب
 مانصه قوله في هذه الحاشية والثاني الى اخره اعلم ان دليل اثباتنا
 ج د بالخلف ويعكس الصغرى ليرتد الى الاول وبغير موضوع
 ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا وقوله والثاني من كليتين اي
 اخره بالخلف ويعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم على النتيجة وقوله
 والرابع الى اخره بالخلف فتامل وراجع عبارة السعد في شرح الشبهة
 فان الظاهر ان في هذا الكلام خلافا من الكتاب الاول **ون**
 ومن الثالث ستة يقتضي الشرطين السابقين فيه وهما ايجاب
 الصغرى بحسب الكيف وبحسب الكم كلية احدي المتقدمتين
 اما بطريق الحذف فلان ايجاب الصغرى اسقط ثمانية كما مر
 في الاول وكلية احديهما اسقط الصغرى الموجبة الجزئية مع الجزئية
 البتين واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية
 كلية فلا كلية تنتج مع المحصورات الاربع والجزئية مع الجزيتين
 ونتيجة هذا الشكل لا تكون كلية وهما لا ينتجان الكلية لجواز ان
 يكون الا صغرا عم من الاكبر فلا يصح حمل الاكبر عليه كليا لا ايجابا ولا
 سلما لقوله كل ا ن حيوان وكل ا ن ا ناطور ولا شيء من الا ن
 نفوس النقي وكتب ايضا مانصه قوله ومن الثالث ستة الاول
 من موجبتين كليتين ونتيجة موجبة جزئية نحو كل ج ب وكل ا ب

فيمضج او يرتد الى الاول بعكس الصفري كما تقدم والثاني
 من موجبتين والصفري كلية نتيجة موجبة جزئية نحو
 بعض ج وكل اب فيمضج او الثالث من كليتين والصفري
 موجبة ونتيجة سالبة جزئية نحو كل ب ج ولا شيء من ب ا
 فيمضج ليس ا بالخلف ويعكس الصفري والرابع من صفري
 موجبة كلية وكبري سالبة جزئية ونتيجة سالبة جزئية نحو
 كل ب ج ومضج ليس ا فيمضج ليس ا بالخلف وبالفرض الخامس
 من موجبتين والكبري كلية ونتيجة موجبة جزئية نحو بعض
 ب ج وكل ب ا فيمضج ا بالخلف ويعكس الصفري وبالفرض
 سوطوع الجزئية وثم مغول كل د ج وكل د ا فيمضج ا لاد
 من صفري موجبة جزئية وكبري سالبة كلية ونتيجة
 سالبة جزئية نحو بعض ب ج ولا شيء من ب ا فيمضج ليس
 ا بالخلف وبالعكس للصفري وبالفرض الثاني من بعض الصفري
 مع حذف بغير امان الحملية وعامة المقدستين في
 المنطق لم يثبتوا لهذا القسم وهو المتركب من حيلتين
 فحسبوا انه لا يكون الا من الحمليات وان الشرطيات لا
 تكون الا استثنائية كذا في الاشارات **وفهم** وهو المنظم
 المنظم عتاويين كل الاربعة وهو ليس كذلك كثره من
 وهو ما تركب الجاهل خرج الاثنان من ضرب
 زوج في زوج كالاربعة في الاربعة وبصير في اثني عشر
 فانها تحصل من ضرب زوج وهو اثنان في زوج وهو ستة

لكن

لكن الشارح سياتي له قريباً انه يقول وبقي زوج الزوج والفرد
 ومثل ذلك باثني عشر فتأمل واجاب بعضنا فافضل الدرس من هذا الا
 يراد بان المراد ما تركب من ضرب زوج في زوج فقط بخلاف الاثني
 عشر فانها تحصل من ضرب زوج ثارة ومن ضرب فرد اخري نحو
 اثنين في ستة وثلاثة في اربعة فتأمل وهو ما تركب الي اخره
 خرج ثلاثة من ضرب زوج كالاربعة وقوله في فرد ثلاثة والمأ
 صل من ضربهما اثني عشر وسياي قريباً انه يقول وبقي زوج
 الزوج والفرد فهو قسم ثالث وهذا الضابط يشمله اللهم
 الا ان يقال كما افاده بعض الافاضل انه المراد فقط كما تقدم
 فليحذر **وفهم** ابي زوج الفرد **وهو** اي عدد **كثرة**
 فانها لو قسمت قسم واحد لا انتهت الى عدد فرد
 وهو ثلاثة وكذا الكلام في عشرة فانها تنتهي الى خمسة بخلاف
 نحو ثمانية **فهم** وهو ما اي عدد **ليس** بواحد ينظر هل
 اجتز عن الاربعة وعبارة بعض الصفري وزوج الزوج
 والفرد ما قبل التنصيف اكثر من مرة والنهي تنصيفه الى
 عدد وفرد وهو ما تركب من ضرب عدد زوج في عدد زوج
 ثارة ومن عدد زوج في عدد فرد ثارة اخر كاثني عشر انتهى
 كلامه فتأمل وفي عبارة بعض الصفري ايضا لانه اذا قبل
 التنصيف مرة واحدة فقط كالعشرة فهو زوج الفرد وان
 قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد
 كالاربعة فهو زوج الزوج **والتم** وان لم ينته اليه كالعشرة

فهو زوج الزوج والفرد فعلم ان تليث هذه المتصلة اول
 من تشبهات ثلثتها كما فعله المذاهب انتهى ومنه يعلم محذور قول
 الشارع هنا ليس بواحد فرجه الذي سبحانه ونعمنا به المسلمين
 امين **قوله** كل ما كان الى اخره متصلة **قوله** وكل حيوان الى اخره
 حلية **قوله** مما لم يشارك وهو فرد فانه لم يشارك الحلية بل يباينها
 والمشارك لها هو الحيوان الاخر وهو اما زوج **قوله** الجاهل اي ذلك
 المؤلف مما شارك اي من لجزء المشارك وهو اما زوج
قوله كالحاج اما ب واما د واما ه نظير كل كلمة اما البسم واما فعل واما
 حرف وقوله وكل ب ط نظير كل كلمة لفظ **قوله** مثاله اي غير
 العكس وقوله كل ما كان الى اخره متصلة صغرى وانما مثل ذلك
 بذلك دون عكس لانه المطبوع لثانته وكل حيوان الى
 اخره متصلة مانعة جمع **قوله** بل الخ الى اخره وفيه انه مني العطف
 للزوم بين المتضادين والقسم للزوم الى الاقسام فبالضرورة
 ينقسم اللزوم اليها انتهى شرح آخر **قوله** بين الشرطينين
 المتصلتين وقد تقدم مثاله في المتن ويشمل ايضا المتصلتين
 وقد تقدم قريبا في المتن ايضا وكل منها ينقسم الى ثلاثة اقسام
 م لان الشركة بينهما اما في جنس تام من الآخر ولا فرق في
 المتصلة والمتصلة بين ان يكون المتصلة صغرى والمتصلة
 كبرى او بالعكس والمطبوع بينهما ما الكون فيه المتصلة صغرى
 والمتصلة سوحية كبرى كما بين ذلك وكذا المطبوع من
 المتصلتين والمتصلتين في شروح المشبهة وغيرها فليجمع

اليه

اليه من احب الاطلاح عليه **قوله** من ذلك اي المقدم وال
 لما **قوله** كلما كان الى اخره شرطية متصلة **قوله** ودائما الى اخره
 متصلة **قوله** فتتركب من مقدمتين احدهما شرطية الى اخره
 اعلم ان القسم العقلي يقتضي ان يكون الاقسام ثمانية
 عشر قسما وذلك لان الاستثنائي مركب من مقدمتين
 احدهما شرطية متصلة او منفصلة وهي ثلاثة اقسام مانعة
 الجمع والحل او مانعة احدهما فهذه الاربعة والآخرى استثنائية
 ثمانية اعني وضع احد جزئي الشرطية او رفعه فالخاص ما ذكر
 وبيان له المتصلة مشتملة على وضع المقدم او رفعه او وضع
 التالي او رفعه فهذه اربعة لكن النتيجة منها اثنتان واثنتان
 عظيمات وكذا الكلام في مانعة الجمع والنتيجة فيها اثنتان ايضا
 اثنتان عظيمات فيها فصار الملتح من المجموع عشر اقسام
 عقلي فقامل ثم النظر هل القياس الاستثنائي يطلق على غير
 الملتح ايضا كما يطلق على الملتح لانه يصدق عليه تعريف
 القياس السابق لانه بحيث لو سلم ان رفع اللزوم مثالي يلزم
 منه رفع اللازم صدق قولنا في تعريف القياس مني سلمت
 لزوم عنها لذا اتفق قول اخر قائل وافهم وكتب ايضا مانع
 قوله اخذ بهما شرطية متصلة او منفصلة وكتب ايضا مانع
 لزومية كما سياتي في المتصلة وقوله والآخرى حلية اي استثنائية
 او شرطية على ما بينت السيد وغيره ثم كتب ايضا مانع قوله

والاخرى وضع في اخره لم يبين حالها من كونها حملية او شرطية
قال السعد في شرح الشبهة قال في راس الاستشهادي يكون مركبا
من مقدمتين احدهما شرطية متصلة او منفصلة والاخرى احد
جزئي الشرطية او تعييضه دالة على الوضع او الرفع وتكون حملية
او شرطية باعتبار تركيب الشرطية من حمليتين او شرطيتين
او حملية او شرطية فان كانت مقدم الشرطية وثالبها حمليتين كانت
المقدمة الاستثنائية حملية وان كانتا شرطيتين كانت
شرطية وان كانت مقدمها حملية وثالبها شرطية فان كان الا
ستثناء التعييض التالي كانت شرطية وان كان بالعكس فبالعكس
والنهي وكتب علي قول البعد وان كان مقدمها حملية الى اخره
النظر مثاله **قوله** ووضع احد جزئيهما والمقدم او التالي فان
كان الموضوع التالي فلا يلحق كما سيأتي **قوله** او رفعه اي التالي
المراد بالاحد فافهم **قوله** وضع الجزء الاخر اي التالي ان كانت
المقدم موضوعا وقوله او رفعه اي ان كانت المرفوع التالي فالكلام
على التوزيع **قوله** او رفعه اي رفع الجزء الاخر يعني التالي فان
رفع يرفع المقدم هكذا حمل كلام الشارع على التوزيع بغير نسبة
ما سيأتي في كلامه لا على ما يثبت في قوله والاخرى وضع احد
جزئيهما التام الوضع المقدم او التالي فافهم وكتب على هذه القولة
ايضا ما نصه والاولى ان يقال انه كلام يحمل على الشرطية المتصلة
والمنفصلة ايضا وسياتي بيانه قريبا فتأمل **قوله** اذ لا يلزم من وجود

اللازم

اللازم وجود للضرورة يجوز ان يكون اللازم اعم من الملزوم والبيان بعد
جد بدون الخاص كالحیوان وجد بدون الانسان **قوله** اذ لا يلزم
من عدم الملزوم الى اخره يجوز ان يتماخض من اللازم ولا يلزم
من عدم الاخص عدم الاعم كالاتان مع الحيوان **قوله** ويجوز
ب الشرطية فيه ابهام ان لا يجاب ليس شرطية في المتصلة او
الشرطية خلافا لها وليس الامر كذلك لفقه قال السعد في شرح
الشبهة بعد ان قال فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من
مقدمتين احدهما شرطية والاخرى احد جزئي الشرطية او
تعويضه دالة على الوضع او الرفع ثم قال وشرط في التاجه
امور احدها ان تكون الشرطية موجبة او سالبة عقيمة لانه لا
يمكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود احدهما
او تعييضه وجود الاخر او عدمه الثاني ان تكون الشرطية
لزامية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة وو
جه ذلك ثم قال الثالث ان تكون الشرطية كلية وفرد
عرفت معناها او يكون الاستثناء كليا اي محققا في جميع الازما
ن وعلى جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم الي ما ذكره
مثل ذلك في القطب ايضا فتأمل ذلك وافهم تعلم كلام الشا
رح **قوله** وكلية اي وكلية الاستثناء في قال في القطب وثنا
لها اي الشروط احد الامرين وهو ما كلية الشرطية
او كلية الاستثناء اي كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفى الامر

احتمل ان يكون الكزوم او العناد على بعض الاوضاع ولا يستلزم
عني وضع اخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي ان شرطية او
لغيره لثبوت الاخر او انقائه اللهم الا اذا كانت وقت الا
تصال او الانفصال ووصفها هو بعينه وقت الاستثناء
وضعه فانه ينتج القياس ضرورة كقولنا ان قد زيد وقت
الظهور مع عمرو واكرمت لكنه مقدم مع عمرو في ذلك الوقت
واكرمت والمراد بكلمة الاستثناء ان لا يتحقق الاستثناء في جميع
اللازمة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم
الي اخره **حقيقته** فيكون المنتج اربعة اثنان باعتبار الو
ضع واثنان باعتبار الرفع **لا** امتناع ورفعهما اي الجزين
نوه اما ما نفعه الخلو الي اخره فالمنتجة فيها اثنان باعتبار الرفع
كما نصه جميع الناطقة كما سيأتي بان لها اثنين باعتبار الو
ضع **عنهما** اي عن الطرفين **كقولنا** هذه الشيء مثالي
الاستثناء لثبوت احد الطرفين لينتج عين الاخر اما لا
شجر ولا جرحا احدهما الغضبيات الثلاث كل منهما اعم من لغيره
الاخرى فلا شجر اعم من لغيره لا جرح وهو اي اللغبيته جرح
فان لا شجر يصرف على جرح وعلى غير جرح كانت مثلا فهو
اعم من جرح وكذا الكلام في لا جرح فانه اعم من شجر الذي هو
لغيره لا شجر فان لا جرح يصرف على شجر وعلى غيره كالحجوان
مثلا فهو اعم من شجر الذي هو اللغبيته الا لا يصرف شجر

على الحيوان مثلا الضاد لا شجر عليه لينتج غير الطرفين
الاخر وهو لا جرح **بجلا** اي بخلاف استثناء لغيره احد
الطرفين فان كانت استثناء عين احد الطرفين فلا ينتج عين
الطرف الاخر ولا لغيره **لا** شجر يعني الذي هو عين
احد الطرفين فانه لا ينتج عين الطرف الاخر الذي هو
جرح وكذا الكلام في قوله او لكنه جرح الذي هو العين الاخر **فان**
لغيره الاخر اي الطرف الاخر ولا ينتج عينه لا امتناع اجتمعا
عنها على الطرف الصدق لقوله لا امتناع الاخره علة الحقيقة
امتناعها امتناع عين الطرف **اجتمعا** اي الطرفين **البر**
هنا قياس مؤلف من مقدمات يقينية الي اخره قال المواجه
سعد الدين في او اخر شرح الشبهة مانصه واما المسائل فهي القضايا
يا التي تطلب في ذلك من محولاتها الى موضوعاتها بالبرهان فهي
لان تكون الاكسمة وهذا مما لا خلاف فيه لاحد والقول بما
ضمال كونها غير كلية بعبد جدا انتهى كلامه وقريب من
ذلك قول من يعضي من المسئلة مطلوب جزئي ببرهان عليه
في العلم النهائي واقول ظاهر كل منهما ان المسئلة لا تكون طلبية
اذ البرهان هو القياس المؤلف من مقدمات يقينية لا امتناع
يعني لكن قال السعد ايضا في شرح الشبهة اقول مقدمات
البرهان لا يجب ان تكون من الست بل قد تكون من الكسبيات
المنتهية اليها فخره المصان القياس الذي مواده الاول من المقدمات
الست وما كانت مقدماته ضرورية **او** كسبيات **او**

مختلفين يثبت برهاننا ويحال ان البرهان لا يتألف الا من الضر
ريات فمعناه انه لا يتألف الا من القضايا يكون التصديق فيها
ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها او ممكنة وسواء كانت بدئية
او مكتسبة فهذا القياس مؤلف من المقدمات لا فائدة للثبوت
انتهى كلامه بخروجه فتأمل قوله ههنا سواء كانت ضرورية في
نفسها مع قوله في تعريف المسئلة فهي لا تكون الا كسبة المخرج
على ما قبله فهل هو شكل بالقياس اذ اكانت مقدماته ضرورية
يكون النتيجة ضرورية فكيف يقول ان المسئلة لا تكون الا كسبة
حرره **واحد** هما الى اخره قال **السعد** في شرح التسمية
والاوسط فيه اي البرهان لا يدان بكونه علة لحصول التصد
يق بالحكم المطلوب والا لم يكن البرهان علة ثم لا يخلو اما ان
يكون مع علة لوجوده ذلك الحكم في الخارج ايضا ويسمى برهانا
ناليا لا فادته التسمية اعني عليه الحكم على الاطلاق واما ان
لا يكون كذلك ويسمى برهاننا انبيا اعني الثبوت في العقل دون
العلية في الوجود انتهى المقصود نقله منه فتأمل **علة**
لحصول التصديق الاخر وهو ما ولقولنا البناء
هنا ما كان الحد الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاخصر
ام لا فخره وكتبنا ايضا ما مضى ثم الاوسط في البرهان التسمي مع
انه علة لوجود الاكبر لا اخصر قد تكون ايضا علة لوجود الاكبر
مطلقا كما في قولنا زيد منعطف في الاطلاق وكل منعطف في الاطلاق
محموم فان منعطف في الاطلاق كما انه علة للثبوت الحمي لزيد كذلك

هو علة للحمي في نفسها وفي لا يكون كذلك بل يجوز ان يكون
معلولا للاكبر كما في قولنا هذه الخبثية تحرك النار اليها وكل
خبثية تحرك النار اليها ففقد وصلت اليها فان تحرك النار
علة لوصولها اليها مع انه معلول للنار وفي المثالين تسامح التسمي
من شرح السعد على التسمية ويوجد في بعض نسخ السعد
بعد قوله تسامح لان مقدمتها قد لا يكونان بقيسيتين بل
ظنيتين لان مقدماتهما ظنيتان طليات كذلك اي نسبة
الاكبر الى الاخصر **في** الذهن لا في الخارج فهو انما يثبت ثبوت
الحكم في العلم واما ان علة ما اذا فهو لا يغير ذلك كما سياتي **والثاني**
اي قال السعد في شرح التسمية والاوسط في البرهان
الا في ان كلا نسبة معلولا لوجود الحكم في الخارج بسبب دليل كما في
قولنا زيد محموم وكل محموم منعطف في الاطلاق والالم يسم باسم خا
ص كما في قولنا هذه الحمام تشتت غبا وكل حمام تشتت غبا فهي
مخرقة فان الاشتغال غبا ليس معلولا للاحراق بل كلاهما معلول
لان الاخصر اقنع غيبة خارج التسمي كلامه **فالحمام** اي التي
هي الاوسط **علة** اي في الذهن ومعلولة بحسب الوجود
الخارجي كما سياتي **ثبوت** الاخره ومنه يعلم ان المراد با
لعلة فيه ونقله العلية فتأمل **اي** ثبوت اي في العقل فقط
في دون لميته يعني عليه الحكم على الاطلاق وهذا خارجا
كقولنا الواحد نصف الاثنين الاخر وكقولنا الجسم الواحد
في ان واحد لا يكون في مكانين **سعد** **بمجرد** ذلك **اي**

تصوير طريقه **قوله** بل يحتاج الى التاخذ بهذه بالحس الاخر اقول هل
يدخل في ذلك التواترات فانه قال فيما ان للعقل حكم بواسطة
السمع وحينئذ فيشكل علي جعلها مقابلة للمشاهدات للبحر
لحواسه وكتب ايضا ما نصه قوله بل يحتاج اي العقل الى اخذ هذه
نزي صرح ان المدرك هو العقل لكن بواسطة الحس وظاهر
كلامه صاحب التلخيص او صرح به ان المدرك بالحواس
الحس الظاهرة ليس مدركا بالعقل اخرا وكذا كلام صاحب الظواهر
وقد مر عليه السعد فليراجع حواشيه وعبارته صاحب التلخيص
والمراد بالحس ما يدرك وهو مادة باحدى الحواس الخمس
الظاهرة فدخل فيه الحياتي قال السعد وهو اي الحياتي
لمعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها ما يدرك
بالحس ثم قال في المتن والعقل ما عدا ذلك فدخل فيه الوهمي
وما يدرك بالوجدان الاخر ما نصه المولى سعد الدين فلا
تفعل عن اختلاف الاصطلاح وكتب ايضا ما نصه قال السعد
في شرح الشبهة فاما المشاهدات فهي قضاياء يحكم فيها بواسطة
الحواس الظاهرة ونسي حيات كما يحكم بان الشمس بطيئة
والحواس الباطنة ونسي وخذانيات كما يحكم بان لنا جوعا
وعطبا ثم ان الاحكام كلها جزئية فان الحكم لا يغير الا هذه
الا ان هذه النار حارة ولما الحكم بان كل نار حارة فحكم عقلي استغنا
به العقل من الاحساس بجزئيات ذلك الحكم والوقوف علي
علته وبهذا يظهر الحكم بالمشاهدات مركب من الحس

والفصل لاحد مجرد كما لو فهمه لائحة التاخذ بعقل القطب
الشمسي كلامه **قوله** فسي حيات ومحسوسات ايضا **قوله**
الشمس مشرقة في المدرك بالبصر والنار مشرقة في المدرك
بالحس **قوله** وان كان اي الحس **قوله** فوجدانيات انجب
فسي وجدانيات **قوله** سهل للصغير في بعض النسخ استقاط
الصغير والاقتضار علي سهل ولعله احسن **قوله** تجدس قويا
سعد وكتب ايضا ما نصه قوله تجدس مطيد للعلم افهم
ان المختصين من الحس نوعا لا يغير العلم **قوله** وبعد عنهما
والخاتمة عند حيلولة الارض بينهما **قوله** وفرق بينهما الى اخر
قال السعد بعد ان عرف الحس قريب من ذلك بان نصه
فهو اي الحيات كالمجربيات في تكرار المشاهدة ومقارنة القياس
الحقي الا ان النسب في المجربيات معلوم السب غير معلوم
الماهية وفي المجربيات معلوم بالوجهين واسماءها ففطن عليه
بالجدس لا بالقول والالتحاذ من المعلوم الكسبية التهي المقصود
لعله من **قوله** وتجدر سرعة الانتقال الى اخره قال لا يدي
في شرحه والمراد بالجدس سرعة الانتقال لذهن من المبادي
الى المطالب والعرف بينه وبين الفكر ظاهر الا ان الفكر لا يدركه
من حركتين حركة التحصيل المبادي وهي حركة من المبادي وحركة
التحصيل البصورية وهي حركة من المبادي الى المطالب بخلاف الجدس
فانه لا حركة فيه اخلا لا يقال لا انتقال فيه دقي ولا شئ من
الحركة له فعينه لوجوده كونه الحركة معبر عنه بجملة تحت واعلم المجربيات

والجوريات لئلا تجتهد على الغير لئلا يحصل له الجور والنجاسة
المعية ان العلم به انتهى كماله من غير وجه الله تعالى وقد
تكلم السعد على الجوريات بما هو موافق لذلك فليراجع فانه
يكتب وكتب على قوله في هذه الفقرة اعلم ان عبارة السعد
فالعلم الحاصل من التواتر والجور والنجاسة لا يكون حجة على
الغير لجواز ان لا يكون حاصل له انتهى بواسطة السماع ويشر
ويشترط الاشارة الى الجور حتى لا يعتبر التواتر الا فيما يرد
الى المشاهدة **سعد** قضايها قياسا لها معها وليس القضا
يا النظرية القياس **سعد** بعد لا رتبة زرع الجملة مفا
قة ليعد **سعد** من مقدمات مشهورة وهي قضايها نصير
نظاير الالحاح عليها حسن الاحسان الى الابا واره الاكثر
كوحدة الالة اواره طابفة مخصوصة كاستحالة التللسعد
وكتب ايضا ما نصه قوله قياس مؤلف من مقدمات
مشهورة قال السعد في شرح الشبهة فان قلت المشهورات
قد تكون تقيضة بل اولية فكيف تجعل من اليقينات قلت
المراد ان المشهورات لا يعتبر فيها اليقين او طابفة
لواقع بل الشهرة ونطاق الاشوا كانت يقينية اولاسم
فبعض القيايا قد يكون اوليا باعتبار مشهورات باعتبار
وقد تبلغ الشهرة الى حيث يشبه بالاوليات ويترك
بينهما بان العقل الصريح الذي لا ينظر الى غير تصور الطرفين
الحكم الاوليات من غير دفع دون المشهورات ولذلك ينظر

التعريف

التعريف اليها كاستحسان الكذب اذا اشبه على مصلحة عظيمة
بجوريات الاوليات فانه لا يصح بالقياس الى الجوريات
النهي كلامه رحمه الله سبحانه وكتب على قوله في هذه
الفقرة بل اولية الجوريات ما نصه لا يكون كافية لتفويض
الحجج الجوريات فانه الشرح يكذب به وان كان مشهورا عند قوم
من اهل الهند ايدى او سامة قال السعد في شرح
الشبهة واما المسلمات فهي قضايها اخذها احد الخصمين
سلمة من صاحبها ليس عليها الكلام او تكون سلمة فيما بين
اهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات
سواء كانت مقدمات من نوع واحد او من نوعين يسمى جودا
فهو قياس مؤلف من قضايها مشهورة او سلمة وان كانت
في الواقع يقينية بل اولية والحفانه اعم من البرهان باعتبار
الصورة ايضا لان المعنى فيه الانتاج بحسب التسليم والتسلم
شوا كان قياسا او استقرا او تمثيلا بخلاف البرهان فانه لا يكون
الا قيايا انتهى المقصود منه وكتب ايضا ما نصه قوله او سلمة
فيه اشارة الى ما قاله البشارح الايدي والذي هو الشرح كالمحصر
منه فيما اظن ونصه واعلم ان هذا التعريف يعني تعريف المصم
المذكور ليس بجامع لخروج بعض الجور عنه فان من الجور
ما يتوكل من مقدمات سلمة وهو القيايا التي تسلم في علم او فيما
بين الخصوم فينبني كل واحد منها عليها الكلام في دفع الخوفا
كانت اولى اطله التعريف كلامه رحمه الله سبحانه كقولنا شاذ

بالمستظهر **والفرض** منه الزام الخصم الى اخره قال السعد في
 شرح التسمية والفروض من الجدول فناء من هو فاضر عنه
 درك البرهان والزام الخصم فالجدول قد يكون تحاسا
 يخط الراي وعامة نفعه ان لا يصير ملزوما وقد يكون سائلا
 مسترضا هادما للوضع ما وغاية نفعه ان يلزم الخصم الشهي
 والخطابة فيياس الى اخره اقول ظاهر ضيعته ان الخطابة
 متايرة للجدول فلا تجتمع معه وقد يقال بحسب تادي
 الحرايم ان المقدمات المقبولة لا مانع ان تكون مشهورة ايضا
 وكذا المقدمات المظنونة لا مانع ان تكون مسلمة عند
 الخصم اللهم الا ان يقال ان قيد الحبيثية مراعي وان
 المعنى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الى اخره في القياس
 الذي لو وجد مقدماته من حيث انها مقبولة او مظنونة
 فلا ينافي ان تكون غير ذلك ثم رابت المولي سعد الدين في
 شرح التسمية تعرضا لذلك فقال بعد قصره في المقبولات
 والمظنونات مانعه ويدخل فيها الجريبات الاكثرية والمتواترات
 والحديسات الغير اليقينية والقياس الذي لو وجد مقدماته
 من حيث انها مقبولة او مظنونة نسي به فظاهر مثل هذه
 العبارة ان الخطابات لا تكون الا قياسا والحقا انها قد تكون
 قياسا وقد تكون اسعرا وقد تكون تمثيل وقد تكون عاب صغ
 صوف قياس بمعنى يقيني الاتحاج كما لو جيلين في الشكل الثاني
 بشرط ان يظن ان الاتحاج وقابنها الاقناع والترخيص

فيما يقع **والشعير** عما يصير التهيلا من اقباله لتثنية مسته
 ما ذكرناه فالجهد الله سبحانه وتعالى على قوله السعد ويدخل فيها
 الجريبات الى اخره مانعه انظر الضمير في فيها هل يرجع الى المقبولات
 وت والمظنونات معا او الى المظنونات وانظر قوله ايضا
 الغير اليقينية هل هو وصف للحديسات فتخرج الحديسات
 اليقينية وحيت يقال لم خرجت هذه ودخلت المتواترات
 مع انها يقينية فليتنا مل ويخرج مرة اخرى فانه على الجهل
 معتقد ليه سبب من الاسباب كالا نبيا والاوليا والحكام
 والشعور وقد يعتقد من غير ان يسبب الى احد كالا فقال
 السابرة سعد او مقدمات مظنونة قضية العطف على
 سابقه ان المقدمات المقبولة من الشخص ليست طلبية
 ايضا وفيه نظر بل الظاهر انها قد تكون طلبية ايضا وقد
 تكون يقينية وخصوصا منه صلى الله عليه وسلم فتأمل وحده
 اللهم الا ان يقال روي في العطف الحبيثية ايضا كما حذرناه فنا
 مل والشعر قياسا اي صورة او كالتقياس تأمل من مقدمات
 الى اخره ونسي تمثيلات ابدى والفرض منه انفعال
 النفس يقضي او بسط التحصيل مبداء فعل او ترك او ترخي او تخط
 ولهذا يفيد في بعض الحروب وعند الا سماحق والا شعطاف
 مالا يفيد غير فان الناس اطوع للتحصيل منهم للتصديق لكونه
 اعز والذوق علم ان الشعور لا يطلب به التصديق بل يطلب به
 التحصيل فلا يكون قياسا ولما كان التحصيل مجري مجري التصديق

من جهة تأثيره في النفس قبضاً وبسطاً عندئذ الالهية التي ابدى
قوله والمغالطة الاخرى اقرب من الغضايا فاسد صورة او مادة
 ويتألف من الغضايا المشبهة بالاوليات او المشهورات من
 جهة اللفظ والمعنى والوهيمات بشبهة بالمشهورات
 معنى فمادة المغالطة اعم والمغالطة لا تغيب بحسب الذات
 بل بحسب المتأينة ولولا قصور التمييز لكانت للمغالطة
 شاع التلويح كلام العدد في شرح الشبهة او بعد قد
 بات وهمية كانت او كاذبة قال العدد في شرة الرسالة
 واما الوهيمات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الا اني
 في امور غير محسوسة وانما تغيب بذلك لان احكام الوهم
 في المحسوسات يصدر عنها العقل ولنطاق العقل والوهم
 كانت مما يجري مجرى الوهيمات شديداً الوضع لا يكاد
 يقع فيها اختلاف اراء واما في المعنويات الصرفة فكاذبة
 يدل ان الوهم يباعث العقل في المقدمات اليقينية
 الا لتأخر وينتزع في النتيجة كما في قولنا الميت حياد و
 كل حياد لا يخاف منه واحكام الوهم مستفوزة في اليقين لانه
 اقرب الى المحسوسات واقرب في الضمان والقياس للمؤلف
 منها بسبب سخطه والغرض منها اسكات الخصم وتقليطه
 واقوي منافعها لا خراز عنها التلويح كلامه قوله تشبها وهما
 المقدمات المتأينة المشبهة بالحف او المشبهة بالمشهورات
 فمنها قسم والغرض المتأينة الوهيمية **قوله** او المشبهة

بالمتأينة ظاهرة العطف على ما بقى اذا المشبهة لئلا فيها شك
 ان المتأينة تأثر تغيب الكلي وتأثر تغيب غير فقد
 قال العدد بعد انه بين الحصر في الحصر بانقصه
 فالمفيد للتصديق الجازم الحق الحق هو البرهان
 والتصديق الجازم الغير الحق هو القطعة واما
 للتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه حقا او غير
 حق بل يعتبر فيه عموم لا عتارف والا فهو النعت وهو
 مع القطعة تحت قسم واحد هو المغالطة والمفيد
 للتصديق الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتخييل
 دون التصديق هو الشعر البهي كلامه فانت تراه
 جعل الصناعات الحس كالحا مفيدة للتصديق باعدا
 الشعر وحيلته فليامل مع قول الشيخ رحمه الله سبحانه لا
 يغيب يغيبنا ولا طنا بل مجرد الشك فان الشك من قبيل
 لتصور لا للتصديق فخره **قوله** فمن اوهم بذلك
 العوام الى اخره قال الا يدري في شرحه ثم المغالطة ان
 ادعي المتأينة بحف وليكن كذلك فهو القياس
 السطحة وان ادعي المتأينة بالمشهورات ولا تكون
 كذلك فهو الخطيب التلويح فنام له مع ما هنا **قوله** شاعنا
 في الصحاح والشغب بالسكون تهيج الشر **قوله** الكثر
 خبر عن قوله سابق وهو قوله القبط امان جهة الصوب
 الى اخره القبط في القياس انما مد جهة صورته او من

جهته مادته لو من جهتيهما جميعا ما من جهة المصنوع
فبان لا يكون على شكل من الاشكال الاربعة ولا يكون
على ضرب ثالث واما من جهة المادة فبان يكون مقد
ما انه كاذبة لكنها تشبه الحق اما من جهة اللفظ
فقال ان يقال الواجب لذاته اما يمكن الوجود فهو
يمكن العدم وكل ما هو غير ممكن الوجود فهو ممكن قالوا
جب اما يمكن العدم او ممكن وهذه اللفظ انما عرض
من جهة التفظظ اللفظ لانه ان اريد بلفظ الامكان
انما هو الامكان العام فالواجب لذاته ممكن الوجود
بهذا المعنى ولا يلزم منه ان يكون ممسعا ما فيه
من المصانعة وهي ان تجعل الاوسط ونفسه الا صغر
نفس الاكبر فيفيد بل اللفظ بمرادفه مثل ان يقال كل انسان
بشر وكل بشر متفكر فجعل الكبرى نفس المطلوب دقايق
الانكار **والناقص** احترز به عن الاستقراء التام فان
له من العسا القبيات وقد تقدم انه في التمثيل خارجا
عن القياس لقوله في تعريفه لم عنها لذا انها قول
اخر وهو حكم على كلي الى اخره قال السعد في شرح السمة
الشمة اقول قد فسروا الاستقراء بالحكم على كلي لوجوده
في اكثر جزئياته وقالوا اكثر جزئياته لان الحكم لو كان
موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا استقرا
كذا قيل وفيه محذوران الحكم لو كان موجودا في جميع الجزئيات

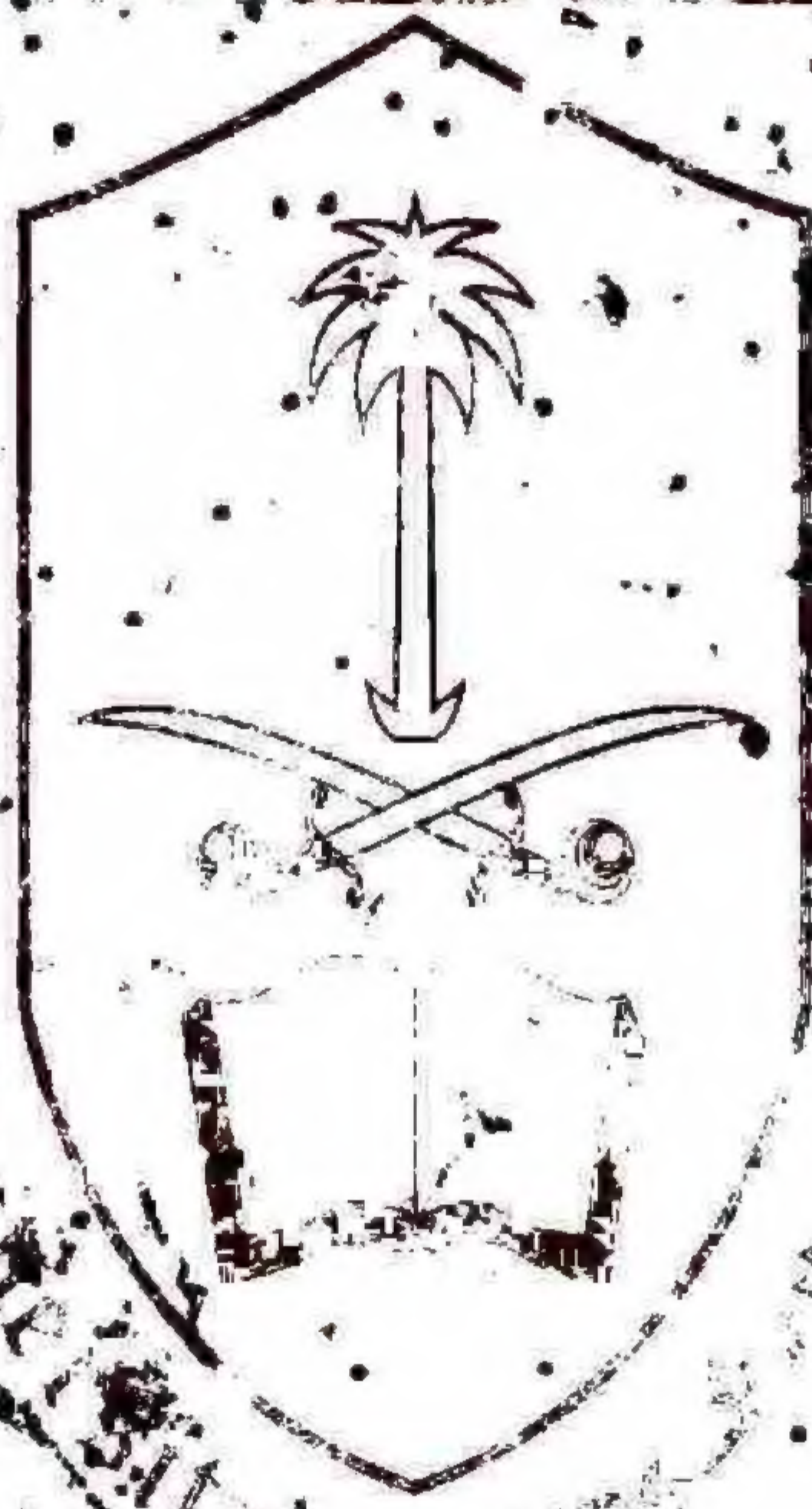
فبعد وجد في اكثرها ضرر وقد صرح النعمان بالاستقراء
بلفظ التام وناقض والقياس المقسم الى ناقص
وهو القياس المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء
المفيد للظن دون العلم وفي تفسير صدر صاحب طاهر
لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو
الحكم الكلي فان ثبت الحكم هو المطلوب من الاستقراء
لانفسه فكان هذا رادوا ان اثبات المطلوب بال
استقراء هو اثبات الحكم حكم كلي لوجوده في اكثر الجزئيات
والصحيح في تفسير ما ذكره الامام حجة الاسلام رضي الله
عنه وهو عبارة عن تفخيخ التوفيق لصفحة اسور جزئية
بحكم بها على امركا في شتم تلك الجزئيات وهو المتوافق
لللام المراد به حيث قال الى اخره فراجع **والاستقراء**
بما شاهدنا وصورة القياس هكذا كل حيوان اما
انسان او بهيمة او طير وكل انسان وبهيمة وطير
محررك فكله لا يسفل عند المصنوع فالصغري كاذبة
لان الحيوان لا ينحصر فيما ذكره من الافهام فربما
ان يكون من الحيوان اما متبالحاجة عن هذه الافهام
من حاله اذ لا يحرك فكله لا يسفل عند المصنوع كالتمساح
النهبي من دقايق الافكار في المسطوق **وهو اثبات**
حكم واحد في جزئي الواحدة قال السعد في شرح الشمة
له فسر والتمثيل بالثبات في جزئي بشيئة في جزئي اخر

معنى مشترك بينهما وفيه شائع مثل ما مر في تفسير الاستغفار
 والجواب لنسب جزئي تجري في معنى مشترك
 بينهما لنسب الحكم في النسب الثالث
 في النسب به المتصل بذلك المعنى كقولنا السما
 حادثة لانه كما ثبت في التاليف الذي
 هو علة الخدوث فاداره الى صورة القياس
 صار هكذا السما مؤلف وكل مؤلف حادث
 فيكون الخل فيه من جهة الكبرى بخلاف
 الا سفل فان الخل فيه من جهة الصغرى
 فالأجزى الأول أصغر والثاني شبيهه
 والحكم أكبر والمعنى المشترك اوسط وهذا
 آخر ما اردناه فالحمد لله والصلاة والسلام
 على رسول الله وعلى آله وصحبه
 وسلم هذا آخر ما حرد به
 بها من البحث فاعلم الله
 به والمسلمين بيمينه وقربه
 امين والحمد لله رب العالمين
 ثم على يد افقر العباد ذاق حوجهم
 الى الله سبحانه ونهاى علي ابن سالم
 المصري الناظمي عسى الله له
 ولوالديه ولبن دعي بالمعطرة
 ونجح المسلمين لا يسلموا



King Saud University
 1957

King Saud University



جامعة الملك سعود

1957

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>